وزارة التعليم العالى والبحث العلمى

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كليّة العلوم الإنسانية والاجتماع
قسم: التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA–

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العـــنوان:

الحكومة المؤقتة الثالثة بين التحديات السياسية والرهانات المستقبلية(1961-1962)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر "ل.م.د"

دفعة: 2019

إعداد الطالبتين:
– سعيدة بخوش
– صفاء درار

اشراف الاستاذ:
الجودي بخوش

أعضاء لجنـــة المناقشـــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
نصر الله فريد	أستاذ مساعد –أ–	رئيسا
بخوش الجودي	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا ومقررا
الدام محمد	أستاذ مساعد –أ–	ممتحنا

السنـــــــة الجامعيـــة: 2018-2019

وزارة التعليم العالى والبحث العلمى

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبســة
كليّة العلوم الإنسانية والاجتماع
قسم: التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA–

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العــنوان:

الحكومة المؤقتة الثالثة بين التحديات السياسية والرهانات المستقبلية(1961-1962)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر "ل.م.د"

دفعة: 2019

إعداد الطالبتين:
- سعيدة بخوش
- صفاء درار

اشراف الاستاذ:
الجودي بخوش

أعضاء لجنــة المناقشــة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
نصر الله فريد	أستاذ مساعد –أ–	رئيسا
بخوش الجودي	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا ومقررا
الدام محمد	أستاذ مساعد –أ–	ممتحنا

السنـــــة الجامعيــة: 2018-2019

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٥

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ...بلجنو منى سعاد...

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ...272851... الصادرة بتاريخ: ...2009/10/28...

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ:

...الحكومة المؤقتة الجزائرية بين المحددات السياسية والرهانات المستقبلية...

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ..../...../ 2019.

إمضاء وبصمة الطالب

22 ماي 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): ....دوار صفاء.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ....105811.080.... الصادرة بتاريخ: ..20/17/08/18..

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ :

.....الحكومة المؤقتة الثالثة بين التحديات السياسية.....
.....والرهانات المستقبلية.....
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : 21 ماي 2019

إمضاء وبصمة الطالب

21 ماي 2019

إمضاء السيد: زياني الهادي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ (ة): جودي بحوص .....

المشرف على مذكرة تخرج: ماستر [X] ماجستير [ ] دكتوراه علوم [ ] دكتوراه ل.م.د [ ]

المعنونة بـ:

الحكومات المؤقتة الثالثة بين التحديات السياسية والرهانات المستقبلية

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

من إعداد الطلبة:

1- بحوص سعيدة .....

2- دراي هناء .....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في: 21/05/2019

إمضاء الأستاذ المشرف
أ. جودي بحوص

شكر وعرفان

لله عز وجل الشكر والحمد والثناء العظيم على عونه وتوفيقه ايانا لانجاز هذا العمل ونسأله أن يكون في ميزان حسناتنا .

كل الشكر والامتنان لأستاذنا الفاضل "بخوش الجودي"

الذي أشرف على هذه المذكرة وكان له الفضل في تقديم التوجيهات القيمة، فله منا أصدق التحيات وأنبل عبارات الشكر .

كما نتوجه بشكرنا للأساتذة الافاضل أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم هذه المذكرة

كما لا يفوتنا أيضا أن نتوجه بالشكر الجزيل لموظفي مكتبة كلية العلوم والإنسانية لحسن تعاملهم وتسهيلهم مهمة البحث، فلهم منا جميعا كل الامتنان

بخوش - درار

قائمة المختصرات

أ – بالعربية:

الرقم	الرمـــــــــز	الإحالة
01	دط	دون طبعة
02	د س ط	دون سنة طبع
03	ص	صفحة
04	ص ص	طبعة
05	ط	طبعة

ب- **الفرنسية:**

01	F.L.N	Front de libération nationale
02	O.A.S	Organisation armée secrete
03	S.A.S	Sections Administratuives Spécialisées

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
مقدمـــة:.....**Erreur ! Signet non défini.**
الفصل التمهيدي: تطور الثورة سياسيا وعسكريا(1954-1958)
المبحث الأول: ظروف إنشاء الحكومة المؤقتة 9
المبحث الثاني: التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية (1958-1961) 20
الفصل الأول: ظروف قيام الحكومة المؤقتة الثالثة (1961-1962)
المبحث الأول: خلاف هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة.....30
المبحث الثاني: المفاوضات الجزائرية الفرنسية 34
المبحث الثالث: انعقاد المجلس الوطني للثورة 43
الفصل الثاني: التحديات السياسية للحكومة الجزائرية الثالثة.....54
الفصل الثاني: التحديات السياسية للحكومة المؤقتة الثالثة (1961م-1962م)
المبحث الأول: أزمة هيئة الأركان العامة (1961-1962).....55
المطلب الأول: أعمال بن خدة في الحكومة الثالثة.....55
المطلب الثاني: طبيعة الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان 62
المبحث الثاني: مستقبل المفاوضات الجزائرية الفرنسية. 66
المطلب الأول: استئناف المفوضات الجزائرية الفرنسية 66
المطلب الثاني: امضاء اتفاقيات ايفبان واعلان وقف إطلاق النار.....83
المبحث الثالث: منظمة الجيش السري (1961-1962).....87

المطلب الأول: ميلاد منظمة الجيش السري ونشاطها الإرهابي.....87
المطلب الثاني: نشاطها بعد إعلان وقف إطلاق النار 94
الفصل الثالث: الرهانات المستقبلية للحكومة المؤقتة الثالثة
المبحث الأول: من وقف القتال إلى إعلان الاستقلال. 98
المطلب الأول: تجسيد التحالف بين بلة وقيادة الأركان.....98
المطلب الثاني: التحضير لاجتماع المجلس الوطن 100
المبحث الثاني: انعقاد مؤتمر طرابلس وتفاقم الأزمة (27 ماي-6 جوان 1962) .. 105
المطلب الأول: سير أشغال مؤتمر طرابلس..... 105
المطلب الثاني: تفاقم الأزمة بعد مؤتمر طرابلس 111
المبحث الثالث: الإعلان عن الاستقلال وتطور الأزمة..... 118
المطلب الأول: تجديد المواجهة بين أطراف الأزمة..... 119
المطلب الثاني: المكتب السياسي في مواجهة الولايات 127
الخاتمـــــة:..... 134
الملاحق
قائمة المصادر والمراجع

مقدمـــــة

شهدت الثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 1958م إلى 1962 عدة تطورات شملت ميادين كثيرة، هذه الأخيرة جاءت كرد فعل على السياسة الاستعمارية الفرنسية المفروضة على الشعب الجزائري، وذلك بانتهاجها أسلوب التقتيل والترهيب والإبادة الجماعية بهدف القضاء على الشخصية الجزائرية.

وقد سعت فرنسا الاستعمارية على خنق الثورة وعزلها داخليا وخارجيا وعدم اسماع صوتها في الخارج خاصة بعد عودة الجنرال ديغول عقب احداث 13ماي1958. الا ان قادة الثورة كانوا على دراية بخطورة عودة هذا الرجل بما يمثله من ثقل سياسي وعسكري، فقام هذا الاخير بوضع خطوط الموت على الحدود الجزائرية وهذا ما تسبب في إحداث خسائر مادية ومعنوية للقضية الجزائرية.

لقد تأسست هذه الحكومة والتي كان لها الفضل في قيادة الثورة التحريرية إلى تحقيق هدفها الأسمى والذي تمثل في استرجاع السيادة الوطنية، والتعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدولي حيث تمكنت من كسب تأييد الدول الغربية والعربية إلى صفها، كما ضمنت الدعم المادي والديبلوماسي من خلال المشاركة في المحافل الدولية.

ومنذ الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة الثالثة يوم 09-أوت-1961 في سائر أنحاء الوطن، وأصبحت هذه الحكومة بمثابة الجهاز التنفيذي نيابة عن الجمهورية الجزائرية، والناطق باسم شعبها، والممثل الشرعي لها والمسؤول عن قيادة ثورتها سياسيا وعسكريا وماديا.

كما تعتبر الحكومة المؤقتة الثالثة حصيلة جهود وأوضاع محلية ودولية وقد جاء تأسيسها تنفيذاً لقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فقد فرض أعضاءها أنفسهم بفضل نشاطاتهم على كل المستويات وفرضوا أنفسهم للمستعمر الفرنسي، بالجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل للقضية الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

دفعتنا جملة من الأسباب والدوافع لاختيار موضوع: الحكومة المؤقتة الثالثة بين التحديات السياسية والرهانات المستقبلية (1961-1962) منها ما هو شخصي وذاتي ومنها ما هو علمي وموضوعي:

-الأسباب الموضوعية:

- دراسة الظروف الداخلية والخارجية التي ساهمت في بروز وتأسيس هذه الهيئة، التي كان لها الفضل الكبير في التعريف بالقضية الجزائرية في الهيئات العالمية.

- معرفة الدور الكبير الذي لعبته في المفاوضات، وكيف تمكنت من إجبار ديغول لتفاوض معها، لأنها المفاوض الوحيد باسم الشعب الجزائري، إن فرنسا لم تتنازل للتفاوض معها إلا أنها وجدت فيها طرفا جديرًا بالثقة.

- معرفة الدور التي قامت به سواء دورها الديبلوماسي أو دورها في مواجهة السياسة الديغولية وإفشال مشاريعها التي أريد من خلالها إبعاد الشعب عن الثورة.

الأسباب الذاتية:

- ميولاتنا الشخصية نحو الدراسة والبحث في المواضيع التي تخص الثورة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالجانب السياسي.

- السعي نحو إبراز دور الحكومة المؤقتة الثالثة في دعم الثورة الجزائرية والتعريف بها في الخارج.

- أغالب المواضيع السابقة تناولت موضوع الحكومة المؤقتة بصفة عامة، دون التطرق إلى التعريف بالحكومة المؤقتة الثالثة باستثناء الدراسات الأكاديمية القليلة جدًا.

إشكالية الموضوع:

تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة الثالثة بعد أن تمكن بن خدة من العودة إلى السلطة إثر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية يوم 09 أوت 1961 بطرابلس، وتم تعيينه رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة فكان لزامًا عليه أن يواجه قيادة هيئة الأركان، التي

دخلت مجددًا في صراع معها، وأيضا مواصلة المفاوضات مع فرنسا ومواجهتها من أجل الإصال لحل هذا النزاع القائم، وكذلك فضح وكشف فرنسا أمام الرأي العام العالمي.

وعلى هذا الأساس لنا أن نتسأل عن: التحديات السياسية للحكومة المؤقتة الثالثة؟ وفيما تمثلت الرهانات المستقبلية للحكومة الثالثة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وجب علينا طرح مجموعة من الاشكالات الجزئية لمعرفة ملامح الموضوع، والتي تتمثل فيما يلي:

- ما هي المبادئ والأسس التي قامت عليها الحكومة المؤقتة الثالثة؟ وكيف كان رد الفعل من تأسيس الحكومة الثالثة؟
- هل يعتبر يوسف بن خدة هو الشخصية المناسبة لرئاسة الحكومة المؤقتة الثالثة؟
- كيف واجهت الحكومة المؤقتة الثالثة السياسة الفرنسية؟
- فيما تمثل الدور الذي لعبته الحكومة المؤقتة الثالثة على الصعيد الدولي؟

شرح الخطة:

قسمنا بحثنا هذا الذي تمتد فترته ما بين 1961م و1962 إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول، وخاتمة متبوعة بملاحق لها صلة بالموضوع تناولنا في الفصل التمهيدي والذي يحمل عنوان : تطور الثورة سياسيا وعسكريا(1954-1958)

حيث تطرقنا فيه إلى التحدث عن ظروف إنشاء الحكومة المؤقت(1954-1958) على الصعيد الداخلي وخارجي، كما تناولنا التطور العسكري والسياسي للثورة الجزائرية.

أما الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان ظروف قيام الحكومة المؤقتة الثالثة من 1961-1962 فأدرجنا فيه ثلاث مباحث، تناولنا في الأول خلاف الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، وفي الثاني المفاوضات الجزائرية الفرنسية أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية كما استعرضنا في الفصل الثاني التحديات السياسية للحكومة المؤقتة الثالثة (1961-1962) وتناولنا به ثلاث مباحث وكل مبحث يندرج بدوره على مطلبين فالمبحث الأول كان بعنوان أزمة هيئة الأركان والذي قسم إلى

عنصرين الأول بن خدة يحاول التحكم في الجيش وثاني طبيعة النزاع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.

والمبحث الثاني بعنوان مستقبل المفاوضات الجزائرية الفرنسية تناولنا به عودة اللقاءات السرية كنقطة أولى وإمضاء اتفاقيات إيفيان وإعلان وقف إطلاق النار نقطة ثانية.

أما المبحث الثالث جاء تحت عنوان منظمة الجيش السري ونشاطها الإرهابي كمطلب أول ميلاد منظمة الجيش السري ونشاطها الإرهابي، وثاني نشاطها بعد إعلان وقف إطلاق النار.

أما الفصل الثالث والأخير عنوناه بالرهانات المستقبلية للحكومة المؤقتة الثالثة، والذي قسم إلى ثلاث مباحث تحدثنا في الأول عن وقف القتال إلى إعلان الاستقلال وكمبحث ثاني عن مؤتمر طرابلس وتفاقم الأزمة والمبحث الثالث بعنوان الإعلان عن الاستقلال وتطور الأزمة.

وفي الأخير انتهينا بخاتمة تضمنت كل ما توصلنا إليه من نتائج.

مناهج البحث:

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة في هذا الموضوع اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي الوصفي:** والذي مكننا من تتبع الأحداث التاريخية وتقديم وصف شامل ودقيق لمختلف الآراء والمواقف المتعلقة بالثورة الجزائرية (1961-1962).

- **المنهج التحليلي:** حيث اعتمدنا عليه في استعراض الحقائق ومناقشة مختلف التحديات السياسية، وكذا دراسة المادة العلمية وتحليلها.

تقييم المصادر والمراجع:

وقد اعتمدنا ونحن بصدد إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

- **المصادر:**

1. بن يوسف بن خدة: اتفاقيات افيان،نهاية حرب التحرير في الجزائر ترجمة لحسن زغيدي، الجزائر، اعتمدنا على هذا المصدر بحكم أن يوسف بن خدة كان على رأس الحكومة المؤقتة الثالثة، وتناوله جميع الأحداث الهامة التي عايشها بعد الاعلان على حكومة الثالثة.

2. علي كافي:مذكرات الرئيس على كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، حيث لعبت هذه الشخصية دورًا هامًا في دعم القضية الجزائرية، كما احتوى كتابه على معلومات قيمة ووثائق هامة خدمت موضوع بحثنا.

3. علي هارون: خيبة الانطلاق او فتنة صائفة 1962ترجمة الصادق عماري وامال فلاح. وهو مصدر مهم جدًا لاحتوائه على معلومات هامة وقيمة، حيث أفادنا في الفصل الثالث بصفة خاصة من إعلان الاستقلال وتطور الأزمة.

4. محمد حربي: الأسطورة والواقع: حيث أفادنا في شرح التفاصيل الهامة التي شهدتها مرحلة 1961-1962، وأيضا التنظيمات التي قام بها جيش التحرير مثل قيادة هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.

5. -بورقعة لخضر:شاهد على اغتيال الثورة .الفريق سعد الدين الشاذلي. تحرير:صادق بخوش.ط2 دار الهومة .الجزائر.كان هذا المصدر مهم في خدمة موضوع بحثنا حيث تناول مرحلة الكفاح المسلح خاصتا المواجهة بين الولايات الى غايت الاعلان عن الاستقلال وهذا ما افادنا في الفصل الثالث الرهانات المستقبلية للحكومة الثالثة.

- المراجع:

1.عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الذي له أهمية كبيرة في موضوع بحثنا حيث تناول أبرز الجوانب السياسية للثورة الجزائرية وكذلك الجوانب السلبية والايجابية لتاريخ الجزائر من بطولات التى قام بها قادة الثورة بالداخل والخارج .

2.عمر بوضربة: النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث يعد هذا المرجع مهما في دراستنا كوننا اعتمدنا عليه في الفصل التمهيدي في ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة لأنه تناول الجذور التاريخية للحكومة المؤقتة بصفة عامة.

3.د. صالح بالحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، هو مرجع مهم أفادنا خاصة في الفصل الثاني لتناوله على أعمال يوسف بن خدة وكذلك المفاوضات الجزائرية الفرنسية أما الفصل الثالث فأفادنا في الرهانات المستقبلية للحكومة المؤقتة.

- الكتب الأجنبية:

1- Benjamin Stora ;zakia daoud; farhat abbas , une autre Algérie ; ed, casabah, Alger ,1995.

2- Oluvier dard et victor Pereira : Verites et legendes, d'une « O.A.S international » éditions sedia, Alger,2014.

- الرسائل الجامعية:

خلال انجازنا لهذا العمل اعتمدنا على مذكرات التي لها علاقة بموضوع بحثنا حيث افادتنا في العديد من النقاط والتى تتمثل في مايلي:

- حكيمة شتواح: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، رسالة الدكتوراه، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2001، حيث ساعدتنا هذه الرسالة في الفصل الثاني خصوصًا من خلال تناولها لتحالفات هيئة الأركان العامة، مع احمد بن بلة.

- ميلودي سهام: علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني.(سبتمبر 1958 مارس 1962) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،

تخصص الثورة الجزائرية، جامعة وهران، 2011. والتي اعتمدنا عليها في العديد من المصطلحات التاريخية البارزة للقادة الذين كانوا على رأس الحكومة المؤقتة الثالثة.

صعوبات البحث:

واجهتنا بعض الصعوبات نذكرها في النقاط التالية:

– صعوبات الوصول إلى بعض الوثائق الأرشيفية الهامة، التي تتطلب منا التنقل خارج الوطن، وهذا ما لم نتمكن منه.

– ضيق الوقت وصعوبة التوفيق بين الدراسة من جهة والبحث في الموضوع من جهة اخرى خاصة ان الثلاثي الاول كان كثيف بالحصص التطبيقية.

وبالرغم من الجهد الذي بذلناه في جمع المادة العلمية، وتحليلها وإيصال الموضوع إلى شكله الحالي، إلاّ أن الباب لا يزال مفتوح أمام جهود أخرى، لأن الجهد البشري لا يسلم من العيب والتقصيرون آمل أن تكون هذه المذكرة انطلاقة نحو الأفضل وفي الأخير نسأل الله أن يوفقنا في هذا العمل.

.

الفصل التمهيدي

تطور الثورة سياسيا وعسكريا (1954-1958)

المطلب الأول: ظروف إنشاء الحكومة المؤقتة 9

المطلب الثاني: التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية (1958-1961) 20

المطلب الأول: ظروف إنشاء الحكومة المؤقتة

عرفت الثورة التحريرية خلال الفترة الممتدة بين 1958-1961[1]عدة تطورات أثرت في مسارها وخاصة بعد انعقاد مؤتمر المجلس الوطني للثورة التحريرية في القاهرة. و الذي خرج بتوصيات أهمها تشكيل حكومة مؤقتة لتنظيم وتدعيم الثورة بالداخل و الخارج.

تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 18 سبتمبر 1958[2] ولم يتم استشارة أي حكومة فكان هذا القرار جزائريًا بحيث أسندت الرئاسة إلى فرحات عباس وينوبه كريم بلقاسم الذي احتفظ بمنصبه في لجنة التنسيق و التنفيذ كوزير للقوات المسلحة. أما المسجنون الخمسة فإنهم أصبحوا وزراء دولة[3].

و الملاحظ في هذه التشكيلة فإن كل أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ أصبحوا أعضاء في الحكومة المؤقتة[4]، ما عدا هذا العقيد أوعمران الذي أبعد منها بتهمة الانتقادات التي وجهها للجنة.

و قد أثار خبر تأسيس الحكومة المؤقتة صدى واسعًا في الداخل و الخارج واعترفت أربعة عشر دولة شقيقة و صديقة بهذه الحكومة وهذا الأمر الذي أزعج الحكومة الفرنسية و الجنرال ديغول باعتباره في بداية الطريق على الثورة الجزائرية[5].

---

[1] – فرحات عباس: ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دار القصبة، الجزائر،2005، ص166

[2]– الطيب بن نادر: الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص173.

[3]– في رسالة موجهة من آيت أحمد من السجن إلى لجنة التنسيق والتنفيذ يلح على ضرورة الإعلان عن الحكومة المؤقتة لتكون ردًا على الاختطاف. أنظر: رضا مالك: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1959-1962 –ترجمة فارس غصوب، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2003، ص95.

[4]– عمار بحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص476.

[5]– محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر– وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص88.

أ-الظروف الداخلية:

1-الظروف السياسية:

بموجب قرارات مؤتمر الصومام 22 أوت 1956 تم تشكيل أول جهاز تنفيذي لثورة الجزائرية. و هو لجنة التنسيق و التنفيذ[1]. هذه اللجنة التي ضمت عند تأسيسها خمس أعضاء[2]. يتقاسمون فيها المهام السياسية و العسكرية و الإعلامية.

إن لجنة التنسيق و التنفيذ كانت تتشكل من مسؤولين منهم السياسي و العسكري و الإخباري. فكلهم كانوا ينسقون مع قادة الولايات بتفويض من لجنة التنسيق و التنفيذ التي تعتبر سلطة تنفيذية عن المجلس الوطني لثورة الجزائرية[3]. كما اهتمت بتطبيق العديد من القرارات التي يتخذها المجلس الوطني للثورة.

وهذه الأخيرة التي أوكلت إليها مهمة تعيين نواب وقادة الولايات و من صلاحياتها فصلهم أو تجريدهم من رتبهم. وقد اختير مقرها داخل الوطن وكانت العاصمة مقرها. و لكن عندما تعرضت للمضايقات تقرر نقل مقرها إلى الخارج رغم اعتراض بعض الأعضاء[4].

وفي 27 ديسمبر 1957 تم اغتيال عبان رمضان وانجر عن هذا الاغتيال أثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ خصوصًا فرحات عباس الذي فكر عي الانسحاب من عضوية اللجنة[5].

---

[1]- الأعضاء الخمس هم: عبان رمضان -كريم بلقاسم- بن يوسف بن خدة- سعد دحلب- العربي بن لمهيدي.

[2]- عمار بحوش: المرجع السابق، ص396.

[3]- نفسه، ص397.

[4]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص89.

[5]- حميد عبد القادر: فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص178.

وبالإضافة إلى ذلك تم وقوع حوادث إبان الثورة دلت على تقليص وتراجع روح الثقة. حيث ظهرت الحركات المناوئة للقيادة وتعتبر قضية محمد لعموري من أخطرها[1].

لقد كان محمد لعموري مقيما في جدة ثم انتقل إلى القاهرة وطلب من فتحي الديب مسئول المخابرات المصرية تقديمه للرئيس المصري جمال عبد الناصر حيث قدم له بعد لقاءه تقريرًا تحدث عن الخطر الذي يواجهه للثورة الجزائرية.[2]

بعد مجيء الجنرال ديغول[3]إلى السلطة في فرنسا إثر حوادث 13 ماي 1958[4] عاملا هامًا يضاف إلى العوامل التي سبق ذكرها، حيث أن هذه الحوادث قام بها الضباط الفرنسيون معلنين بذلك انقلاب عسكري بقيادة الجنرال جاك ماسو[5]. و أعلنوا استلامهم الحكم، فهذه الحوادث هي عبارة عن مظاهرات لتخلي عن الجزائر الفرنسية و تحولت بسرعة إلى اضطرابات.

إضافة إلى المناورات السياسية بدأ ديغول من صائفة 1958 في التحضير لإجراء استفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية والذي تم إجراءه في يوم 26 سبتمبر،

---

[1]- عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر، 1958

[2]- عمار جرمان: الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص149.

[3]- الجنرال ديغول: مولود في 22 نوفمبر 1890 تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1912 شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية، برز كشخصية وبطل عسكري مقاوم أسس الجمهورية الخامسة الفرنسية عندما كانت الثورة في عامها الرابع. أنظر: (عبد المجيد عمراني: جون بول سارتر والثورة الجزائرية، الجزائر، ص120.)

[4]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص90.

[5]- جاك ماسو: قائد الفرقة العاشرة للمظليين والذي يعتبر أحد المعجبين بهتلر، ألقى العديد من المحاضرات على تلاميذه والتي دعى فيها إلى ممارسة التعذيب للحصول على المعلومات لأنه خبير في الحرب السيكولوجية، أنظر: (نظيرة شتوان: الثورة التحريرية، الولاية الرابعة نموذجا أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2007.2008، ص.496.

وفي هذه ظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سوءا عسكريا أو سياسيا[1]، وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سليمة.

2-الظروف العسكـــرية:

لقد كانت الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة صعبة للغاية ففي سنة 1958 وقعت الثورة التحريرية تحت ضغوطات عسكرية كبيرة نتيجة الأسلاك الشائكة و الأعمال العسكرية واسعة النطاق التي اعتمدها الجيش الفرنسي[2].

كما نجد أن قوات جيش التحرير الوطني قد تعرضت لخسائر كبيرة في الأرواح داخل الوطن وعلى الحدود المسيجة والمكهربة -خط موريس[3]- هذا الخط كلف جيش التحرير الكثير من أيام العمل الإضافية وخسائر في الأرواح والتأخر في وصول شحنات الأسلحةإلى المجاهدين في الداخل[4]، وخلال اختراق هذا الخط سيستشهدون وسط الأسلاك الشائكة المكهربة.

---

[1]- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح.ج3، مع ركب الثورة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص400.

[2]- عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958، جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص24.

[3]- خط موريس: أنشيء عام 1957 وهو عبارة عن شبكة هائلة من الأسلاك الشائكة وستة خطوط مكهربة على طول الحدود الشرقية من أول نقطة في الشمال على شاطئ البحر شرق مدينة القالة إلى أقصى نقطة في الحدود، (أنظر: محمد العيد مطمر: هواري بومدين رجل قيادة، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص38.

[4]- الغالي الغربي: نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية الأسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، 2009، ص39.

ونتيجة لصعوبة اختراق خطي شال وموريس من طرف جيش التحريركان لازمًا على لجنة التنسيق و التنفيذ إيجاد مخرج أخر وهذا ما جعلها تنشئ لجنة العمليات العسكرية COM.[1]

كذلك سادت الفوضى وعدم الانضباط لدى وحدات جيش التحرير المرابطة في تونس والمغرب وأصبحت الخصومات واضحة بين ضباط جيش التحرير الوطني وذلك لأسباب عديدة منها إقدام كريم بلقاسم[2] على فتح مناصب سامية في هياكل جيش التحرير الوطني كتعيينه للرائد إيدير[3] مسؤولا على جيش الحدود وهذا ما جلب له عدة مشاكل وأتهم بالجهوية وبداء يفقد نفوذه شيئًا فشيئًا، داخل صفوف جبهة التحرير على الحدود. مما جعله رفقة القادة النافذ ينفي لجنة التنسيق والتنفيذ يسعون لإيجاد حل مناسب[4].

كما شرعت قوات الاحتلال العسكرية في تطبيق حق المتابعة و ملاحقة فصائل جيش التحرير الوطني في الأراضي التونسية والمغربية وهذا ما تسبب في العدوان على ساقية سيدي يوسف بتونس. قامت السلطات الفرنسية بقنبلة قرية سيدي يوسف بالحدود الجزائرية التونسية وذلك في 8 فيفري 1958 وقد خلف هذا القصف الكثير من الخسائر المادية و البشرية[5]، حيث استشهد 79 شخصًا من بينهم عشرون طفلا و

---

[1]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 27.

[2]- نفسه، ص27.

[3]- مولود إيدير: انضم إلى صفوف جبهة التحرير سنة 1956، مسؤول عسكري على الحدود الجزائرية الليبية 1957، مستشار لكريم بلقاسم ثم سفير في الباكستان.

[4]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص31.

[5]- ذكريات ومأثر الذكرى ال39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف: مجلة أول نوفمبر المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان 151-152، الجزائر، 39.

إحدى عشر امرأة إضافة إلى تدمير كلي للمرافق لهذه القرية و كان الهدف منه هو ضرب تضامن التونسيين مع القضية الجزائرية و ذلك بتأثير عليها سياسيا و عسكريا.

نجاح هجومات 20 أوت 1955م حيث تم التخطيط لهجومات الشمال القسنطيني من طرف قادة الثورة وجمع المسؤولون الذين عاصروا تلك الأحداث أن زيغود يوسف[1] هو صاحب فكرة الهجوم و الانتفاضة حينما اختمرت الفكرة في ذهنه نقلها إلى مساعديه وفي مقدمتهم لخضر بن طوبال[2] حيث كان يقول زيغود يوسف "إن القمع الأعمى و العنف يولد العنف."

كما ازدادت أزمة التسليح حدة جراء إقامة خط موريس المكهرب و الملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية[3].ومن بين الأهداف التي حدثت من أجلها هجومات 20 أوت 1955 نذكر:

-إحباط سياسة سوستال بأحداث نهائية بين الشعب الجزائري والمستعمرين وإدارة الاحتلال.

-الفرز بين الثورة وأنصارها والاستعمار وأعوانه.

-فك الحصار عن الولاية الأولى بعد وصول رسالة تصف خطورة الوضع بالمنطقة.

-مساعدة الوفد الخارجي في مساعي تدويل القضية الجزائرية.

---

[1]- زيغود يوسف: ولد في 18 فبراير 1921، بمنطقة سموندو بالشمال القسنطينى. كان عضوا في المنظمة الخاصة (1947-1949)القي عليه القبض في عام 1950 وفر من سجن عنابة في 1952. وعضو في اجتماع ال22 .خلف ديدوش مراد على راس المنطقة الثانية .كما تنسب اليه فكرة هجوم 20اوت1955 .شارك في مؤتمر الصومام واستشهد في سبتمبر 1956. أنظر: عمار جرمان: الحقيقة مذكرات عن الثورة التحريرية.

[2]- لخضر بن طوبال: ولد سنة 1923 بمدينة ميلة انضم إلى حزب الشعب ثم المنظمة الخاصة شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني عين وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية ساهم في مفاوضات ايفيان بعد الاستقلال فضل الابتعاد عن سياسة (انظر: حميد عبد القادر، المرجع نفسه، ص ص 308-309).

[3]- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962.ط1، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص36.

3- الظروف الاجتماعية:

إن أوضاع الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت جد سيئة سواء بالداخل أو على الصعيد الخارجي بتونس و المغرب. كما أن هذه الأخيرة كانت امتدادًا للظروف التي عاشها الشعب الجزائري قبيل اندلاع الثورة وكانت سببًا مباشرفي تفجيرها[1].

حيث نجد في تقرير السياسة العامة الذي أعده فرحات عباس يوم 20 جوان 1958 إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء تلبية لمطالب الشعب المستعجلة[2]. و نلاحظ أن الأقلية الأوربية تعيش حياة رغد و تكدس الأموال أما حالة الشعب الجزائري فهي تسير إلى الأسوأ في المجال الاجتماعي[3].

إن السياسة الفرنسية اعتمدت على منح الأراضي الزراعية للمعمرين مما أدى إلى نتائج عادت بالنفع على المستعمرين الذين ازدادت مساحات أراضيهم اتساعًا و بهذا انتقل متوسط حيازة الكولون الواحد منهم 89 هكتار من سنة 1929 إلى 108 هكتار سنة 1952م[4].

كما نجد أن التجار والصناع الجزائريين لهم أنشطة متاحة بل كانوا عرضة لمختلف أنواع القمع الاقتصادي والمضايقات كالمصادرات و الضرائب و الحرمان من القروض و كذلك رخص الاستيراد و التصدير.

مما أدى إلى وجود ما يقارب المليون جزائري بدون عمل ولا مورد مالي[5].

---

[1]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص94.

[2]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص31.

[3]- عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009، ص189.

[4]- بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962-ج2، الجزائر، 2008، ص402.

[5]- الغالي الغربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 غرناطة للنشر، الجزائر، 2009، ص49.

إنالإجراءات العسكرية الفرنسية التي اتخذتها فرنسا كان لها أثر كبير على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الجزائريين خصوصًا مع توسيع نطاق المنطقة المحرمة و إقامة المحتشدات قصد عزلهم عن جيش التحرير حيث بلغ عددها ثلاثة وسبعين محتشدًا بالولاية الثانية و في حين كانت تشكل المناطق المحرمة ثلثي مساحة الولاية[1].

وبالإضافة إلا الحالة المزرية التي عانى منها الشعب الجزائري كالفقر و التهميش عانى كذلك من تدهور الأوضاع الصحية وانعدام الرعاية الصحية أما فيما يخص الوضع الثقافي فقد انتشرت الأمية في صفوف الشعب الجزائري.[2]

وحسب ما أشارإليه التقرير عن الوضعية العسكرية فإن إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب جراء معاناته الاقتصادية والاجتماعية هذا الأخير كان يأمل في دعم خارجي جاد و هذا ما كان لهذه الهيئة السياسية أن تحققه[3]، كما كانت لفرنسا في هذه الفترة إلى خلق طبقة برجوازية حليفة للاستعمار الفرنسي.

كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسية حربًا نفسية على أفراد الشعب الجزائري، ومن بين المصالح الإدارية المختصة SAS[4] التي أنشأت سنة 1955م و التي استهدفت التركيز على المرأة الجزائرية و الشباب معتمدة على الوسائل الدعائية كالصافحة المكتوبة و الإذاعة و السينما.

---

[1]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص189.

[2]- عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص95.

[3]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص95.

[4]- أنشأها الحاكم العام جاك سوستيل يوم 28 سبتمبر 1955، بلغ عدد هذه الأقسام الإدارية المتخصصة سبعمئة قسم إداري وقد أقيم كل قسم متخصص أما بداخل القرية أو بجوارها وذلك من أجل الحضور الدائم في أوساط السكان، كما أنشئت من أجل التجسس داخل المحتشدات. (أنظر: عمار جرمان، الحقيقة، المرجع السابق، ص114.)

ولقد سعت هذه المصالح إلى الضغط على الشباب الجزائري و محاولة زرع فكرة اليأس وإحباط عزيمته بنشر أخبار عن ندرة السلاح لدى الثورة و عن خط الموت على الحدود[1].

ب- الظروف الخارجية:

كان لظروف الخارجية دور وتأثير بارز في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ لتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية و التي يمكننا أن نذكرها فيما يلي:

- الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف دولتي تونس و المغرب الأقصى حيث أن فرنسا أعلنت حق المتابعة العسكرية لجيش التحرير الوطني عبر الحدود، كذلك كثرة تواجد عناصر التحرير في تراب الدولتين مما أدى إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي حيث قامت فرنسا بقنبلة ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958[2].

كذلك بالإمكان اعتبار عودة ديغول الى السلطة أثر أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر ظرفا خارجيا هامًا إذ أن هذا الأخير سعى الى محاصرة الثورة و عزلها دبلوماسيا[3]، كما أراد القضاء عليها والاحتفاظ بالجزائر فرنسية كما اعتبر الرجل القوى القادرة على خوض غمار الحرب والقضاء على الثورة .

- زيادة النشاط السياسي والدبلوماسي للثورة والحصول على تأييد معظم الدول العربية والدول الصديقة في العالم هذا النشاط كان موازيًا لكفاح الشعب الجزائري[4].

---

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص478.

[2]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص97.

[3]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص32.

[4]- عمر سعد الله: الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد14، الجزائر، 2006، ص73.

- إن انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيء ديغول على رأس الجمهورية الخامسة بدعم من جيش يعد معطى جديدًا سيغير معطيات الصراع الجزائري الفرنسي لأنه أصبح يسعى جاهدًا من أجل عزل جبهة التحرير الوطني في المغرب العربي وتزامن هذا مع تزايد نشاط الدعوة إلا الجزائر الفرنسية أكثر من أي وقت مضى.هذه التنازلات الفرنسية ستدفع الحكومتين في تونس والمغرب الى تقليص دعمه الجبهة التحرير الوطني في مرحلة أولى ثم الضغط عليها في المرحلة الثانية، والحقيقة أن الوضع في المغرب العربي خصوصًا والوضع الدولي عمومًا كان يستلزم إنشاء هيئة سياسية تتمتع بطابع رسمي ذي صبغة شرعية لها وزنها تكون في مستوى حكومة، ويعتبر الأستاذ أحمد توفيق المدني أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان ردًا على مناورات ديغول والسلطات الاستعمارية على الصعيد الدولي و التي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري تكون مؤهلة لتفاوض مع الحكومة الفرنسية[1].

ومن الظروف الدولية التي دفعت قيادة لجنة التنسيق و التنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة كان ردًا على مناورات ديغول والسلطات الاستعمارية على الصعيد الدولي، والتي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري تكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية[2].

وعمومًا فإن الظروف الدولية آنذاك كانت تتطلب إيجاد هذه الهيئة القيادية ذات الطابع الدولي كممثل شرعي ووحيد لشعب الجزائري و لأجل دراسة مسألة إنشاء حكومة مؤقتة.

[1]- أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص399.

[2]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص36.

أنشئت لجنة تحت اشراف لجنة التنسيق و التنفيذ و هذا منذ ربيع 1958، هذه اللجنة قامت باستشارات حول الموضوع توجتها تقارير إضافية لجنة التنسيق والتنفيذ، تناولت الوضع الداخلي والدولي واتفقت أغلبها على الظروف الدولية بالخصوص جد مواتية للإعلان عن تشكيلة أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

[1]– عمر بوضربة: المرجع السابق، ص37.

المبحث الثاني: التطور السياسي والعسكري للثورة الجزائرية (1958-1961)

رغم النجاح الخارجي الذي عرفته الحكومة المؤقتة بعد تأسيسها إلا أنها تعرضت لعدة مؤامرات كادت أن تعصف بها وهذا منذ تأسيسها، ولعل أبرز أزمة نذكرها هي محاولة محمد العموري[1] الانقلابية أو كما تعرف بمؤامرة العموري، التي كانت بمثابة أول هزة تضرب الحكومة المؤقتة أسابيع معدودة بعد تشكيلها، وتعدد حيثيات القضية إلى 10 أفريل 1958، حيث تم تعيين محمد العموري قائدًا للولاية الأولى، حيث يخضع مباشرة لأوامر العقيد محمدي السعيد الذي كان يترأس لجنة العمليات العسكرية على مستوى الشرق الجزائري.[2]

فبدأت الخلافات بين العموري وقائده، ونظرًا لكثرة انتقاداته أصدرت في حقه عقوبات تمثلت في إنزاله إلى رتبة رائد ويمنع من أي نشاط رسمي مع تحديد إقامته بالسعودية.[3]

ومن ثم شرع العقيد العموري يخطط لانقلاب عسكري بمساعدة دولة أجنبية أخرى، كانت مصر[4] للإطاحة بالحكومة المؤقتة، كما ترأس العموري اجتماعًا سريًا بمنطقة الكاف التونسية بتاريخ 16 نوفمبر 1958 وشارك فيه العديد من الاطارات

---

[1]- ولد في 15 جوان 1929 بواد سيدي علي، من عائلة مترفة، ناضل في حزب الشعب الجزائري، ثم في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، اشتغل قائد الولاية الأولى "الأوراس" سنة 1985، وتم إعدامه في 16 مارس 1959. أنظر: رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص17.

[2]-رابح لونيسي: المرجع السابق، ص17.

[3]- نفسه، ص29.

[4]- كان جمال عبد الناصر يرفض قيادة فرحات عباس للحكومة المؤقتة، لأنها تتنافى ومبادئه العروبية. أنظر : لونسي: المرجع السابق، ص30.

السياسية وذلك من أجل مطاردة الباءات الثلاث لأنهم حسب زعمهم عجزوا عن إمداد الثورة بالسلاح.[1]

لكن المؤامرة لم تنجح بعد تفطن مناضل ليبي "سالم شلبك" فأخبر محمود الشريف الذي هو بدوره أخبر كريم بلقاسم فطلب هذا الأخير من الحكومة التونسية المساعدة، فتم القبض على مجموعة العموري، وفي 20 جانفي 1959 شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عليا برئاسة هواري بومدين، ومن هناك أصدرت حكمًا بالإعدام في حقه، وسجن الأخرين[2].

في ظل الخلافات الداخلية، كان الاحتلال يخطط لربح هذا الانفصام الموجود بين الداخل والخارج، فوجد ضالته في الداخل وبالضبط في الولاية الثالثة، حيث دبر مؤامرة جهنمية كادت أن تزعزع الثورة، وتصيبها في الصميم، عرفت بقضية لابلويت، التي دبرها قودارGoddar ونفذها ليغر Leger، وذلك في شهر جويلية 1958.[3]

كانت العملية محكمة وخطيرة جند لها بعض العملاء، فأوعز إلى العقيد عميروش[4] بأن عناصر من ضباطه وجنوده، وخاصة منهم المثقفين والطلبة هم على اتصال وثيق بالجيش الفرنسي والإدارة الفرنسية، فسارع العقيد ومساعديه، دون تحري ولا تعمق

---

[1]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص142.

[2]- فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص408.

[3]- رابح لونسي: المرجع السابق، ص34.

[4]- آيت حمودة عميروش: ولد في 31 أكتوبر 1926 بجبل جرجرة، من أسرة فقيرة، انضم في حركة العمل والحريات الديمقراطية بمدينة غليزان بعد الحرب العالمية الثانية، اعتقل مرتين سنة 1947 و1948، وذلك بسبب نضاله، التحق بجبهة التحرير الوطني بعد انطلاق الثورة، عين سنة 1958 قائد الولاية الثالثة، قتل في 19 مارس 1958: انظر: محمود الصالح الصديق- العقيد عميروش، ط2، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص17.

ولا تدبر بإقامة محاكمات صورية، فكانت النتيجة اعدام حوالي 1800 من الولاية الثالثة و500 من الولاية الرابعة.[1]

وفي وقت كانت فيه قيادة الثورة في الخارج تعاني الانقسام فيما بينها بسبب الصراع على السلطة، كانت السلطات الاستعمارية تقيم حاجز موريس، وتعمل على دعمه بخط شال، فأصبح اجتياز هذا الحاجزين مستحيل إلا إذا وافقت وحدات جيش التحرير الوطني على ترك ثلاثة أرباعها في الميدان مقابل ربع قد يصل إلى داخل الوطن، وهذا دلالة على تأثير تلك الخطوط المكهربة المقامة على الحدود الشرقية والغربية، ونسجل هنا حدوث تراكم لقوات كانت قد توجهت من الداخل إلى الخارج لجلب الأسلحة وعجزت عن الرجوع[2].

ونذكر هنا كذلك الاتهام الذي وجهه العقيد هواري بومدين إلى الحكومة المؤقتة، والمتمثل في التقصير في إمداد الناحية الغربية من البلاد بالسلاح والمؤونة، ونسجل في هذا السياق أيضا الخلاف الذي وقع بين أعضاء الحكومة المؤقتة والجمهورية العربية المتحدة، بشأن السلاح الذي كانت تبعث به هذه الأخيرة إلى الثوار الجزائريين، لكن الحكومة المؤقتة كانت تكدسه في مخازن ليبيا وتونس وتماطل في تسليمه إلى قادة الثورة داخل الجزائر، وذلك نتيجة لخطي شال وموريس.[3]

بقول علي كافي بأن اختراق الاسلاك المكهربة يتم إما عن طريق حفر طريق تحت الخط أو قص الخطوط المكهربة، وهكذا تتطلب سرعة التنفيذ وعواقبها كبيرة، وكان مقص الخط الكهربائي قوته تتراوح ما بين 06 آلاف إلى 18 ألف فولط.[4]

---

[1]- علي كافي: المصدر السابق، ص125.

[2]- مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، دار هومة، الجزائر، 2000، ص173.

[3]- عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للجزائر (1954-1962)، مذكرة لنيل دكتوراه دولة، إشراف: عمار بوحوش – كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995، ص273.

[4]- علي كافي: المصدر السابق، ص221.

كانت الحكومة المؤقتة تتكون من: جمعية العلماء المسلمين، والمركزيين، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والمركزيين والنشطاء السياسيين، وكان الثلاثي العسكري: كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وبن طوبال هم أصحاب القرار، وهذا ما أدى إلى ظهور انقسامات في الحكومة: الأول بين السياسيين والعسكريين والثاني بين قدماء المركزيين لمين دباغين، وحزب البيان بقيادة فرحات عباس، والثالث كان بين أعضاء الثلاثي الحاكم (كريم وبوصوف وبن طوبال).[1]

يقول الونيسي إن الباءات الثلاث كانوا متفقين على إبقاء نفوذ القيادة فيما بينهم فكانوا يتوحدون ضمن كل من يهدد هذا النفوذ، وكان يرى بأن العلاقة بينهم كانت علاقة توازن داخل نظام الثورة، وأي اختلال بهذا التوازن يمكن أن يعرض الثورة إلى الخطر[2].

بالإضافة إلى مؤامرة العموري وجماعته التي أحيكت ضد الحكومة المؤقتة كما رأينا سابقا، هناك أحداث وخلافات أخرى عمقت حجم التصدع في بنية الثورة، نذكر هنا حادثة عميرة علاوة التي وقعت في جانفي 1959 حيث كان عميرة علاوة مناضل قديمًا في حزب الشعب وصديقًا للدكتور لمين دباغين[3]، وكان من المعارضين لتعين فرحات عباس رئيسًا للحكومة المؤقتة[4].

---

[1]- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية،ط1، دار الكتاب الحديث ،الجزائر،2009.ص34.

[2]- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص28.

[3]- ولد بحسين داي في 24 جانفي 1917، ينحدر من عائلة عريقة في ضواحي شرشال درس الطب بجامعة الجزائر، الجزائر 1935-1941، انخرط في صفوف حزب الشعب، ساهم في تأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة، أنظر: معجم أعلام الجزائر، من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر،: تأليف: عادل نويهض، دار الأبحاث، ص80

[4]- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص34.

وأمام هذا الوضع اضطر لمين دباغين المسؤول المباشر عليه إلى إبعاده وإرساله إلى بيروت، لكن عميرة علاوة لم يتوقف عن انتقاداته اللاذعة للحكومة المؤقتة ورئيسها.

يقول أحمد توفيق مدني: إن الرجل (يقصد عميرة) كان وغدًا بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وكان لسانه بذيئا في كل وزير من وزراء الحكومة، وكان يلقي التهم ضد فرحات عباس، وأحمد فرنسيس، ويصفهم علنًا بأبشع الأوصاف الأخلاقية[1].

ونظرًا لذلك، وأمام التقرير الذي وصل إلى فرحات عباس بأن عميرة بشتم وزراء الحكومة المؤقتة، ويتهم رئيسها بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر، قام بتحويل ذلك التقرير إلى عبد الحفيظ بوصوف، حيث قام هذا الأخير باستدعاء عميرة علاوة، وقام باستجوابه، وما هي إلى ساعات حتى عثر عليه ميتًا أمام مبنى الحكومة المؤقتة، الموجودة بالقاهرة، الواقع في العمارة رقم 04- مديرية التحرير- قاردن سيتي، هنا الرواية الرسمية، قالت الانتحار، لكن دباغين رفض وامر على فتح تحقيق، وكان ذلك موقف السلطات المصرية أيضًا[2].

ورغم محاولات الوزراء اقناع دباغين إلا أنهم لم يستطيعوا، وبقي مصرًا على اتهامه لهم، ودخل في صراع حاد مع رئيس الحكومة، أعقبه بتقديم استقالته من مهامه كوزير للخارجية يوم 15 مارس 1959.[3]

وأمام هذا الوضع المعقد، تقدم العسكريين الثلاث، بطلب إلى الحكومة المؤقتة يتمثل في منحها إياهم حق الاجتماع مع بقية القادة العسكريين المتواجدين بالحدود، وداخل الولايات لحل الأزمة، وبعد نيلهم موافقة الحكومة، اختلفوا حول القادة الذين

---

[1]- رابح لونيسي: مرجع سابق، ص39.

[2]- حميد عبد القادر: فرحات عباس- رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص90.

[3]- علي كافي: المصدر السابق، ص236.

يحق لهم الحضور، حيث رفض كل من بن طوبال وبوصوف اقتراح كريم بلقاسم حول إشراك الضباط الفارين من الجيش الفرنسي[1]. أمثال إيدير مولود.

لكن في الأخير اتفقوا على حضور سبعة عقداء إلى جانبهم وهم: رئيس هيئة الأركان، بومدين، ومحمدي السعيد، بالإضافة إلى قادة الولايات، كان الاجتماع منعرجًا حاسمًا خطيرًا وموضوعيًا في نفس الوقت تخللته انقطاعات، كما طفت على السطح رواسب الخلافات التي يرجع عهدها إلى مؤتمر الصومام وقبله بقليل[2].

توصل العقداء العشرة بعد أكثر من 100 يوم من النقاشات والمساومات والدسائس إلى عدة قرارات من ذلك نذكر تعيين مجلس وطني جديد، وتوجه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة للمجلس الوطني ابتداءا من ديسمبر 1959 وذلك من أجل إيجاد حل نهائي للأزمة.[3]

ولتجسيد توصياتهم من جهة، ودراسة أوضاع الثورة عمومًا من جهة أخرى، فلقد اثار اجتماع العشرة ردود فعل خاصة من قبل بعض القادة من داخل المجلس وخارجه، الذين اعتبروا هذا التعيين، تدخل من طرف العسكريين في شؤون سياسية هي من حق الساسة فقط[4].

واختارت الجماعات المختلفة الأعضاء الجدد من العسكريين في غالبيتهم حيث استطاع بومدين أن يلحق بتشكيلة المجلس بعض ضباط جيش الحدود المواليين له، كعلي منجلي وقايد صالح، والطاهر زبيري، وعلي السواعي وعمار رجاب.[5]

---

[1]- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص41.

[2]- علي كافي : المصدرالسابق، ص255.

[3]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص158.

[4]- نفسه: ص158.

[5]- رابح لونيسي: المرجع نفسه، ص42.

ومن قرارات العشرة كذلك هو ضرورة التفكير في تحطيم الخطوط المكهربة على الحدود، ونقل العمل المسلح إلى الخارج، وإعادة جبهة التحرير الوطني إلى الجزائر، وكافحوا على ضرورة مناقشة مشكلة التصفيات والتعذيب داخل جيش التحرير الوطني وذكر هنا قضية لالويت.[1]

لقد كان الاجتماع ذات دلالة سياسية إلا أنه من جانب آخر أعطى تقييما شاملاً ذات الصلة بالثورة داخليًا وخارجيًا مع التركيز على التقييم العسكري، وذلك لأهميته ميدانيًا خاصة بعد اعتماد السلطات الفرنسية على سياسة القبضة الحديدية تجاه الثورة، ومن الناحية السياسية والاجتماعية كان من الضروري ايضًا على قيادة الثورة ومواجهة المخاطر في هذا الجانب، وذلك أمام مشاريع ديغول الرامية إلى إبعاد الشعب عن الثورة[2].

خلال شهر أكتوبر 1959 اقترح العقيد عبد الحفيظ بوصوف تعيين مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية، حيث بدأت أشغال الاجتماع يوم 16 ديسمبر 1959 بالعاصمة الليبية –طرابلس– في أجواء طبعتها السرية والتكتم الشديد.[3]

حضر هذا الاجتماع كل الأعضاء الذين سجلت أسماؤهم في التركيبة الجديدة للمجلس الوطني للثورة التي عينها العقداء العشرة، ولم يتخلف إلا الذين كانوا بداخل الجزائر، حيث دامت دورته 33 يوماً.[4]

استمع المجلس إلى كل البيانات المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة، وقام ببعض التعديلات على تشكيلاتها، وقام بتقليص عدد أعضائها من 19 عضو إلى 13 عضو،

---

[1]– ضيف الله عقيلة: المرجع السابق، ص374.

[2]– سعد دحلب: من أجل استقلال الجزائر: المهمة المنجزة، الجزائر، 1990، ص122.

[3]– عقلية ضيف الله: المرجع السابق، ص268.

[4]– سعد دحلب: المرجع نفسه، ص123.

وأبقى على مناصب كل من عبد الحفيظ بوصوف، الذي كان وزيرًا للداخلية، ويزيد محمد وزيرًا للإعلام، وفرنسيس أحمد كوزير للمالية والشؤون الاقتصادية، لكن التعديل الذي لم يكن في صالح كريم بلقاسم فهو بتكليفه بوزارة الخارجية، ونائب الرئيس بمجلس وزراء فرحات عباس، بعد أن كان المسؤول الأول على القوات المسلحة.[1]

ولقد أعاد المجلس الوطني للثورة، تثبيت فرحات عباس على رأس الحكومة ونسجل أن كريم بلقاسم كان منذ البداية ضد إعادة تنصيب فرحات عباس، معتبر أن الرئاسة يجب أن تعود إلى أحد المؤسسين التاريخيين، وهو في هذا يقصد نفسه، لأنه الوحيد الذي بقى من هؤلاء وقد رفض كل من بوصوف وبن طوبال فكرة تنصيب كريم على رأسها.[2]

ويذكر سعد دحلب كان رئيسًا للجنة تشكيل الحكومة المؤقتة، المكونة من محمدي السعيد وبومدين أن هذا الأخير قال له أن بن طوبال جاءه باكيًا، وقال له بأنه لن يتحمل أن يكون وزيرًا للداخلية في حكومة يرأسها كريم بلقاسم.[3]

ويظهر بأن المجلس الوطني لما وجد الحكومة قادمة على إجراء محادثات مع حكومة ديغول، رشح لهذا الأمر فرحات عباس، وهذا ما أكده سعد دحلب بقوله: "....والحال أنه لا يوجد أحسن من عباس للتحاور والتفاوض مع ديغول، فلا يوجد أي وجه للمقارنة الجدية بينه وبين كريم."[4]

هذا كما دعى المجلس إلى ضرورة القيام بأعمال عسكرية على الحدود لإتاحة تدويل النزاع الجزائري الفرنسي، واستئناف العمل المسلح في فرنسا، وكذا طالب بعودة

---

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص473.

[2]- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص43.

[3]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص108.

[4]- نفسه، ص125.

الضباط الكبار إلى الجزائر، وإرسال أشخاص لإعادة الصلة بالداخل، هذا كما قام المجلس بالمصادقة على دستور مؤقت للجمهورية الجزائرية، أي جبهة التحرير الوطني بإطاراتها و مناضليها في الميادين العسكرية والسياسية.[1]

كما أمر المجلس بإلغاء وزارة الحرب، وتم اقتراح لجنة وزارية مكونة من الباءات الثلاث، تكون مسؤولة من القوات المسلحة، وقد عارض كريم بلقاسم ذلك وكان رده عنيفًا حيث قال "....كيف يتم إلغاء وزارة الحرب ونحن في أوج ذروتنا من الحرب؟".[2]

وفي فيفري 1960، اقترح العقداء العشر إنشاء هيئة الأركان الموحدة، وكان الهدف منها هو هيكلة الجيش ماديًا وبشريًا، وكانت مهمتها تتمثل في إعادة تنظيم أمور الجيش والعمل على رفع معنوياته، كما أنها تقوم باتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من أجل إدخال قيادة الثورة، وقادة الولايات إلى الداخل، وعليه فالعمل الأساسي من وراء هذه الهيئة، هو تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين بشرق وغرب البلاد.[3]ولقد تم تعيين العقيد هواري بومدين على رأس هذه الهيئة ويقوم هو بدور باختيار الأعضاء الأخرين الذين يشاركونه في تنظيم الجيش، وهيكلته طبقًا لمتطلبات الثورة، فوقع اختياره على كل من العقيد علي منجلي، والرائد سليمان قايد أحمد، وبخصوص اختيار العضو الرابع لهذه الهيئة، فإن المسألة قد ضلت معلقة بين الأخذ والرد حوالي شهرين كاملين، إلى أن وقع الاختيار على الرائد عز الدين باقتراح من بومدين أيضًا.[4]

---

[1]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص494.

[2]- سعد دحلب: المصدر السابق، ص110.

[3]- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية من 1954 إلى 1962- مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع- الجزائر، ب-س، ص67.

[4]- علي كافي: المصدر السابق، ص275.

وبمجرد التعيين والتنصيب تحركت قيادة الأركان، وعملت على إعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية والغربية، وكان أول إجراء لها استدعاء الضباط القدامى، وتسريح المعتقلين على إثر حركة العقيد محمد لعموري[1].

هذا كما عمل بومدين على بناء جيش قوي ومتجانس فكريًا، يتبنى أفكار فرانز فانون كإيديولوجية له، لأنه كان على بومدين أن يظهر برنامج وإيديولوجية تعبر عن مصالح الفلاحين الذين يشكلون أكبر شريحة اجتماعية في جيش التحرير الوطني، وكما سارع بومدين إلى إبعاد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي عن القيادة، حصر مهمتهم في تدريب الجيش لأنهم يختلفون اجتماعيًا عن أغلبية جيش الحدود، فهم من أصول برجوازية.[2]ويرى رابح لونيسي أن تشكيل هيئة الأركان الموحدة كان بمثابة ضربة قاضية لابن طوبال، وخاصة بوصوف الذي اعتقد في البداية أن صعود بومدين إلى قيادة أركان الجيش سيكون في صالحه، لأن بومدين صنيعته، فيكون بذلك أداته للوصول إلى السلطة بعد الاستقلال، وخفي على بوصوف مبدأ أن كل صنيعة تتمرد على صانعها، خاصة إذا كانت الصنيعة شخصية قوية وذكية كا بومدين[3].

ومنذ اجتماع العقداء العشرة، أصبح بومدين يخشى أن تذهب الثورة هباءًا منثورًا بعد الاستقلال، لما لاحظه من صراعات عميقة من أجل السلطة، وكان يرى بأن هؤلاء السياسيين الذين يختفي ورائهم الباءات الثلاث سيحولون الجزائر بعد الاستقلال إلى بلد مثل التشاد، مما دفعه إلى التفكير في إنشاء جيش عصري وقوى خاصة على الحدود

[1]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص194.

[2]- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص45

[3]- المرجع نفسه، ص44.

ومستعد لأخذ زمام الحكم أو التدخل لحسم الصراع في حالة قيام حرب أهلية بعد الاستقلال، بسبب صراعات السياسيين ومعهم الباءات الثلاث.[1]

[1]- رابح لونيسي: المرجع السابق، ص44.

الفصل الأول:

ظروف قيام الحكومة المؤقتة الثالثة

(1962-1961)

المبحث الأول: خلاف هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة 30
المبحث الثاني: المفاوضات الجزائرية الفرنسية.....34
المبحث الثالث: انعقاد المجلس الوطني للثورة.....43

المبحث الأول: خلاف هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة

إن حدة المواجهة بين الثورة التحريرية و قوات الجيش الفرنسي بالإضافة إلى تسارع الأحداث وتوسع جبهات الخلاف، لم يكن ليبقى على سلامة ووحدة صف مسؤولي الثورة التحريرية خاليا من الخلافات، فالأمر هنا يتعلق بظاهرة تحكمت فيها صيرورة تاريخ الشعوب.[1]

و مما لا شك فيه أن رؤى مسؤولي الثورة كانت متضاربة في الكثير من الأحيان حول العديد من القضايا انطلاقاً من موقع كل طرف. و في ظل هذا التباين تطورت الخلافات بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان، مما أدى إلى انفجار أزمة في شهر جوان 1961.و ذلك إثر حادثة إسقاط الطائرة الفرنسية من طرف قوات هيئة الأركان على الحدود الشرقية في 21 جوان 1961.[2]

إذ كانت الطائرة الفرنسية تقوم بجولة على الحدود التونسية الجزائرية، حيث تعرضت إلى نيران مدفعية جيش الحدود و أسقطت و أسر الطيار.[3] (Fredreric gaillard)

و بما أن الحادث وقع فوق الأراضي التونسية، فقد تدخلت الحكومة الفرنسية و طالبتها بإعادة الطيار. و من خلال هذا طلب بورقيبة من هيئة الأركان تسليم هذا الطيار، غير أن هذه الأخيرة رفضت هذا الطلب، حيث اعتبروه في حالة تجسس و أنها خرقت الأجواء الخاصة بجيش التحرير في الحدود.[4]

---

[1]– علي كافي : المصدر السابق. ص:260

[2]– محمد البجاوي : حقائق عن الثورة الجزائرية، الجزائر. 1971. ص: 196

[3]– نفسه: ص. 197

[4]– محمد حربي:جبهة التحرير الوطني .الاسطورة و الواقع (1962/1954) ترجمة:كميل قيصر ط1.دار الابحاث العربية –بيروت– 1983. ص 225

و أمام إصرار هيئة الأركان على عدم إطلاق سراح الأسير، قامت الحكومة التونسية بفرض حصار تمويني على الحدود و من خلال هذا الوضع، اجتمع كل من بصوف و بن طوبال مع بومدين على انفراد. و بعد هذا النقاش تنازل بومدين و سلم الأسير.[1]

وفي 15 جويلية 1961 قدم كل من بومدين، قايد أحمد و علي منجلي استقالتهم للتعبير عن رفضهم لسياسة الحكومة المؤقتة. و أرفقوا هذه الاستقالة بمذكرة إلى رئيس الحكومة وطرحوا من خلالها جميع الأسباب و الوقائع التي أدت بهم إلى إصدار هذا القرار، مبرزين فيها أن توقيف مهامهم من قيادة الجيش لا يعني هروبًا من المسؤولية.[2]

بل هو يكشف بوضوح عن الأخطاء الخطيرة المرتكبة باسم الثورة و المتمثلة في روح التعصب واللامبالاة، متهمين في ذلك الحكومة المؤقتة بضعفها و عجزها في اتخاذ القرارات المصيرية و بروز طموحات شخصية بين أعضائها.[3]

كما اعتبر السيد القايد أحمد عضو هيئة الأركان أن الخلاف بين هذه الأخيرة و الحكومات المؤقتة ظهر مباشرة بعد انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ديسمبر 1959/جانفي 1960، حيث رفضت الحكومة المؤقتة إمداد هيئة الأركان بالإطارات وإدراج الطلبة ضمن وحدات جيش التحرير الوطني بل اعتبرتهم أطرًا مستقبلية ستستفيد منهم الدولة الجزائرية المستقلة، وراحت تركز على النشاط الديبلوماسي متغافلة مسألة الكفاح المسلح.[4]

أما عن الخلاف مع الحكومة التونسية إثر إسقاط الطائرة الفرنسية فإن موقف تونس كان عدائيا، ضد جيش الحدود حيث قامت بخنقه و حصاره عن طريق منع عمليات

---

[1]– عمار بوحوش: المرجع السابق. ص 499

[2]– محمد لبجاوي: المصدر السابق. ص 198

[3]– د. صالح بلحاج:المرجع السابق. ص 491

[4]– عمار بوحوش: المرجع نفسه. ص 499

التموين والإمداد الآتية من الدول الحدودية. كماافتعلت بعض المضايقات مثل قطع الماء، و الكهرباء من مراكزه على الحدود.[1]

أما فيما يخص المفاوضات فإن جوهر الخلاف بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة، ارتكز على اعتبار أن هذه الأخيرة انتهجت سياسة _كولونيالية_قامت على التنازل خلال المفاوضات، وقبولها الدخول فيها في الوقت الذي كانت فيه أوضاع الثورة متردية وهو ما جعل هيئة الأركان تدعو لضرورة إعادة تقويم الثورة و تعزيز الكفاح المسلح لأجل التفاوض.[2]

كما اعتبر القايد أحمد قضية دخول هيئة الأركان إلى داخل الجزائر تطبيقا لقرارات المجلس الوطني للثورة، لم تكن بالأمر السهل و أن قيادة الأركان وجدت وضعية مزرية ورثتها عن فترة سابقة استوجب تقويمها بإعادة تنظيم الجيش و السماح له بالتأقلم مع الأوضاع الجديدة.[3]

لذلك فإن قضية الدخول كان يجب دراستها و التحضير لها جيدًا و سيحاول لخضر بن طوبال وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة توضيح موقف هذه الأخيرة تجاه الخلاف الذي نشب مع هيئة الأركان و أكد رفضه استقالة أعضاء قيادة الأركان، و دعاها لإرجاء الأمر إلى غاية انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة قصد دراسة المشاكل العالقة بعمق ضمن مؤسسات الثورة.[4]

---

[1]– علي كافي: المصدر السابق، ص: 261

[2]– محمد لبجاوي: المصدر السابق، ص: 199

[3]– د.صالح بلحاج: المرجع السابق، ص: 492

[4]– علي كافي: المصدر نفسه، ص: 262

أما بخصوص قضية الطيار الفرنسي فإن السيد لخضر بن طوبال ذكر أنه لم يعارض هيئة الأركان في مسألة عدم تسليمه إلى السلطات التونسية، بل دعاها لتصرف بحكمة و تعقل.[1]

و برغم من هذا فإن قضية الخلاف بين الهيئتين تحكمت فيه ظروف و تطورات الثورة التحريرية، بحيث انتقل التطور من اختلاف وجهات النظر حول القضايا العسكرية بخصوص تنظيم الجيش و هيكلته و ثم العلاقات مع السلطات التونسية، و تدخل هذه الأخيرة في شؤون الثورة. فمسألة المفاوضات لينتقل إلى أمور تنظيمية خاصة بمؤسسات الثورة و قيادتها، و هي التي سيبلغ خلالها الخلاف تحت غطاء ما عرف أنداك بقضية المكتب السياسي.[2]

وبتالي فإن قضية المكتب السياسي لم تظهر صدفة ضمن مواثيق الثورة، بل هي جاءت استجابة لمشكل القيادة التي تسند لها مهمة تسيير شؤون الثورة، وذلك بعد سخط هيئة الأركان على حكومة فرحات عباس الثانية (1961/1960)، و إصدار المجلس الوطني خلال دورته الاستثنائية التي انعقدت في أوت 1961. لائحة أقر فيها فشل الحكومة المؤقتة في أداء مهامها، فغياب التنسيق مابين الوزرات، و قضية الصراع بين الداخل و الخارج.و بالتالي فإن أجهزة الثورة أصبحت تعيش انقسامات خطيرة.[3]

[1]– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 498

[2]– محمد حربي: المصدرالسابق، ص 263

[3]– علي كافي: المصدر السابق، ص 263

المبحث الثاني: المفاوضات الجزائرية الفرنسية

I. المرحلة الأولى من المفاوضات (إيفيان الأولى.لوغران)

1. مفاوضات إيفيان الأولى (20 ماي- 13 جوان)

إن تسارع الأحداث واتساع صدى الثورة الجزائرية خصوصًا في الميدان الديبلوماسي وبداية اتساع دائرة المتطرفين من المعمرين و ظهور المنظمة العسكرية السرية. كل ذلك جعل من الجنرال ديغول يراهن على إيجاد طريق لتسوية القضية الجزائرية، وهو ما يفسر خطاب 5 سبتمبر 1960. الذي أعلن فيه ديغول عن مشروع الجزائر الجزائرية و دعَا إلى أن هذا المشروع إما أن يكون مع فرنسا أو ضدها[1] ، إشارة إلى الاستفتاء المزمن إجراؤه في 08 جانفي 1961، حول مبدأ حق تقرير المصير. و بهذا أعطت دافعًا حقيقيا لمسار تسوية القضية الجزائرية كما تريدها الحكومة المؤقتة و ليس كما كانت ضمن استراتيجية ديغول. ففي 20 فيفري 1961 على الحدود السويسرية ب لوسيرن الفرنسية التقى وفد لجبهة التحرير الوطني مثله طيب بولحروف[2] و أحمد بو منجل[3]. ووفد الحكومة الفرنسية المكون من جورج بومبيدو و بورونو دولوس، في لقاء نظم بواسطة سويسرية.[4]

---

[1]- بن يوسف بن خدة: اتفاقيات ايفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ترجمة: لحسن زغدار، محل العين جبائلي. ص: 24

[2]- من مواليد 1923 في واد زناتي. ناضل في حزب الشعب الجزائري، عضو في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات، ممثل الجبهة في سويسرا 1958. من المفاوضين الجزائريين فيإيفيان الأولى و لغران، بعد الاستقلال سفير للبلاد على التوالي: بلغراد، روما، الأرجنتين و البيرو.(أنظر: صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية. ص 709)

[3]- من مواليد 1906 ببلدة بني يني بالقبائل محامي تولى الدفاع عن مصالي في فترة (1939.1938)، قائد في حركة أحباب البيان و الحرية، ثم في حزب عباس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (54.46) و عضو في قيادة فدرالية فرنسا للجبهة، و في المجلس الوطني للثورة. ثم انسحب من الحياة السياسية و توفي في عام 1984.(أنظر: صالح بالحاج: تاريخ الثورة. المرجع السابق. ص: 710)

[4]- Saad. Dahlab : Mission accomplie. ed dahleb. Alger- 1990. P 137

و تركزت المحادثات حول:

- ضمانات تطبيق تقرير المصير
- وقف إطلاق النار و ليس الهدنة المؤقتة
- إعلان علني للاتفاق الشامل حول هذه المسألة المزدوجة

أما قضية الصحراء فقد رفض جورج بومبيدو الخوض فيها و بالتالي فهي تتطلب استشارة كل الطراف المعنية، كما أكد جورج بومبيدو على قاعدة المرسى الكبير و اعتبارها قاعدة فرنسية، و الأكثر من هذا فإن مبدأ المحادثات أنبنى على وقف اطلاق النار من دون شروط، و بالتالي فإن اللقاء سار في نهج فكرة "سلم الشجعان"للتوقيع على الهدنة.[1]

و لكن هذا الأمر كان مرفوضًا لدى وفد جبهة التحرير الوطني. ذلك أن الهدنة التي أرادها جورج بومبيدو كانت تعني وقف العمليات العسكرية. أما بالنسبة لوفد الحكومة المؤقتة فقد دعى إلى وقف إطلاق النار الذي يشكل بعدًا سياسيا أكثر منه عسكريا و بهذا أصبحت نقاط الخلاف واضحة.

وفي يوم الأحد 05 مارس 1961 استمرت المحادثات الفرنسية الجزائرية. الأشخاص نفسهم لكن هذه المرة في إحدى قاعات أوتيل تيرمينوس في نيوشاتل البلجيكية، وخلال هذه المحادثات أقر الوفد الفرنسي ضمنيا بشرعية الجبهة في تمثيل الشعب الجزائري، وحاول بومنجل تمهيد الطريق لكي تظهر بكل وضوح القاعدة التي يجب أن يتركز عليها التفاوض. فأخرج بومنجل من محفظته عددي 05 و 06 مارس من جريدة "لوموند" وقرأ بيانًا لأحد عشر نائبًا مسلمًا جاء فيه أن شروط تقرير المصير يجب أن تناقش و تقرَّ بين الحكومة الفرنسية و بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[2]

---

[1]– رضا مالك: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية (1956–1962) ترجمة فارس غصوب. المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر والاشهار الجزائر. 2003. ص 131

[2]– يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 25

من جهة أخرى تم طرح موضوع وقف إطلاق النار، و بهذا كان النقاش حادًا، و نتج عن هذه المواجهة أن الهدنة ووقف النشاطات العسكرية هو عمل أحادي الجانب لكنه متفق عليه.[1]

و حسب تعبير جورج بومبيدو الوضع القائم دون مناوشة، و يطرح «وقف إطلاق النار» هو أيضًا مشكلة أكثر تعقيدًا بكثير تستلزم شروطًا عسكرية و تقنية و سياسية.

لكنه دعا إلى ضرورة إرجاء قضية الصحراء بعد الفصل في مسألة حق تقرير المصير.

و هكذا افترق الوفدين دون أن يلاحظوا أن مسألة الهدنة و الصحراء بقية ثابتة.[2]

وفي 30 مارس 1961 أعلنت الحكومة المؤقتة من مقرها بتونس عن انطلاق مفاوضات ايفيان في 07 ماي 1961، وهو ما أصدرته الحكومة الفرنسية في ذات الوقت و بتوازي مع ذلك صرح لويس جوكس الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية عن إمكانية إشراك الحركة الوطنية بقيادة مصالي الحاج في المفاوضات المزمن إجراؤها.

وهو ما أثار ذعرًا في صفوف الحكومة المؤقتة حيث أعلنت عن تعليق بدء مفاوضات ايفيان، وهذا ما ازداد الأمر سوءًا و أتخذ أبعادًا غير متوقعة، فاتهمت وسائل الاعلام الحكومة المؤقتة بإيجاد ذريعة جديدة لتأجيل التفاوض.[3]

11 أفريل 1961 دعَا ديغول إلى ضرورة مواصلة مسار التسوية، قبل اتخاذ موقف من استئناف الاتصالات. فضلاً عن أن المحادثات التي أجراها السفير الأمريكي في تونس مع بوصوف ويزيد فقد أثارت التعليقات ووصل الأمر إلى الحديث عن وساطة أمريكية بين فرنسا وجبهة التحرير، ومع فشل المحاولات الانقلابية التي قام بها جنرالات الجيش

---

[1]– يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 26

[2]– رضا مالك: المصدر السابق، ص 123

[3]– Saad Dahlab : op.cit : p 372

الفرنسي يوم 22 أفريل 1961، التي هزت أركان الجمهورية الفرنسية الخامسة جعلت من ديغول يقتنع أن الثورة الجزائرية قد أحدثت إنذاراً في نظام الجمهورية.[1]

وهو ما أسهم في عودة الاتصالات حيث قام الطرفان بالإعلان عن بدء المفاوضات بتاريخ 20 ماي 1961.[2]

بعدما صرح الجنرال ديغول بتاريخ 11 أفريل 1961 عن قبول الحكومة الفرنسية على إشراك مصالي الحاج في المفاوضات، و على إثر ذلك شكلت الحكومة المؤقتة لجنة مختصة لتحضير ملفات المفاوضات ترأسها أحمد فرنسيس، وبتاريخ 26 أفريل 1961 قامت اللجنة المكلفة بعملية التحضير للمفاوضات بعرض تقريرها.[3]

وبعد استشارة المسجين الخمسة وعلى هذا الأساس تم تعيين السيد كريم بلقاسم رئيس البعثة التي ضمت[4]:

- أحمد فرنسيس: وزير الشؤون المالية و الاقتصادية
- أحمد بومنجل: مدير القضايا السياسية بوزارة الإعلام
- طيب بولحروف: ممثل جبهة التحرير الوطني بروما
- محمد بن يحي: مدير ديوان رئاسة الحكومة المؤقتة
- الرائد علي منجلي و قايد أحمد: على هيئة الأركان العامة
- رضا مالك: مكلف بالعلاقات مع الصحافة

[1]– رضا مالك: المصدر السابق، ص: 151-154

[2]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق: ص 30

[3]– نفسه. ص 27

[4]– رضا مالك: المصدر السابق. ص 161

و في 18 ماي 1961 أرسلت الحكومة المؤقتة بعثة من مطار العوينات بتونس متجهة نحو سويسرا[1]. لتصل بتاريخ 20 ماي 1961 إلى مدينة ايفيان على الحدود السويسرية الفرنسية بفندق لوبارك حيث التقى بالوفد الفرنسي المكون من[2]:

- لوي جوكس: رئيس البعثة الفرنسية
- رولاند كادي: مستشار الدولة
- الجنرال جان فكتور سيمون: قائد المنطقة العسكرية لتيزي وزو
- برنار تريكو: مستشار لدى رئاسة الجمهورية
- كلود شايان
- فانسان لامبور: رئيس ديوان لوي جوكس
- برونو دولوس
- العقيد دو سيغان
- رولاند بيليغار: مفتش مالي

وبتاريخ 20 ماي 1961 و على الساعة الحادية عشر انطلقت المفاوضات رسميا بين الطرفين، و استمرت مدة ثلاثة أسابيع إلى 13 جوان 1961 عبر ثلاثة عشر جلسة. توقفت في الأخير بأمر من ديغول.

لكن رئيس البعثة كريم بلقاسم أوردا نقاش المفاوضات والذي تمثل فيما يلي[3]:

- حق تقرير المصير لشعب الجزائر

حيث كان الجزائريون يدركون أهمية النقاش في الموضوع بالنسبة إلى الطرفين، و بالتالي فرض هذا النقاش عبارة عن وسيلة ضغط للاعتراف الرسمي الفرنسي بالحكومة المؤقتة. لكن هذا الأمر جعل ديغول مستعدًا لمفاوضات حقيقية، تتناول كل شيء يتعلق

[1]– صالح بالحاج: المرجع السابق. ص 375

[2]– رضا مالك: المصدر السابق. ص 200

[3]– نفسه.ص 162

بإنهاء الحرب وتحقيق الاستقلال، ويندرج ضمن ذلك بالطبع شروط وقف القتال و ضمانات تقرير المصير و طبيعة العلاقات المستقبلية بين الجزائر وفرنسا.

وأصبح الاتفاق على طبيعة هذه العلاقات أمرا جوهريًا بالنسبة إلى ديغول لدرجة جعلته غير مستعد للتسليم بمبدأ الاستقلال قبل الحصول على ضمانات محددة لصالح فرنسا و الأقلية الأوروبية في جزائر ما بعد الاستقلال.[1]

أما بخصوص _الهدنة_ وقف إطلاق النار كان شرطًا مسبقًا للمفاوضات ثم تخلى عنه ديغول وأصبح موضوعًا من المواضيع، عشية انطلاق المفاوضات.[2]

لكن بعثة الحكومة المؤقتة فصلت في القضية و ربطت مسألة وقف أطلاق النار بضرورة، والاتفاق على الشروط السياسية والعسكرية بخصوص هذا الإجراء، و أكدت على أن مبدأ حق تقرير المصير يلزم فرنسا بإزالة سيادتها عن الجزائر و هو ما سوف يقود حتمًا إلى وقف إطلاق النار.[3]

وبخصوص قضية الصحراء، فأصبحت محل اهتمام خاص من السلطات الفرنسية فبدأت العمل بوسائل شتى وفي مقدمتها الحيل القانونية على فصلها عن الجزائر، وبالتالي فهي تشكل قضية منفصلة تستوجب دراستها بعد استقلال الجزائر.

لكن في المقابل كان رد بعثة جبهة التحرير بخصوص هذه القضية أن الجزائر بما فيها الصحراء واحدة لا تتجزأ.[4]

---

[1]– سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960–1961) دار الحكمة. الجزائر. 2010. ص123

[2]– Jean la couture : l'Algérie la guerre est finie. E complexe Belgique. 1985. P 76

[3]– Henri alleg : la guerre d'Algérie. E temps actuel. Paris 1981. T III. P 339

[4]– د. صالح بلحاج: المرجع السابق: ص 386

أما فيما يخص قضية الأوروبيين في الجزائر فكانت هذه المشكلة من الأسباب الرئيسية في فشل المفاوضات فركز الوفد الفرنسي على ضبط ضمانات في حالة استقلال الجزائر. كحق الجنسية المزدوجة ز المشاركة في القضايا العامة.

- **محادثات لوغران 20-27 جويلية 1961:**

تميز السياق الذي استؤنفت فيه المفاوضات بوم 20 جويلية بأحداث أثرت تأثيرًا متفاوتا في سير المحادثات ونتائجها، وقعت هذه الأحداث في الأسابيع الأولى من شهر جويلية وهي الحملة التي شنتها الجبهة ضد التقسيم و اشتداد الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.و في 17 جويلية 1961 انطلق وفد جبهة التحرير الوطني إلى لوغران لإجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية.[1]

و انطلقت المحادثات بتاريخ 20 جويلية 1961 و على الساعة الرابعة مساءً. فأقترح لوي جوكس بإنشاء أربع لجان تعمل بالتالي على[2]:

- وسائل التهدئة
- ضمانات تقرير المصير
- ضمانات التعاون العضوي للجماعات المتميزة
- مستقبل العلاقات بين فرنسا و الجزائر

غير أن كريم بلقاسم تفادى الرد على مقترح لوي جوكس، و اقترح بدوره جدول عمل تضمن خمس نقاط:

- ضمانات تقرير المصير و حق تطبيقه، بمعنى تحديد اتفاق حول المناطق التي سيشملها حق تقرير المصير. إشارة واضحة إلى الصحراء
- المرحلة الانتقالية التي تمتد من وقف إطلاق النار إلى يوم تقرير المصير.

[1]- لونغ أوليفي: الملف السري. اتفاقيات إيفيان، مهمة سويسرية للسلم في الجزائر. ترجمة: أوذاينية خليل. ديوان المطبوعات الجامعية 2012. ص 93

[2]- رضا مالك: المصدر السابق: ص 208

- الضمانات الخاصة بالأقلية الأوروبية

وبعد ثلاثة أيام من انطلاق المحادثات اختلف الوفدان حول صيغة المحادثات ذاتها و التي انطلقت من حيث انتهت في إيفيان الأولى، أي بخصوص قضية الصحراء. التي ظل الوفد الفرنسي متعلق بها، مما أعطى مجالاً لنقاش دام ساعتين حول وحدة الأراضي الجزائرية.[1]

كما استمر النقاش بين كريم بلقاسم و جوكس على تطبيق حق المصير و تساءلا عن التحديد الجغرافي الذي سيشمله هذا المبدأ لكن لوي جوكس اقترح أن يتأجل هذا الاقتراح إلى ما بعد الاستقلال، ليناقش هذا المبدأ مع الدول المجاورة لها، وضمن مبدأ حق تقرير المصير. وأمام هذا حاول الوفد الجزائري أن يتخطى المأزق الذي واجهه عبر عقد اجتماع ثاني بين رئيسي الوفدين، والذي حضره هذه المرة دحلب إلى جانب كريم بلقاسم، كان بدون نتيجة كسابقه.[2] واتجاه موقف فرنسا الجامد إزاء مسألة الصحراء، أعلن الوفد الجزائري عن استحالة الاستمرار في المحادثات إلى أبعد من ذلك، واضطر كريم بلقاسم إلى رفض الدخول في النقطة الثانية من جدول عمل المفاوضات والخاصة بالفترة الانتقالية.

وهو ما جعل المفاوضات تتوقف يوم 28 جويلية 1961، ولم يقترح أي موعد لاستئناف جديد للمفاوضات[3]. كانت المفاجأة شاملة في الجانب الفرنسي، فقد كانوا يعرفون أن الجزائريين قادرون على إطالة المناقشات إلى ما لا نهاية، بالعودة دون انقطاع إلى المسائل المبدئية لكنهم لم يتوقعوا أن يتحملوا مسؤولية تأجيل غير مسمّى.[4]

---

[1]– لونغ أوليفي: المرجع السابق. ص 94

[2]– بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، تقديم: الفريق سعد الدين الشاذلي، ط، 2010، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ص125.

[3]– عباس فرحات: تشريح حرب، ترجمة أحمد منور، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2010، ص95.

[4]– لونغ أوليفي: المرجع نفسه، ص95.

انتهى مؤتمر لوغران إذن إلى الفشل، فغادرت بعثة جبهة التحرير الوطني الأراضي السويسرية نحو تونس دون أن يحدد تاريخ لقاء ثاني. وأيا كان فإن القضايا التي كانت غامضة خلال طول المحادثات الفرنسية الجزائرية الآن أصبحت واضحة، وهذا ما جعل الوسيط السويسري أوليفي لونغ يؤكد لبروندولوس بأنه من المستحيل مواصلة المفاوضات دون تعديل للموقف الفرنسي تجاه قضية الصحراء[1].لأن بعثة جبهة التحرير الوطني أكدت على ضرورة الاعتراف للجزائر بسيادتها المطلقة، وسلامة ترابها الوطني إلى جانب إمكانية تعايش الأقلية الأوروبية معه، والاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

بالإضافة إلى المظاهرات التي قامت بها الجالية الجزائرية يوم 17 أكتوبر 1961 أكدت على تمسك الشعب الجزائري بوحدته الترابية وقيادته المتمثلة في جبهة التحرير.[2]

أما عن الوضع بفرنسا فإن جميع التقارير التي كانت تصل إلى مسامع ديغول كانت تنذره بالهلاك، فالأمم المتحدة تدين الجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر.[3]

وهو ما جعل الجنرال ديغول يسارع عبر زيارات خاطفة في المقاطعات الفرنسية، أدلى خلالها بتصريحات خاصة بالجزائر[4].

وتمثلت الحصيلة النهائية لهذه المرحلة من مفاوضات لوغران أنها مكنت الطرفين من التعرف على بعضها البعض، ومن تحديد مواضع الخلاف بينهما، وأصبح كل طرف عارفًا بنوايا الآخر.

ومن خلال هذا سيعمد الطرفان إلى إدخال التعديلات اللازمة على مواقفهما، لمواصلة السير نحو الاتفاق النهائي[5].

---

[1]– د. صالح بلحاج: المرجع السابق، ص400.

[2]– 375 :Saad Dahlab :op.cit.p

[3]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص:28.

[4]– رضا مالك: المصدر السابق، ص212.

[5]–Saad Dahleb :opcit :p ;154.

المبحث الثالث: انعقاد المجلس الوطني للثورة

في تلك الأجواء المكهربة والمتسمة بانعدام الثقة بين الحكومة المؤقتة، وبين أركان الجيش وبالتهديدات الفرنسية الملحة بإمكانية اللجوء إلى تقسيم الجزائر في حالة فشل المفاوضات ونذكر هنا تصريح ديغول الذي جاء فيه "... وما إن أصر الجزائريون على موقفهم، فإنه سوف تقسم الجزائر إلى مناطق تبقى تحت السيادة الاستعمارية."[1]، وأمام كل ذلك توجب أنه من الضروري دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد، وهذا الأجل إيجاد حلول لذلك، والنظر في المشاكل التي أصبحت تعاني منها الثورة، وهنا تم انعقاد الدورة بطرابلس في فترة ما بين 09 و27 أوت 1961[2].

كانت هذه الدورة حاسمة اتسمت أشغالها بصراع شمل جميع المجالات، وتبلورت فيه من جديد الصراعات السياسية القديمة، لكن الذي استوقف الجميع واستدعى معالجته كثيرًا من الحنكة الدبلوماسية والمرونة السياسية مسألتان ارتبط بهما مصير الدورة وهما: العلاقات بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة، والمفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا، وقد تم في هذا المؤتمر انتخاب بين خدة رئيسًا للحكومة عوضًا عن فرحات عباس، أما كريم بلقاسم فإن المجلس أبقاه نائبًا للرئيس، وعوضه عن حقيبة الخارجية بوزارة الداخلية[3].

ويذكر بوحوش بأنه عندما فشلت المفاوضات بين فرنسا والحكومة المؤقتة في لوقران، والتي جرت بين الفترة من 20 إلى 28 جويلية 1961، اضطرت الحكومة المؤقتة إلى استدعاء أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعقد اجتماع في طرابلس،

---

[1]– فتحي الديب: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص529.

[2]– إدريس فاضلي –حزب جبهة التحرير الوطني: عنوان ثورة ودليل دولة– ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص123.

[3]– جريدة المجاهد، اللسان المركزي بجبهة التحرير الوطني الجزائري، ج2، وزارة الإعلام، الجزائر، 1984، العدد: 103، 28/08/1961، ص08.

وذلك إبتداءًا من 02 إلى 27 أوت 1961، وخلال هذا الاجتماع التاريخي، قام علي منجلي وقايد أحمد (من هيئة الأركان) بشن هجوم كبير على الحكومة المؤقتة وخاصة على كريم بلقاسم الذي نجح في إضعاف هيئة الأركان "اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، ثم جاء دور بن خدة فتهجم على فرحات عباس والحكومة المؤقتة، وطالب بإنشاء هيئة عليا من جبهة التحرير الوطني لتحل محل الحكومة المؤقتة، وأثناء تدخله في النقاش أظهر بن خدة موافقته على أحد مطالب هيئة الأركان والمتمثل في توحيد الجيش في الداخل وفي الحدود تحت قيادة هواري بومدين وعلي منجلي وأحمد قايد.[1]

وهكذا ظهر بن خدة بمثابة رجل وطني فادر على إجراء حوار مه هيئة الأركان، ومن جماعة اليسار التي لا ترضخ لمطالب فرنسا بكل سهولة، ومنقذ للثورة من الخلافات الموجودة بداخل الحكومة المؤقتة، وكان كريم بلقاسم يطمح لتعيينه في مكان عباس فرحات كرئيس للحكومة المؤقتة، غير أن بوصوف وبن طوبال اعترضا على ذلك بدعوى أن ذلك يخلق مصادمات مع هيئة الأركان، وهكذا استفاد المركزيون من الخلافات الموجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ، وتمت الموافقة على تعيين بن يوسف بن خدة رئيسًا للحكومة وسعد دحلب وزيرًا للخارجية، خلفًا لكريم بلقاسم الذي اكتفى بمنصب وزيرًا الداخلية في الحكومة الجدية التي يرأسها بن يوسف بن خدة[2].

تواصلت أشغال المجلس مدة بين أعضاء قيادة الأركان وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وخاصة منهم السيدين فرحات عباس وكريم بلقاسم، فبالنسبة للأول، يرى قادة الجيش أنا غير متشبع بإيديولوجية الثورة وأنه معتدل أكثر مما ينبغي وغير قادر على مواجهة الحكومة الفرنسية، ويرون أن الثاني أنه لم يحسن الدفاع عن الملف

[1]– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص502.

[2]– نفسه، ص502.

الجزائري في مختلف اللقاءات مع الجانب الفرنسي، وأنه قدم كثيرًا من التنازلات بدون فائدة تذكر، وردًا على هذه الاتهامات التي لا تستند على دليل مادي، وزعت على المشاركين في الدورة محاضر جلسات التفاوض، وعمل رئيس الجمهورية ونائبه على التشهير بقيادة الأركان التي اتصلت بكل الأموال التي طلبتها وجلبنا لها كميات هائلة من الأسلحة المتطورة والذخيرة، وبدلاً من إمداد الداخل بما يحتاج إليه راحت تشغل نفسها بأمور سياسية لا ناقة لها فيها ولا جمل.[1]

ويبدو للوهلة الأولى أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية انتصر لقيادة الأركان، إذ صادق الاجتماع على استبدال السيد بن يوسف بن خدة الذي كان واحدًا من القيادة الأساسيين للحركة الثورية وواحدًا من المساعدين الرئيسين للشهيد العربي بن المهيدي أثناء توليه إعادة تنظيم المنطقة الرابعة والإعداد لمؤتمر الصومام، وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس بن خدة الذي عين عضوًا بأول لجنة التنسيق والتنفيذ قد ظل وفيًا للخط الايديولوجي ولم يفتأ ينادي بضرورة عودة القيادة العليا إلى أرض الوطن، عملاً بأولوية الداخل على الخارج.[2]

ويقول علي كافي في هذه الظروف وهذا الصخب عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية الرابع، والذي تبلور فيه أثر الصراع على السلطة، كما ازداد تصلب الداخل وتقلص وجود المعتدلين والسياسيين المحترفين حيث انتخب بن خدة رئيسًا للحكومة عوضا عن فرحات عباس، معين اثنان من المساجين نائبين لرئيس الحكومة كما قم اقتراح للاتصال بالمساجين للاستشارة حول حل هيأة الأركان وحول مواصلة المفاوضات مع فرنسا، وانتدب لذلك كريم بلقاسم وبن طوبال ومحمد صديق بن يحي، وخلال لقائهم

[1]– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص162.

[2]– نفسه، ص162.

بالمساجين تبينوا الخلافات والاستعداد للزعامة التي كانت تسود بعضهم كما علموا بالاتصالات التي تمت بين بوتفليقة وبن بلة الذي أصبح موالياً لبومدين[1].

ولعل من أهم القرارات التي اتخذها المجلس الرابع هذا هي التي تتعلق بتقوية وتعزيز جيش التحرير الوطني وتزيده بالأسلحة مكلفاً الحكومة الجديدة بالإسراع بتطبيقها، ولكن لا حراك، إن العقول متجهة لقضايا أخرى، فبقيت القرارات حبرًا على ورق فقط كالعادة[2].

هذا وتم مناقشة قضية دخول الأجهزة القيادية إلى داخل البلاد، حيث كان الخلاف بين القائلين بالدخول الكامل والفوري للحكومة المؤقتة، وجيش الحدود، وبين الذين رغم اعتراضهم على المبدأ، اعتقدوا أن تنفيذ مثل هذا الأمر صعب وينبغي بالضرورة، أن يتم على مراحل جزئية ومتدرجة[3].

ويقول فرحات عباس بأن الأمر تم بطرابلس في 09 أوت، كان لا بد من وأد الحسابات الجانبية، ومناورات الكواليس التي ستعيق مسيرتنا صوب الاستقلال، استمعت إلى كلام كثيرين، شكلت رأيًا حول الوضعية، بن طوبال طرح إشكالية كريم بلقاسم، هذا الأخير يرى نفسه رئيسًا للحكومة المؤقتة، لكن بن طوبال كان ضده لأسباب عديدة، والصادق كان معارضًا من أعماق أعماقه، ولم يكن قد استوعب بعد اغتيال عبان رمضان. صال الكلام وجال في كل الاتجاهات من 09 إلى27 أوت أحطنا بكل ما كان من أسئلة واتهامات، المفاوضات والتحديات والأخبار الآتية من فرنسا، وواقع النضال هناك في تونس والقاهرة، أستقر الأمر عن حكومة جديدة رئيسها بن خدة، اقترحوا عليّ

---

[1]– علي كافي: المصدر السابق، ص273.

[2]– نفسه، ص274.

[3]– حكيمة شتواح :المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية .اشراف:عبد الحميد زوزو–اطروحة لنيل الدكتوراء.كلية العلوم الانسانية.قسم التاريخ.جامعة الجزائر2000. ص114.

وزارة فاعتذرت ولأسباب غير معلومة غادر المسؤولون عن جيشنا المؤتمر قبل تشكيل الحكومة باستثناء الرائد عز الدين[1].

إن المحلل الحصيف يجد ببساطة أن الحكومة الجديدة لم تكن لتستجيب للمتطلبات التي هي التمثيل الكامل لمختلف فصائل الجبهة، لقد تم إبعاد العلماء وأحباب البيان كان جل أعضاء الحكومة من حركة الانتصار.

هذا الأمر جعل الخصومات التي كانت محتدمة في تونس تتواصل، وجعل الجدل يقوم لدى الاستقلال أو مع اقترابه[2].

وقد درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية مختلف التطورات التي حدثت في المجال العسكري والسياسي والدبلوماسي للكفاح الوطني للشعب الجزائري، كما درس آفاق مستقبل الحرب التحريرية للشعب الجزائري وصادق على النصوص المحددة للتوجيه، والأهداف الموجودة من الثورة الجزائرية، وعلى المستوى القتالي فإن المجلس الوطني قد خصص أشغاله لوسائل القتال للثورة الجزائرية، وتعلقت قرارات المجلس الوطني للثورة على وجه الخصوص بتقوية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني، وتجنيد الجماهير الجزائرية، ورفع مستواها النضالي وتوجيهها السياسي والاجتماعي[3].

كما حدد مجلس الوطني للثورة المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لمعركة الشعب الجزائري، وهو المحتوى المستوحى من خط جبهة التحرير الوطني التي تمثل دليل الأمة، وهي قيم تهدف إلى تشييد مجتمع، وخلق اقتصاد يعمل لصالح الشعب وإنشاء نهضة ثقافية[4].

---

[1]– فرحات عباس: المرجع السابق، ص124.

[2]– نفسه، ص422.

[3]– عبد الله مقلاتي: مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية –دراسة وتحليل– وزارة الثقافة، الجزائر، ص442.

[4]– نفسه، ص442.

كما أن الاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس جاء ليؤكد مرة أخرى بيانه الختامي، تمسك قيادة الثورة بالحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ضمن وحدته الترابية وسلامة ترابه الوطني بما في ذلك الصحراء[1].

وإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد أكد مواقف الثورة الجزائرية تجاه مسألة الحل السلمي على أساس احترام مبدأ حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير، ويؤكد بأن هذا الحل ممكن في إطار مبادئ الحقوق الأساسية الضامنة للوحدة الترابية للقطر الجزائري بما في ذلك الصحراء، ووحدة الشعب الجزائري من طرف أغلبية البلدان الافريقية، وقد ناقش ودرس إمكانيات تقوية وتدعيم كفاح الشعب الجزائري من أجل الدفاع عن سيادة ووحدة طنه بما فيها الصحراء وإحباط الأطماع الخارجية[2].

ومن بين قرارات دورة أغسطس 1961 تعيين حكومة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة، وصفت في جينها حكومة حرب وتفاوض، وتم الكشف عن تشكيلتها التي تمثلت في:

1- رحيل الرئيس السابق فرحات عباس مرفوقًا بكل من الدكتور أحمد فرنسيس ساعده الأيمن (وزير المالية) والسياسي المحنك عبد الحميد مهري (وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية).

2- تكليف بلقاسم كريم نائب رئيس الحكومة بوزارة الداخلية بدل عبد الله بن طوبال الذي أصبح وزيرًا دولة بدون حقيبة.

3- تعيين محمد بوضياف نائبا ثالثا لرئيس الحكومة بعد كريم وأحمد بن بلة.

4- تعيين سعد دحلب وزيرًا للخارجية خلفا لكريم بلقاسم[3].

بوجه عام، تمثل التوازن الجديد الذي أقامته هذه الدورة في تحالف الباءات الثلاث، مع قدماء المركزيين الذين كانوا قد أبعدوهم من لجنة التنسيق في أوت 1957 على حساب

[1]- محمد عباس: نصر بلا ثمن –الثورة الجزائرية (54-62) ، دار القصبة، الجزائر، ص706.

[2]- عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص444.

[3]- محمد عباس: المرجع السابق، ص707.

عباس وأصدقائه الذين أخرجوه في هذه الدورة بعد مشاركته في حكومتين متتاليتين، كان الوضع هذه المرة بحاجة إلى شيء من التشدد، والمركزيون في ذلك أوفر حظًا من عباس وأصدقائه، بن خدة وزملاؤه كانوا منحدرين من الاتجاه الراديكالي نسبيًا في الحركة الوطنية، ومعروفين بمهارتهم في المناورة والمراوغة، وزعيمهم الصيدلي سابقًا صار منذ 1958 مصنفًا ضمن المتشددين واليساريين في الجبهة نتيجة مواقفه المعروفة أولاً وزيارته إلى الصين الشعبية ثانيًا[1].

وفي هذه الدورة إذًا ثأر المركزيون لأنفسهم إذا تولوا المناصب الهامة في الحكومة، فأخذ بن خدة الرئاسة من عباس، والشؤون المالية والاقتصادية من أحمد فرانسيس وعادت إلى سعد دحلب حقيبة الخارجية، أما المركزي الآخر، محمد يزيد، فقد احتفظ بمنصبه الدائم، الذي لم يغادره منذ 19 سبتمبر 1958. [2]

وفي نفس الوقت ما ذهب إليه محمد حربي بشأن تعيين بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة خلفًا لعباس حين أورد في إحدى كتبه أن السبب الرئيسي في هذا التغيير يكمن في مسألتين أساسيتين وهما:

1- الخلاف السائد بين قدماء اللجنة المركزية وعباس منذ تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958، وقد تجلى ذلك أكثر عندما قرر بن خدة الانسحاب وعدم المشاركة في الطاقم الحكومي المنبثق عن الاجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في جانفي 1960.

2- أما السبب الثاني يكمن في محاولة أعضاء اللجنة المركزية المشتركة التخفيف من حدة الأزمة التي سببها قيادة الأركان، خاصة بعدما اتهمت فرحات عباس بالاعتدال وعدم تشبعه بأيديولوجية الثورة، وبالتالي عدم قدرته على التفاوض حول

[1]- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص501.

[2]- نفسه، ص502

مستقبل ومصير الجزائر، وعلى هذا الأساس تقرر استبداله ببن خدة الذي يعتبر الأقرب إلى المسار الثوري الذي أقرته وثيقة أول نوفمبر 1954 وباعتباره أيضًا أحمد المناضلين القدماء داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهذا يعني اقتباسهم نفس الرأي والمنهج الذي ينبغي أن تسير وفقه الثورة التحريرية.[1]

وبعد ثلاثة أشهر اجتمع مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكان يتكون من – محمد الصديق بن يحي – علي كافي– وعمر بودواو، وذلك يومي 27 و28 نوفمبر 1961، وأعد تقريرًا موجهًا إلى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وفي نفس الوقت بعث مكتب المجلس الوطني للثورة الجزائرية برسالة إلى المعتقلين بفرنسا يطلب منهم فيها التدخل لحل الأزمة بين الحكومة وهيئة الأركان.[2]

ويلاحظ في الحكومة الجديدة أيضًا أن بوصوف أصبح نائبًا للرئيس مثل كريم بلقاسم وبن بلة، وألغيت اللجنة الوزارية للحرب، كان ذلك الالغاء في الواقع شيئًا شبيهًا بتحصيل حاصل، لأن تلك الهيئة كانت في الحقيقة عبارة عن إطار فارغ خاصة منذ أن تبين أنها لا تملك أي سلطة على الجيش الخارجي وقياداته.[3]

خسرت هيئة الأركان الجولة في هذه الدورة لأن المجلس لم يتبنى موقفها من المفاوضات ولم يقم بإنشاء القيادة التي كانت تريدها، بل ثبت القيادة القديمة واضعًا على رأسها حليفًا سابقًا لها، في ذلك كله رأت أنها مناورة لها، فأعلنت استياءها وغادرت الاجتماع، وقامت بإبلاغ الإطارات العسكرية في الحدود بأنها لا تعترف بمقررات الدورة، ثم ذهبت إلى ألمانيا حيث كان المقر العام لفيدرالية فرنسا.[4]

---

[1]– بخوش الجودي: دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية (54–62)، مذكرة ماجستير –كلية العلوم الإنسانية– قسم التاريخ– جامعة الجزائر، 2007، ص167.

[2]– علي كافي: المصدر السابق، ص 279.

[3] صالح بلحاج: المرجع السابق، ص502.

[4]–نفسه، ص502.

كما يذكر بن خدة أنه بعد تعيينه على رأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، راح جزء من الصحافة العربية يعرفني كرجل قاسي وماركسي، ذي ميول صينية، ومناصر للنظريات المتطرفة، كنت حقًا من أولئك الذين يبحثون عن المساندة، وشاءت الأقداركذلك أن أرأس الوفد الأول لجبهة التحرير الوطني الذي زار الصين في شهر ديسمبر 1958، كنت آنذاك وزيرًا للشؤون الاجتماعية، رافقني في زيارتي محمود الشريف وزير الحرب والتموين، وسعد دحلب مدير الإعلام، كما اقترحت تواجدًا مكثفًا للإطارات ضمن صفوف المقاومة في الداخل من بين الذين يوجدون في الخارج، وطالب بعودة قيادة جبهة التحرير الوطني إلى الداخل بسبب تأثير الاغتراب السلبي عليها.[1]

وفي الواقع كنت لا أثق بالميول نحو التفاوضية التي بدأت بدورها تظهر، لأنني كنت أعتقد أن دعم المقاومة في الداخل هو وحده الذي يدفع إلى التفاوض الحقيقي.[2]

لم أكن متطرفًا، كنت ناصرًا للسلام، ولكن بأي ثمن، وقد أكدت عن هذا أثناء انعقاد المؤتمر الأول لبلدان عدم الانحياز المنعقد في 01 سبتمبر 1961 ببلغراد والذي ضم رؤساء دول وحكومات لواحد وعشرين بلدًا من العالم الثالث ويوغسلافيا، وترأست الوفد الجزائري بصفتي رئيسًا للحكومة الجزائرية، وكانت الصحراء ضمن جدول أعمال المفاوضات فأكدت على هذه المسألة مستعملاً في خطابي لهجة أدبية متزنة لكي لا أجرح ديغول أو مجموع رؤساء الدول والحكومات الحاضرين الذين تربطهم بفرنسا علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، كان هذا السلوك محل تقدير من طرف المشاركين في المؤتمر، إذ حصلنا على أربع اعترافات جديدة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من يوغسلافيا، كمبوجيا، أفغانستان وغانا.[3]

---

[1]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص26.

[2]– علي كافي: المصدر السابق: ص27.

[3]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق: ص27.

ورثت عن فرحات عباس تركة النزاع الخطير مع القيادة العامة للجيش الذي كان على رأسها العقيد هواري بومدين، وكان من الواجب استئناف المفاوضات التي توقفت في لوقران في شهر جويلية 1961، وذلك بتقديم صورة موحدة عن جبهة التحرير الوطني لأن التناحر بيننا نحن القيادة الذين كنا في الخارج، يكون له تأثير سلبي يحطم معنويات الشعب، بل سيشجع ديغول على أن يتصلب في مواقفه ويستغل هذا الوضع الحاصل بيننا وهذه سياسة لم يتخل عنها أبدًا.[1]

بعد هذه الأحداث، بدأ واضحًا الانفصال التام لهيئة الأركان عن الحكومة المؤقتة، وعجز هذه الأخيرة في بسط سيطرتها على الجيش، مثلما يؤكد لنا التقرير، المرسل من طرف أعضاء مكتب مجلس الوطني للثورة، إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 28 نوفمبر 1961، فانطلاقا من صلاحيتكم المتمثلة في السهر على تطبيق قرارات المجلس الوطني للثورة، فقد ندد هؤلاء الأعضاء بتأخير الحكومة في تطبيق قرارات الدورة الرابعة للمجلس خاصة في ما يتعلق بتعزيز جيش الداخل بالأسلحة والمال والإطارات.[2]

وكانت النتيجة الهامة للدورة الرابعة للمجلس الوطني هي تعميق الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة نتيجة إخفاق الأولى في تحقيق مشروعها الرامي إلى إنشاء قيادة جديدة يحتل العقيد بومدين وبعض نوابه مكانة متفوقة فيها، وتمكنها من ضمان التحكم في القوات العسكرية التي أنشأتها كلها تصرفات كانت دليل على أن الأزمة لم تنته، وأن العلاقة بين الجانبيين سوف تشهد مزيدًا من التوتر والتدهور.[3]

---

[1]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص27.

[2]– حكيمة شتوح: المرجع السابق، ص116.

[3]– صالح بلحاج: المرجع السابق، ص503.

إلى جانب ذلك قام المجلس الوطني، بأمر قيادة الأركان بالتراجع عن استقالتها وأوصاها بمضاعفة الجهود من أجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج إليه، قصد تمكينها من الاستجابة لمتطلبات المرحلة الثالثة من مراحل الثورة.[1]

وفعلا ففي أوائل نوفمبر 1961، رجعت قيادة الأركان إلى مقرها وهي أقوى من ذي قبل، وعلى كل فإن ذلك الخلاف رغم خطورته فإنه بقي على مستوى القيادة، ولم يكن له تأثير كبير لا على المقاتلين و لا على العاملين في الميدان السياسي، وكانت العمليات مستمرة والمفاوضات مع فرنسا متواصلة، ولعل فرنسا في ذلك الوقت، لم تكن هي في وضع أحسن من الجزائريين، فكانت مرحلة العصيان في الجيش، والوضع الاجتماعي متدهور، خاصة أمام تزايد نفقات الحرب، وذلك كله هدد الحكومة الفرنسية، وبالتالي نجد أن كل طرف كان يجد ليصل إلى حل ينهي مشاكله.[2]

وفي نهاية الأمر، من حيث توازن السلطة في القيادة تمخضت الدورة الرابعة عن ثلاث نتائج على مستوى الأشخاص كانت تلك الدورة بمثابة ثأر أخذه المركزيون على إقصائهم في أوت 1957، في الحكومة الجدية صاروا هم أصحاب القيادة من دون عباسيين ولا علماء، آلت الرئاسة، مع شؤون المالية إلى بن خدة، والخارجية إلى دحلب، وظل قطاع الإعلام من نصيب محمد يزيد ذلك الوزير الدائم في الحكومة المؤقتة.

وكانت تلك أهم المناصب في مرحلة المفاوضات التي شكلت الحكومة في منظورها، وتمثلت النتيجة الثانية في تشكيل التحالفات وتحديد الفاعلين الذين سيقومون بدور الأشخاص الأساسيين في الدراما التي سوف تجري فصولها في صيف السنة القادمة، هيئة

[1]– محمد العربي الزبيري: داخل جبهة التحرير الوطني (1954–1962)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص362.

[2]– مصطفى هشماوي: الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة، أول نوفمبر، العدد رقم 166 – ص 194.

الأركان ومعها بن بلة وعباس وأصدقاؤه من ناحية والحكومة المؤقتة بمختلف جماعاتها وأنصارها من ناحية أخرى.[1]

[1]– صالح بلحاج: المرجع السابق: 503.

الفصل الثاني:

التحديات السياسية للحكومة الجزائرية الثالثة

المبحث الأول: أزمة هيئة الأركان العامة (1961-1962).....55

المطلب الأول: بن خدة يحاول التحكم في الجيش 55

المطلب الثاني: طبيعة الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.....62

المبحث الثاني: مستقبل المفاوضات الجزائرية الفرنسية.....66

المطلب الأول: استئناف المفوضات الجزائرية الفرنسية.....66

المطلب الثاني: امضاء اتفاقيات ايفيان واعلان وقف إطلاق النار 83

المبحث الثالث: منظمة الجيش السري (1961-1962).....87

المطلب الأول: ميلاد منظمة الجيش السري ونشاطها الإرهابي 87

المطلب الثاني: نشاطها بعد إعلان وقف إطلاق النار 94

المبحث الأول: أزمة هيئة الأركان العامة (1961-1962)

المطلب الأول: بن خدة يحاول التحكم في الجيش

يبقى أنه على الرغم من تلك المواقف والحسابات الفئوية، لم يكن أحد في أوساط الجبهة يجهل أن الأزمة في نهاية الأمر أصبحت الآن بين حكومة بن خدة وهيئة الأركان، وأنه يتعين على الرئيس أن يقوم بشيء ما لوضع الجيش تحت سلطته في سبيل ذلك قام بن خدة بمحاولات للتحكم في جيش الحدود من دون جدوى على الرغم من تنفيذ تلك المحاولات وأعضاء الهيئة في ألمانيا بعيدًا عن مقر قيادتهم السابق[1].

ولقد كان بن خدة يخشى قبل كل شيء المرحلة الانتقالية أي تلك المرحلة التي تسمح بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، والتي لم تحدد مدتها، كما يتوقع الخطر أيضًا من المنظمة السرية، التي كانت تتظاهر باحتجاجاتها وأعمالها المأسوية المتمثلة في قائمة الضحايا الذين يزداد عددهم يوميًا، أو من الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والقيادة العامة للجيش، إن الحصول على الاستقلال فورًا باعتباره نقطة اللارجوع سيحول دون تفاقم هذا الخلاف، كما أن إطلاق سراح المساجين والمحتشدين وعودة إطارات الخارج إلى الوطن، يسمح بإبعاد الخطر نهائيًا وربما تكون الانطلاقة من جديد[2].

قام بن خدة بالمحاولة الأولى في سبتمبر 1961، حيث ذهب إلى غارديماو واقترح على الضباط مشروعًا لإعادة تنظيم الجيش يتمثل في تفكيك القيادة العسكرية إلى قيادتين واحدة في المغرب والأخرى في تونس، استقبله الضباط بعداءٍ واضح، إذ باستثناء أعضاء القيادة المؤقتة لم يتمكن رئيس الحكومة من رؤية أحد، سواء من الضباط أو من الجنود الذين امروا بعدم مغادرة مواقع تواجدهم، أمّا بالنسبة إلى اقتراح إعادة التنظيم، أعرب له

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص506.

[2] – بن خدة: المصدرالسابق، ص28.

اعضاء القيادة المؤقتة عن رفضهم القاطع للمشروع، فعاد بن خدة بخفي حينين إلى تونس، لكن الفشل الذي لقيه في غارديماو لم ينل من عزمه، حيث عاود الكرة في أواخر سبتمبر، بمحاولتين أخريين تمثلت الأولى في أمر الولايات بإيقاف التعامل نهائيًا مع قيادة الأركان، والأخرى في اقتراح منصب قائد الأركان العامة على النقيب موسى بن أحمد، رفض النقيب العرض في البداية ثم وعد بأنه سيفكر في الموضوع، كل هذه المحاولات انتهت بالفشل ولم تتمكن الحكومة من فرض سلطتها على الجيش في تلك الأثناء كانت هيئة الأركان العامة تتابع الوضع من ألمانيا ثم قرر أعضاؤها العودة إلى تونس واستئناف نشاطهم[1].

وفي تلك الفترة ذهب بعض الضباط إلى كريم بلقاسم يطلبون منه النصح لكنهم لم يتلقوا منه أي أمر ملموس، وفي نوفمبر لم تستطيع الحكومة أن تفرض سيطرتها على الجيش، وهذه الأزمة دخلت شهرها الثالث، وبهذا رأى أعضاء هيئة الأركان أنهم حققوا النصر فعادوا من ألمانيا إلى تونس بصورة منفصلة، حيث رجع علي منجلي أولاً ثم لحق به العقيد بومدين[2].

بعد أن استأنفت هيئة الأركان نشاطها، وقعت حادثة مكنتها من الهجوم مجددًا على الحكومة المؤقتة، كانت تلك الحادثة امتدادًا لمبادرات الحكومة الفاشلة ضد هيئة الأركان، لكن نتيجتها النهائية لم تصب الهدف الذي صوبت نحوه، وإنما انقلبت على الحكومة نفسها، النقيب بن أحمد موسى الذي كان قد وعد بالتفكير في عرض بن خدة المتعلق بمنحه منصب قائد الأركان العامة، شرع بالتفكير لكنه لم ينته منه إلاّ َ بعد فوات الأوان، أي بعد عودة هيئة الأركان أعلن أنه موافق على العرض[3].

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص506–507.

[2] – جمال بلفردي: المرجع السابق، ص138.

[3] – صالح بلحاج: المرجع نفسه، ص507.

وعند عودة هيئة الأركان قامت بمواجهة النقيب موسى حيث حاول هذا الأخير القيام بتمرد على هيئة الأركان العامة، بالاعتماد على معسكرات جيش التحرير الوطني في الدار البيضاء والقنيطرة، وتدخلت الشرطة المغربية واعتقلت تسعة من الكومندوس وأطلقت سراح النقيب موسى، وذلك بتدخل من شوقي مصطفاوي[1]، ممثل جبهة التحرير بالمغرب، إثر برقية وصلته من رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن قائد أحمد أمر بإعدام النقيب موسى وثلاثة من رفقائه إلاّ أن الأزمة لم تحل إلاّ عندما تراجعت الحكومة المؤقتة عن مشروعها، وأمرت بوضع المعسكرات التي كانت تحت قيادة النقيب موسى تحت تصرف وزارة الداخلية برئاسة بن طوبال[2].

ولد ذكر بومدين، أن حقيقة الخلاف كانت بين مناضلين في جيش التحرير وخارجه وبين الحكومة المؤقتة حول عدد القضايا الهامة والجوهرية عن سير ومستقبل الثورة، وذلك منذ 1961، لقد اهالتنا الخلافات والانقسامات الحادة بين اعضاء الحكومة المؤقتة والمؤامرات التي يحيكونها ضد بعضهم البعض بهدف أن ينفرد كل منهم بالسلطة، وفي سبيل ذلك يحاولون نقل انقسامهم إلى صفوف المناضلين وتخريب وحدتهم الثورية في الداخل، كذلك عمل كل وزير إلى أن يجندَ حوله عدد من الأتباع الانتهازيين وغير الثوريين[3].

وعندما استؤنفت المفاوضات الفرنسية – الجزائرية في بداية جانفي 1962، بمدينة إيفيان لم يشارك أعضاء هيئة الأركان في تلك المفاوضات، واضطر أعضاء هيئة الأركان

---

[1] – كان دكتور في الطب، ثم انخرط في حزب الشعب PPA بين سنوات (1945–1951) ثم عين مسؤول في الحكومة المؤقتة والأمين العام عليها في سنة 1958–1960، ثم ممثلاً لها بالمغرب سنتي (1961–1962)– أنظر: معجم أعلام الجزائر، تأليف عادل نويهض: دار الأبحاث، ص334.

[2] – جمال بلفردي: المرجع السابق، ص138.

[3] – سعد بن البشير العمامرة: هواري بومدين الرئيس القائد (1932–1978)، قصر الكتاب، البليدة، ط1، 1997، ص33.

إلى إنشاء سلطة موازية لسلطة الحكومة المؤقتة وهكذا بدأ بن خدة يتعاون مع كريم بلقاسم ويحاول إرسال بعض قادة الجيش إلى الداخل وتجديد قادة الولايات ضد هيئة الأركان، وبالفعل فقد أرسل كريم بلقاسم الرائد عز الدين إلى الجزائر العاصمة لمراقبة الوضع هناك والاتصال بقادة الولايات وحاول اقناعهم بعدم التعامل مع هيئة الأركان، وتقديم الولاء والطاعة للحكومة المؤقتة[1].

في جانفي 1962، بينما كانت هيئة الأركان العامة تعلن أنها لا تعترف بسلطة الحكومة المؤقتة، وتعمل كقيادة موازية لها، كان بن خدة والوزراء دائمًا عاجزين عن اتخاذ إجراءات صارمة ضدها، وتجلى ذلك العجز مرة أخرى في اجتماع مطول عقد في المحمدية بالمغرب، خصيصا للنظر في مشكلة قيادة الأركان القرار الذي اتخذته الحكومة في هذا الشأن كشف خلافات أعضائها وبالأسماء هذه المرة، مؤكدًا ضعف المؤسسة في مجملها[2].

كان الغرض الرسمي من ذلك الاجتماع الذي عقدته الحكومة فيما بين 06 و10 جانفي 1962، هو النظر في الوضع الناشئ عن سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها المنظمة المسلحة السرية (O.A.S) في الجزائر، في الواقع كان موضوع الاجتماع النظر في مشكلة قيادة الأركان، بالإضافة إلى وضع اللمسات الأخيرة على ملف المفاوضات التي كان منتظرًا أن يستأنف بعد اسابيع من ذلك أثناء المداولات انقسم الحاضرون إلى صفين، كريم بلقاسم ومحمدي السعيد من جهة، والأخرون بوصوف وبن طوبال والمركزيون بن خدة ودحلب ويزيد من جهة أخرى[3].

[1] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص503.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص508.

[3] – نفسه، ص508

أراد كريم أن يحمل الحكومة على اتخاذ عقوبات ضد هيئة الأركان العامة تتمثل في عزل البعض من أعضائها، فرفض ذلك بوصوف رفضًا قاطعًا، وتمكن بسهولة من إقناع قدماء المركزيون بمعارضة اقتراحات كريم ومحمدي السعيد المؤيد له، كان كريم بلقاسم، رغم علمه بأنه المستهدف الأول في الحكومة، قد تفادى التشدد الواضح إزاءها إلى غاية جانفي 1962، ولم ينجح كريم في إقناع بوصوف والمركزيون بالانضمام إليه، فصدر عن الاجتماع قرار جاء فيه أن الحكومة "اقناعا" منها بضرورة استعادة سلطتها الكاملة بصورة فعلية وحرصها على صيانة وحدة الثورة وعم الإقدام على أي شيء من شانه أن يؤدي إلى تدهور الوضع في هذه الفترة الحاسمة قررت تطبيق الوضع القائم في الواقع، يعني أن هيئة الأركان تعمل تحت السلطة المباشرة للحكومة[1].

كان من الأفضل للحكومة ألا تتخذ قرارًا كهذا لأنه لم يعد كونه شهادة بضعفها، لقد قررت أن هيئة الأركان تعمل تحت سلطتها في الوقت الذي كانت فيه هذه الهيئة تعلن أنها لا تعترف بها وتتصرف كسلطة نقيضة لها[2]. وبينما كان في الحدود أحد أعضائها، الرائد منجلي يجول عبر المراكز ويخطب في الجنود مؤكدًا عليهم عدم الاعتماد على الداخل، أي جيش التحرير الوطني الحقيقي وكان يقول لهم: إنكم رجال المستقبل[3].

لماذا هذا الموقف المتساهل من الحكومة المؤقتة حيال بومدين ونوابه؟

فمفاد هذا الموقف الحرص على وحدة الثورة أن الحكومة باستثناء كريم ومحمدي، كانت تعتقد أن في تمثيلها في المفاوضات تقتضي منها أن تتفادى تعميق الأزمة في الحقيقة لفهم هذا القرار، لابد من أن نتذكر بأن بوصوف بقي رافضًا للقطيعة مع هيئة الأركان، ومعارضًا للتشدد إزاءها لأن التشدد في حالة نجاحه سيؤدي حسب توقعاته إلى

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص508-509.

[2] – نفسه، ص509.

[3] – علي كافي: المصدر السابق، ص283.

إفساح المجال أمام كريم بلقاسم لتولي السلطة العليا وكانت النتيجة كما جاء في محضر الاجتماع نفسه، أن بن خدة وبن طوبال وبوصوف ويزيد ودحلب، صوتوا لصالح القرار بينما كريم ومحمدي السعيد ضده، وفي نهاية الاجتماع قرروا بالإجماع استئناف المفاوضات واتفقوا على ضرورة استشارة السجناء الخمسة في أولنوي، وشكل الوفد الذي سيقوم بالمهمة: كريم بلقاسم وبن طوبال من المؤسسين وبن خدة لمعرفته الجيدة بملف المفاوضات[1].

وقد كانت استراتيجية الحكومة المؤقتة في بداية 1962 بقيادة بن خدة تقوم على أساس:

1/ احترام اتفاقية إيفيان المبرمة مع فرنسا بصفتها هي الطرف المتفاوض مع فرنسا.

2/ الاحتفاظ بالسلطة عن طريق استعمال سلطة جبهة التحرير.

3/ عدم استدعاء المجلس الوطني للثورة لعقد اجتماع له حتى لا تكثر المناقشات حول مستقبل الوطن في وقت غير ملائم لهذا النقاش، والمفروض أن تقوم الهيئة التنفيذية المنبثقة من اتفاقية إيفيان، بتطبيق هذه الاستراتيجية للحكومة المؤقتة وذلك بالتعاون مع قادة الولايات في داخل البلاد، لكن الخلل الكبير الموجود في استراتيجية الحكومة المؤقتة أنه لم تكن هناك هيئة للتنسيق بين الولايات أو بين الولايات والهيئة التنفيذية ولهذا بقيت قوات ولايات الداخل مشتتة وقواتها مبعثرة وذلك بسبب عدم وجود أي تنسيق بين قادة الولايات من جهة وبين الولايات والهيئة التنفيذية من جهة أخرى.[2]

– تمت الزيارة وعاد الثلاثة إلى تونس في مطلع فيفري، وكان في جدول الأعمال مع الخمسة نقطتان رئيسيتان، تصرفات قيادة الأركان والمفاوضات في النقطة الأولى، اتفقوا كلهم بما في ذلك بن بلة الذي أخفى دعمه لبومدين، على تأجيل المسألة إلى ما بعد

[1] – نفسه، ص284.

[2] – عمار بوحوش: المرجع السباق، ص504–505.

الاستقلال، وفي موضوع المفاوضات اتفق السجناء والزوار أيضًا على أسس الاتفاق المنتظر وجددوا الثقة في الحكومة[1].

أما بالنسبة لقادة الأركان فإن استراتيجيتها كانت تتمثل في عقد مؤتمر للإطارات وذلك بقصد حل الخلافات الموجودة بينها وبين الحكومة المؤقتة، ولهذا كانت قيادة الأركان تطمح لتجسيد فكرة بن بلة المتمثلة في جمع القوات الوطنية الحية حول ذلك في إطار جبهة التحرير الوطني، ويقال أن أحمد بن بلة قد اندهش عندما خرج من السجن والتحق بالمغرب حيث شاهد لأول مرة في حياته جيشًا للتحرير الوطني الجزائري في غاية التنظيم والانضباط، كما كان يعتقد بأن جيش الحدود يمكن الاعتماد عليه لحماية الثورة من السياسات الاصلاحية لبعض السياسيين وباختصار، فإن أحمد بن بلة وهيئة الأركان متفقون على استراتيجية واحدة وهي تحرر ميثاق يتضمن المحاور الرئيسية وبرنامج عمل الحكومة المؤقتة الجزائرية وانتقال السلطة إلى مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني الجزائري تخضع له الحكومة المؤقتة[2].

وظهر بوضوح التنسيق بين قادة الأركان وأحمد بن بلة يوم قررت هيئة الأركان استدعاء القادة الخمسة لزيارة جيش التحرير المتواجد بمدينة وجدة المغربية وذلك عقب خروجهم من السجن، وفي تلك الزيارة انفرد عبد العزيز بوتفليقة وأحمد مدغري بالسيد بن بلة وشرحا له موقف هيئة الأركان من الحكومة المؤقتة، وإذا كان قايد أحمد وعلي منجلي يفضلان عدم الاعتماد على أي زعيم ومواجهة الحكومة المؤقتة، فإن هواري بومدين كان يرى أن مصلحة البلاد تقتضي عدم مواجهة الحكومة والتحالف مع أحمد بن بلة[3].

---

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص510-511.

[2] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص505.

[3] – نفسه، ص505.

المطلب الثاني: طبيعة الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان

حاولت هيئة الأركان العامة أن تكسب تعاطف الزعماء الخمسة المسجونين وأرسلوا عبد العزيز بوتفليقة إليهم في السجن وعرض عليهم تفاصيل الأزمة التي وقعت بينهم وبين الحكومة المؤقتة، لكن مشكلة بوضياف أنه كان يؤيد موقف كريم بلقاسم ويفضل التعاون معه، بقصد منع بن بلة من الوصول إلى السلطة، ولهذا كان بن بلة البديل بالنسبة لهيئة الأركان في مواجهة الحكومة المؤقتة خاصة بعد أن أبدى بن بلة تأييده لموقف قيادة الأركان بخصوص أزمة الطيار الفرنسي[1].

وفي هذه الفترة، كانت الحكومة قد فشلت في محاولة السيطرة على جيش الحدود ولم يبق سوى العمل على تعزيز مواقفها في الداخل، ومن أجل ذلك أرسلت إلى الولاية الرابعة مفوضين منها لهدفين هما السهر على احترام الاتفاقيات المقبلة مع فرنسا من ناحية، واسترداد الرقابة على قيادة الولاية لصالح الحكومة من ناحية ثانية[2].

وفي مارس 1962 عندما ذهب دحلب وزملاؤه إلى إيفيان لإبرام الاتفاقيات النهائية كانت وضعية النزاع على النحو التالي: إلى جانب حكومة مؤقتة لا سلطة لها على جيش الحدود، تراهن على دعم الولايات لها وفي الجهة المقابلة نجد سيطرة هيئة الأركان على أكبر قوة مسلحة لثورة ضباطها يحرصون على نيل حصة الأسد من السلطة في الجزائر الغد وجنودها مقتنعون بفصل العمل السياسي والدعاوي الذي أنجزته المحافظة السياسية لهيئة الأركان منذ شهور عديدة بفساد السياسيين في الحكومة المؤقتة ومن حولها، وهي الأن بحوزتها خلافات كثيرة حقيقية أو مفتعلة، تريد استخدامها لتبرير الطموح إلى السلطة واختفاء طابع المشروعية على مطالبتها بها، فضلاً عن ذلك مسألة التغطية السياسية-

[1] – العقيد الطاهر زبيري: مذكرات أخر قادة الأوراس، منشورات الوكالة الوطنية للنشر، الجزائر، 2008، ص276.

[2] – صالح بالحاج: المرجع السابق، ص511.

التاريخية التي كانت بحاجة إليها نجحت في حلها ولم تعد مشكلة في نظرها منذ إبرام التحالف مع بن بلة[1].

تحالفت هيئة الأركان ومعها جيش الحدود مع كتلة بن بلة وانضم قادة الولايات الأولى والخامسة والسادسة وجزء من الولاية الثانية، بالإضافة إلى فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة السابق، ومحمدي السعيد قائد أركان المنطقة الشرقية قبل توحيد هيئة الأركان، وأعمر أوصديق القائد الأسبق للولاية الرابعة وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ بالإضافة إلى ياسف سعدي الذي عينه بن بلة فيما بعد مسؤول المنطقة الحرة (العاصمة) وكان يساعده مصطفى قتال[2].

ومهما كان الأمر تمت الصفقة في بداية جانفي 1962 بين قيادة الأركان وبن بلة، من اجل اتخاذ موقف موحد ضد الحكومة المؤقتة، والدعم المتبادل في مسيرة السلطة وعندما قام كريم وبن طوبال بزيارة الخمسة في 03 فيفري أطلعها خيضر وآيت أحمد على خلافات السجناء وعلى تفاهم بن بلة مع قيادة الأركان[3].

من بين المؤرخين الذين تناولوا الموضوع كان حربي الوحيد الذي فسر تفضيل بومدين لبن بلة لأن بوضياف[4]على حد قوله كان قد تحالف مع كريم بلقاسم، كل المؤرخين أشاروا إلى أحد السببين الأثنين أو إليهما معًا: أولا رفض بوضياف التوجهات والطبيعة العسكرية الخالصة لقيادة الأركان العامة، وثانيًا اقتناع هذه الأخيرة أنه سوف يكون من المتعذر عليها أن تتحكم في بوضياف وتسيره كما يحلوا لها إذ أكد المبعوث بوتفليقة

---

[1] – صالح بالحاج: المرجع السابق، ص514–515.

[2] – العقيد الطاهر الزبيري: المصدر السابق، ص276–277.

[3] – محمد عباس: اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف)، الجزائر، 2001، ص202.

[4] – ولد في 1919 في مسيلة تم اختطافه مع بن بلة يوم 22 أكتوبر 1956، عضو في المجلس الوطني للثورة، ثم نائبًا لرئيس الحكومة المؤقتة 1961، من مؤسسي جبهة التحرير الذين تخلو عن فكرة الحزب الواحد وطالبوا بتعدد الأحزاب، أنظر: حميد عبد القادر، فرحات عباس، ص300.

لبومدين أنه وجد نفسه أمام رجل عنيد وصارم وأقنعه بتغيير موقفه وبالتالي في الواقع ليس بومدين هو الذي تخلى عن بوضياف، بل بوضياف هو الذي رفض التحالف مع بومدين.[1]

ويقول علي كافي أن التحالف السياسي بين قيادة الأركان وبن بلة على النحو التالي" كان بومدين يعرف أيضًا أنه سيكون في حاجة إلى منفذ مقبول، فأرسل عبد العزيز إلى قصر Turquant في اتصال أول كان بومدين يعتمد على بوضياف، ولكن عودة مرسوله قرر استعمال بن بلة، فبومدين يعرف أنه بدون ثقل سياسي خلافًا لبوضياف الرجل القوي، لا يتنازل عن قناعاته بسهولة، كان بومدين ميالاً إلى بوضياف ولكن مرسوله نصحه بتبديل الفرص والمراهنة على بن بلة لأن الأول عنيد وصارم[2].

لم يكن بن بلة متحمسا للعرض لأنه كان يعلم أن هيئة الأركان العامة اتصلت ببوضياف قبله، وبالمقابل رأى أن تحالفه الظرفي مع هيئة الأركان العامة سوف يمكنه من التخلص من بوضياف وكريم بلقاسم، والوصول إلى زعامة جبهة التحرير الوطني، ومن أجل هذا تم التحالف بين بن بلة وهيئة الأركان حول طريقة حل الأزمة[3].

ونتيجة لتحالف بن بلة مع هيئة الأركان انضم كذلك كل من خيضر وبيطاط لأنهما كان قد انضما نهائيا إلى بن بلة منذ الدورة الرابعة للمجلس في أوت 1961، وذلك بسبب ترقية بوضياف الى منصب نائب رئيس وإبقائهما في منصبي وزيري دولة ضمن حكومة بن خدة تأثير في انتقالهما إلى صف المعارضين لها[4].

وهكذا إذًا، ففي الصراع الذي سيدور بين قيادات الجبهة وفئاتها من أجل الاستيلاء على السلطة بعد أن تتخلى عنها الدولة الفرنسية على إثر تقرير المصير ستكون هيئة

[1] – شتوح حكيمة: المرجع السابق، ص182.

[2] – علي كافي: المصدر السابق، ص282–283.

[3] – نفسه، ص283.

[4] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص519.

الأركان هي الماسكة بأهم الأوراق الرابحة، وهي قوات مسلحة متفوقة، وتغطية سياسية ضرورية للمساهمة في إضفاء المشروعية التاريخية الثورية على استخدامها، إذا لم يكن بد من ذلك للوصول إلى السلطة[1].

[1] – شتواح حكيمة: المرجع السابق، ص183.

المبحث الثاني: مستقبل المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

المطلب الأول: استئناف المفوضات الجزائرية الفرنسية

في 19 سبتمبر 1961، أكد بن خدة في أول نداء إلى الجزائريين، بأن حكومته مقتنعة بأن التفاوض الذي سيمكن الشعب الجزائري من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال سيكون قادرًا على إنهاء الحرب، لدرجة أن بن خدة يقترح الاستغناء عن تقرير المصير وإجراء مفاوضات تنتهي بإعلان الاستقلال مباشرة[1].

يوم 24 أكتوبر ادلى رئيس الحكومة المؤقتة بتصريح في تونس تساءل فيه عن إمكانية التخلي عن استفتاء تقرير المصير والشروع مباشرة في مفاوضات حول الإجراءات الخاصة بإعلان الاستقلال والاتفاق حول وقف القتال، وبعد ذلك تنطلق مفاوضات جديدة يكون موضوعها تحديد العلاقات المقبلة بين البلدين[2]، لكن ديغول رفض اقتراح بن خدة متمسكًا بما قاله دائما منذ أن أعلن تقرير المصير وهو أن إعلان الاستقلال لا بد أن يكون ناتجا من استفتاء في الجزائر وآخر في فرنسا وفي نفس الشهر، قرر الجانبان العودة إلى الصيغة التي عملا بها في الربيع الماضي، فانطلقت سلسلة من الاتصالات السرية، ساهمت بقدر كبير في إعداد الاتفاق النهائي[3].

1-لقاء بال الأول (08 أكتوبر 1961):

التقى لونغ ولويس جوكس في باريس وبعد بضعة أيام أعطت باريس موافقتها على إجراء اتصالات سرية جديدة في سويسرا.

---

[1] – عمر بوداود: من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص378.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص402.

[3] – لونغ أوليفي: المرجع السابق، ص97.

تم تعيين محمد بن يحي ورضا مالك للقيام بهذه المهمة، وفي 26 أكتوبر 1961، توجها نحو سويسرا حيث كان بولحروف بانتظارهم في مطار جنيف، وممثل الحكومة الفرنسية "برنورد لوس" "وكلود شايي" وفي يوم السبت 28 أكتوبر 1961، جرى اللقاء الأول في مدينة بال في سويسرا، حيث كانت الاهتمامات هي الوحدة الترابية وقضية الصحراء، إلا أن الوفد الفرنسي رفض أن يوضح موقفه حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء[1].

وآثار الوفد من جهة أخرى مسألة هامة بالنسبة إليه وهي: مبدأ ترك الأخذ بالثأر، وحسب هذا المبدأ فإن على الدولة الجزائرية المقبلة أن تمتنع عن إصدار أي عقاب على الجزائريين اللذين تعاونوا مع فرنسا، وقدموا الاقتراحات كالتالي[2]:

- مبدأ الازدواجية الجنسية.
- احترام العقيدة واللغة والأحوال الشخصية.
- حق المشاركة في المجالس السياسية بنسبة 10%وكذلك المجالس البلدية.
- حق إنشاء الجمعيات.

ومنذ افتتاح المباحثات طلب الوفد الفرنسي توضيحات حول الموضوع بأن الضمانات التقنية لتقرير المصير تتكفل بها لجان الرقابة الخاضعة للسلطة التنفيذية المؤقتة والمكلفة بمراجعة وضع القوائم[3] الانتخابية وإجراء الاقتراع، وتثير المرحلة الانتقالية ثلاث مسائل:

1- تبدأ المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار إلى إعلان الاستقلال.

2- تهيء السلطة التنفيذية المؤقتة لاستفتاء وتحويل الصلاحيات وتبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية إلى غاية تقرير المصير.

---

[1] – رضا مالك: المصدر السابق، ص234.

[2] – بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص29.

[3] – بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص468.

3- تحدد المدة لتحضير الانتخابات العامة الخاصة بالمجلس التأسيسي الجزائري في ظرف ثلاثة أسابيع.

وتطلب فرنسا أيضًا بنظام الأفضلية وانتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك وضمان الاستثمارات وملكية الفرنسيين[1].

أما ما يتعلق بالتواجد العسكري فقد طلب للمرسى الكبير مدة غير محدودة لا كمنطقة ترابية فرنسية، كما ألح الفرنسيين على ذلك في السابق ولكن كقاعدة تحت السيادة الجزائرية، أما القواعد الأخرى فستكون معسكرات يتوقف فيها الجيش وتقترح فرنسا لإحلال السلام الإجراء التالي[2]:

- وقف إطلاق النار (يحدد محتواه فيما بعد).
- اتصالات سرية ترمي إلى اتفاق سياسي شامل يعلن نهاية القتال.
- لا يطلق سراح الخمسة إلا مع وقف إطلاق النار.
- الإفراج العام عن المعتقلين.

حيث استمرت المحادثات يوم 29.28 أكتوبر، خيم عليها جو من الجدية، وكانت وجهة نظر الحكومة الفرنسية في اللقاء الأول أن المحادثات ستنتهي في نهاية الشهر وإعلان وقف إطلاق النار في بداية سنة 1962[3].

وبعد نهاية هذا اللقاء الأول، ديغول يريد أن ينتهي من الصراع وأن التفاوض سيستأنف عما قريب، ومجرد أن يستمر التفاوض في ظل السرية يبرهن أنها دخلت مرحلة حاسمة، وهكذا عاد الوفد الجزائري إلى تونس[4].

---

[1]-Jean Morin :DE gaulle et l'algerie mon temoignage(1960,1962) ed albin Michel,Paris.1999,p280.

[2] – بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، 31.

[3] – رضا مالك: المصدر نفسه، ص239.

[4] – بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص31-32.

ودعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961 ليعبر عن تمسكه "بالاستقلال والوحدة الترابية"، واستجاب الجزائريين كتلة واحدة لهذا النداء[1].

2- لقاء بال الثاني (9 نوفمبر1961):

كلف محمد بن يحي[2] ورضا مالك[3] خلال هذا اللقاء نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مع برنو دولوس (Bruno de leusse) وكلود شايي (Claude chaillet)، وكان موضوع اللقاء تبليغ إجابات الحكومة المؤقتة على المقترحات التي قدمت في اللقاء الأول، حيث تضمنت هذه الإجابات بداية تقارب حول العديد من القضايا وكانت كما يلي[4]:

- **الأقلية الأوروبية:** هناك حق اختيار ورفض الجنسية المزدوجة وحق التجمع موجود لكنه خاضع للرقابة، وقبول المشاركة في المجالس حسب أهميتهم العددية.

- **التواجد العسكري:**

- يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد

- إنهاء التجارب النووية والفضائية

---

[1] – بورقعة لخضر: المصدر السابق، ص127.

[2] – ولد في 1932 بجيجل، محام متمرن في الجزائر في عام 1953، من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين ثم انتخب عضوًا في المجلس الوطني للثورة، كما شارك في المراحل المختلفة للمفاوضات التي أدت إلى اتفاقيات ايفيان، وبعد تشكيل حكومة بن بلدة صار سفيرًا للجزائر في موسكو (65/63)، توفي عام 1982. أنظر: رضا مالك: المرجع سابق، ص370.

[3] – ولد في 21 ديسمبر 1931 ببانتة، كان مديرًا لجريدة المجاهد بالفرنسية 1957، كان من بين الأعضاء البارزين في ايفيان، شارك في ميثاق طرابلس 1962، بعد الاستقلال عين وزيرًا للأخبار والثقافة 1977، وأصبح عضو المجلس الأعلى ووزير الشؤون الخارجية ثم رئيس حكومة، ترك منصبه في عام 1994.أنظر: (رضا مالك: المرجع سابق، ص377).

[4] – بن يوسف بن خدة:المصدر السابق.ص31

- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة

- جلاء الجيش وإخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد

- المرحلة الانتقالية: مدة ستة اشهر بين وقف القتال وإعلان الاستقلال وهيئة مؤقتة يرأسها مسلم لا فرنسي، وموافقة على أن تبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية خلال الفترة الانتقالية[1].

- في مجال النفط: يكون وضع قانون البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية وتكون وظيفة الهيئة التنفيذية تقنية، ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية[2].

هناك إذًا بداية تقارب واضحة بشأن بعض النقاط وحول المبادئ الكبرى التي تقوم عليها الاتفاق العام ولكن مازالت خلافات كبيرة وصغيرة حول مضمون هذه المبادئ، حول الصحراء والوجود العسكري وضمانات الأقلية الأوروبية[3].

هذا ما وصلت إليه الأمور في لقاء بال السري الثاني الذي توقف بمبادرة من الحكومة المؤقتة عندما شن السجناء الجزائريون في فرنسا خلال الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر إضرابا قويًا عن الطعام، شارك فيه الخمسة، وكان من نتائجه نقلهم إلى محطة أخيرة في السجون الفرنسية في قصر أولنري، وبعد انتهاء الإضراب اتصل الجانبان ببعضهما البعض وقررا مواصلة اللقاءات السرية لتقليص خلافاتهما[4].

---

[1] – رضا مالك: المصدر السابق، ص:239.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق: ص404.

[3] – Saad Dahlab,op.cit.p156.

[4] – Stora Benjamin :Daoud Zakaria, garhat abbas, un autre algerie,ed casbah,alger ;1995,p304.

3-لقاء دحلب وجوكس:

- اللقاء الأول: (9 ديسمبر1961)

لم تستأنف المحادثات إلا بعد إنهاء الإضراب، جرى هذا اللقاء على مستوى متقدم لأنه جمع بين كبير المفاوضين الفرنسيين وابرز المفاوضين الجزائريين، وزير الخارجية سعد دحلب الذي كان ملما بملف المفاوضات مرفوقا بمحمد بن يحي، و" جوكس" برفقة "برونو دولوس"، في هذا اللقاء رد لوي جوكس على إجابات الحكومة المؤقتة بتاريخ: 09 نوفمبر الماضي دائما في المقدمة الصحراء والوجود العسكري والإقليمية الأوروبية وكذلك الفترة الانتقالية[1].

- **الصحراء:** سلم وزير الشؤون الجزائرية بمبدأ الاستفتاء الوحيد في كامل التراب الجزائري ولكنه ظل متمسكًا بضرورة "استشارة في الصحراء تأخذ في الاعتبار تنوع سكانها"، لكن سعد دحلب أحس هذه المرة أنه يريد من خلال هذا أن يضغط على خصمه للحصول على أكبر التنازلات في المجال الأهم الذي بقي للجانب الفرنسي بعد الاعتراف بسيادة الجزائر على الصحراء وهو قضية الإقليمية الأوروبية[2].

- **الإقليمية الأوروبية:** ظهر جوكس متشددًا بشأنها، إذ جدد تأكيد اكتساب الجنسية الجزائرية تلقائيا مع إمكانية التخلي عنها، أما الجنسية الفرنسية فقال إنه لن يتراجع عنها، وبالتالي لابد من جنسية مزدوجة فيما يخص الضمانات الأخرى، قبل أن تكون الجزائر صاحبة السيادة فيها.

[1] – د. صالح بلحاج: المرجع السابق، ص405.

[2] – لونغ أوليفي: الملف السري: المرجع السابق: ص97.

وبالنسبة للمرسى الكبير وافق جوكس على نظام الإيجار، واقترح أن تكون المساحة الكلية للقاعدة الجوية والبحرية ب500كلم^2 وأن تكون مدة الوجود الفرنسي فيها خمسين سنة، وبقي موضوع المطارات والمحطات قيد الدراسة من الجانبين[1].

– الفترة الانتقالية: بعد الحديث عن دور الهيئة المؤقتة قال جوكس إن حكومته تتمنى حل الحكومة المؤقتة الجزائرية مباشرة بعد وقف القتال، وهو ما رفضه سعد دحلب وقال لمحدثه إن الحكومة المؤقتة يجب أن تبقى لتكون الملجأ الأخير في حالة فشل الهيئة المؤقتة، وأحس دحلب أن جوكس شديد الرغبة في الوصول إلى وقف إطلاق النار، وأن الوفد الفرنسي فقد صبره[2].

فأكد على أنه لا يمكن التفكير في وقف إطلاق النار قبل الوصول إلى ضمانات سياسية جديدة، ويحدد دحلب طلبه الخاص بالاتصال مع الخمسة لأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت دائما تهتم بشراكهم في المفاوضات، فأجاب جوكس أن هذه القضية من اختصاصات ديغول وسيكون الرد عن ذلك في : 12 ديسمبر 1961.[3]

– اللقاء الثاني بين دحلب وجوكس (23 ديسمبر 1961):

التقى الرجلان من جديد وعبرا عن موقف حكومتيهما من مختلف القضايا كما حدث في كل اللقاءات، تمسك الفرنسيون بموقفهم الخاص بالمندوب العام على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة لمراقبة الصرف وسير الاقتصاد والعدالة والدفاع والتعليم والمواصلات والمحافظة على الأمن العام نهائيا[4].

سجل في هذه المرة أيضا تقليص جديد للهوة الفاصلة بين الطرفين سواء بالاتفاق على نطاق أو بتضييق الفجوة بين مواقف متباينة، المحاور الأساسية التي كان لابد من

---

[1]– بن يوسف بن خدة: المصدر السابق: ص34.

[2]– صالح بلحاج: المرجع السابق: ص406.

[3]– Saad. Dahlabm.op.cit.p157

[4]– بن يوسف بن خدة:المصدر السابق:ص34

العودة إليها باتت الأن معروفة، وهي الصحراء والبنود العسكرية والإقليمية الأوروبية والفترة الانتقالية[1].

وسيتم إطلاق سراح المعتقلين في مدة عشرين يومًا بعد إعلان وقف إطلاق النار، ويتمسك الفرنسيون بموقفهم كذلك بالنسبة للهيئة التقنية للصحراء، ويستمرون في الحاحهم على الاعتراف بازدواجية الجنسية بالنسبة للإقليمية[2].

كانت الحكومة الفرنسية قد اقترحت أسلوبًا جديدًا للعمل يتمثل في استكمال اللقاءات المصغرة بتبادل مذكرات، اعتقادًا منها أن الوقت قد حان للخروج من العموميات وأن الوثائق المكتوبة سوف تسهل ذلك[3].

كانت الحكومة الفرنسية قد ترددت كثيرًا نتيجة تخوفها من قيام الجبهة بنشر الوثائق في جريدة المجاهد، ثم أقدمت على هذه الخطوة التي تبين أنها ذات فعالية عملية كبيرة، وافقت الجبهة على هذا الاقتراح وفي يوم 23 ديسمبر سلم "برونو دولس" لمندوبيها مذكرة لخصت المواقف الفرنسية بشأن كل المواضيع المطروحة، وبعد ذلك جاء دور الجبهة فسلمت نصها بتاريخ 09 جانفي 1962، على إثر اجتماع مطول عقدته خصيصًا لهذا الغرض[4].

كانت مقابلات دحلب وجوكس مشجعة، وكذلك تبادل النصوص بعد دراسة مشاريع الجبهة بأيام، قام الفرنسيون بتسليمها مجموعة وثائق جديدة أعدوها حول مختلف المسائل، وجددت الحكومة الفرنسية اقتراحًا كان قد طرح في بداية جانفي وهو إجراء لقاء سري

---

[1] – Saad Dahlab,opcit.p155.

[2] – بن يوسف بن خدة: المرجع السابق، ص35.

[3]– Benjamin Stora :opcit.p305.

[4] – يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص334.

بين ثلاثة اعضاء من الحكومة الفرنسية وأعضاء من الحكومة المؤقتة مؤهلين للتوقيع على اتفاقية وقف القتال ووضوع النصوص النهائية[1].

أراد ديغول من خلال هذا الاقتراح أن يشرك التيارات السياسية الفرنسية الكبرى المكونة لأغلبيتيه البرلمانية في إبرام السلم مع الجبهة، قبلت الجبهة الاقتراح وأدى ذلك إلى مفاوضات روس الحاسمة.[2]

منذ بداء المفوضات، لم يمر لقاء دون إثارة الطرفين بالنسبة إلى الفرنسيين كانت المطالبة بوقف القتال فورًا، وبالنسبة إلى الجزائريين، كان طلب إشراك الخمسة في المفاوضات بدون شك، ولاختلاف الطلبين في الأهمية انتهت الحكومة الفرنسية إلى قبول عدم وقف القتال قبل الاتفاق النهائي، وكذلك النزول عند رغبة كريم وزملائه في الاتصال بسجناء وهكذا حصلت الحكومة المؤقتة في بداية شهر فيفري 1962، من الحكومة الفرنسية على الترخيص باستشارة الخمسة، فقام بزيارتهم كريم وبن طوبال ورافقهما محمد الصديق بن يحي لاطلاعه الجيد على شؤون المفاوضات[3].

وفي يوم 04 فيفري عادوا من الزيارة، لاطلاع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على نتائج مهمتهم، حيث عبروا بأن الخمسة يثقون في الحكومة المؤقتة ويصادقون على اتفاقيات ايفيان كل المصادقة وسوف يرسلون إلى رئيس الحكومة وكالة لكي يصوت باسمهم أثناء انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة[4]

4-مفاوضات لي روس Les rousses (11-19 فيفري 1962)

كانت هذه الجولة على غرار الاتصالات السابقة سرية ولكنها موسعة، حيث جرت بين وفدين هامين كما في ايفيان ولوغران أثناء السنة الماضية حيث أرسلت الجبهة وفدًا

[1] – لونغ أوليفي: المرجع السابق، ص98.

[2] – بورقعة لخضر: المصدر السابق: ص128.

[3] – صالح بلحاج: المرجع السابق: ص407.

[4] – بن يوسف بن خدة: مصدر السابق، ص:36.

يتكون من أربعة وزراء هم: كريم بلقاسم رئيسا، وسعد دحلب وبن طوبال ومحمد يزيد، وحوالي عشرين خبيرًا منهم بن يحي ورضا مالك وكذلك عدد من الحراس، كما ضم الوفد الفرنسي ثلاثة وزراءهم رئيس الوفد "لوي جوكس" ، و" وربير بيرو" Rober Buron ، و" جون دو بروغلي" Jean de Broglie ، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمستشارين منهم "برونو دولوس" و "كلود شايي" و "رولاند بييوكار"[1].

كما كان الغرض من هذه المحادثات، وفقا لرغبة ديغول هو التوصل إلى اتفاق شامل، ينتهي بالتفاهم حول شروط عقد ندوة رسمية نهائية تتوج بوقف القتال، وكان من المتوقع أن تكون المناقشات صعبة، وقبل الذهاب إلى الموعد تلقى المفاوضين الفرنسيين تعليمات من رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية "ميشال دوبري"، حيث حثهم على التشدد[2].

وفي يوم 09 فيفري عقد ديغول اجتماعًا مع أعضاء الوفد المفاوض وقال لهم لا تتمسكوا بالجزئيات، ما يجب الاتفاق عليه هو قضية الصحراء، حيث لا يمكن الاتفاق بشأنها إلا إذا ترك للجزائريين حق تقرير المصير[3].

كانت مفاوضات لي روس صعبة للغاية بالنسبة إلى الوفدين، لأن المنتظر منها هذه المرة هو الفصل في القضايا المطروحة، فيما يخص الجزائريين كانت ظروف العمل متعبة للغاية، من أجل الحفاظ على سرية المباحثات وضمان أمن المشاركين فيها، يضاف إلى ذلك شعورهم بصدد تقرير مصير المستقبل الجزائري[4].

وكان الوفد الفرنسي بدوره تحت ضغط شديد من رئيس الحكومة مشال دويري والجنرال ديغول، الأول يحثهم على التشدد ولو أدى ذلك إلى القطيعة، والثاني يريد منهم أن يسرعوا بالعملية ويبرموا الاتفاق النهائي في يوم 13 فيفري 1962. كان الطرفان قد

---

[1]– صالح بلحاج: المرجع السابق: ص408.

[2] – لونغ أوليفي: المرجع السابق، ص99

[3] – Benjamin stora :opcit.p304.

[4] – بن خدة بن يوسف: المصدر السابق، ص37.

توصلا إلى اتفاقيات مبدئية حول كثير من المواضيع وبقيت التنازلات المتبادلة المنتظرة لوضع النصوص النهائية، وصار من الممكن اعتماد طريقة سريعة في العمل طريقة " linkage" وهي إقامة علاقة بين مسائل لا رابط بينهما في غالب الأحيان[1].

حيث نقطة تتعلق بالضمانات للأوروبيين، ونقطة أخرى تتعلق بآجال الجلاء من المرسى الكبير، ومن خلال هذه الطريقة أصبح العمل عبارة عن تنازل مقابل تناول، وبالتالي سنتابع تطورات النقاش حول المسائل الأكثر أهمية والنتائج التي تحققت في النهاية[2].

– ملف التعاون: لم يكن من المجالات الصعبة، إذ تم الاتفاق على المبادئ العامة للتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي بسهولة نسبية، حسب الملف الذي أعده الجانب الفرنسي، وأكبر صعوبة في هذا الميدان تمثلت في رفض الفرنسيين تقديم التزامات محددة حول حجم المساعدة الفرنسية للجزائر ومدتها، وفي وقت متأخر من آخر يوم في الندوة حصل الاتفاق حول هذه النقطة، حيث تمنح فرنسا للجزائر مساعدة يكون حجمها مساويًا لمستوى البرنامج خلال مدة قدرها ثلاث سنوات إبتداءا من تقرير المصير[3].

– الصحراء: وفي اليوم الأول من الجلسة تم الإعلان المتعلق بالصحراء وبعد تبادل سريع لوجهات النظر تم تعيين رولان بيكار لالقاء نظرة أخيرة على النص وتقديم تقرير في الاجتماع الموسع مبرزين نقاط الخلاف النهائية، في هذه الندوة ثار نقاش متعلق باستعمال الأرباح الناتجة عن استغلال نفط الصحراء، حسب الوفد الفرنسي، لكن هذا الاقتراح تم رفضه من طرف الجبهة، وإن الدولة الجزائرية في إطار سيادتها الشاملة هي صاحبة الاختصاص في تقرير التدابير الخاصة بها[4].

---

[1] – رضا مالك: المصدر السابق: ص275.

[2] – نفسه: ص278.

[3] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص:410.

[4] – رضا مالك: المصدر نفسه، ص:279.

– المرسى الكبير: نصت الاقتراحات الفرنسية على تقسيم المرسى الكبير إلى منطقتين: منطقة "أ" ومنطقة "ب"، بن طوبال رفض وجود المنطقة "ب" أصلا وقال عن المنطقة "أ" إن الجزائر لا يمكن أن تتخلى عن ممارسة السيادة والعدالة فيها، كما رفض فترة الاستعمال التي طلبها الجانب الفرنسي[1].

– الأقلية الأوروبية: كانت هذه المسألة في غاية الأهمية عند الفرنسيين منذ البداية أثارها وفدهم لأن ما سيقدمونه من تنازلات على حد تعبيرهم في ملفات أخرى، كان مرهونًا بالتنازلات التي يحصلون عليها من الجبهة في هذا الموضوع. وتزال نقطتان شائكتان في هذا الملف وهما الجنسية والوضع الخاص بالمدن الثلاث: الجزائر– وهران وعنابة، مشكلة الجنسية تهم الفرنسيين الذين سوف يبقون في الجزائر، حيث عبر "روبير بيرو" عن الموقف الفرنسي قائلاً إن اكتساب الجنسية الجزائرية بالنسبة لهؤلاء سيكون تلقائيا بعد ثلاث سنوات، رفض الوفد الجزائري بلسان محمد يزيد، وقال إن المعنيين عليهم بعد هذه المدة أن يقدموا طلبًا للحصول على الجنسية الجزائرية[2].

– الفترة الانتقالية: اصبحت الفترة الانتقالية من بين المواضيع المهمة للجبهة في هذه الندوة، حيث كانت النقاشات والاشتباكات كثيرة لكن حول جزئيات، ملف الفترة الانتقالية يتضمن مدتها وتشكيل الهيئة التنفيذية المؤقتة، والقوة المحلية، وقضايا العدالة وغيرها كل هذه المسائل طرحت من جديد، فحصل الاتفاق على القسم الأكبر منها وأرجى الباقي إلى الندوة الأخيرة.[3]

وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص افترق الوفدان، فعاد الوفد الجزائري إلى جنيف ومنها إلى طرابلس التي سبقه إليها أعضاء المجلس الوطني لعقد دورة.[4]

---

[1] – بن خدة بن يوسف: المصدر السابق، ص37،38.

[2] – بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص469.

[3] – رضا مالك: المصدر السابق، ص:282.

[4]– Saad Dahlab:opcit.p:168.

اجتمع المجلس الوطني للثورة في دورته الاستثنائية في طرابلس من 22إلى 27 فيفري 1962، لدراسة نص اتفاقيات إيفيان[1]، حيث كان سعد دحلب هو المقرر، وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات إيفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع بالإجماع، ماعدا أربعة[2] ، ثلاثة للقيادة العامة للجيش: بومدين، قايد أحمد، علي منجلي والرائد مختار بوعزام من الولاية الخامسة، أما الخمسة الموجودون "بأولنوي" فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات، مجددًا الثقة في الحكومة من أجل استكمال عملية التفاوض وإبرام الاتفاقيات على الأسس التي وضعتها الجولة السابقة.

5-مفاوضات إيفيان الثانية: (7-18 مارس):

جدد المجلس الوطني ثقته بالحومة المؤقتة وكلفها بمتابعة المفاوضات الجارية، حيث افتتحت المفاوضات من جديد يوم 07 مارس بين الوفدين[3] في قصر الحظيرة بمدينة إيفيان للجولة الأخيرة من المفاوضات، وكان من المتوقع أن تكون المناقشات صعبة، وبالتالي كل طرف سيسعى فيها من أجل الحصول على أقصى ما يمكن من التنازلات لاسيما الوفد الجزائري الذي كان قد لقى معارضة قيادة الأركان على الاتفاقيات وتحفظات من بعض الأعضاء في المجلس.

كان الجو السائد في تلك الندوة منذ البداية متوترًا بالمقارنة مع الندوة السابقة وزاد من شدة التوتر معطيات الوضع العسكري نتيجة انتقال منظمة الO.A.S إلى التقتيل

---

[1] – رضا مالك: المصدر السابق، ص:299.

[2] – اصوات أعضاء هيئة الاركان الثلاثة (بومدين، قايد أحمد، علي منجلي) والرائد مختار بوعزام من الولاية الخامسة، أنظر S.dahlab :mission accompli.p168.

[3] – تراس الوفد الجزائري (بن طوبال، دحلب، كريم بلقاسم، محمد يزيد، وبن يحي، طيب بولحروف، عمارة بن عودة، رضا مالك، الرائد بن مصطفى) ومثل الجانب الفرنسي (رئيس الوفد لوي جوكس، روبير بيرو، جون دو بروغلي، الجنرال دوكاما، الكولونيل سيغان، وبرونو دولوس، كلود شايي ، برنار تريكو، فيليب تيبو)، أنظر: Benkhedda d'evian les qccords p38.

الجماعي والتخريب الشامل، كان الفرنسيون في موقف صعب بهذا الخصوص لأن الجزائريين كانوا سيضاعفون حتما متطلباتهم في مجال حفظ الأمن خلال الفترة الانتقالية ومحاربة المنظمة المتطرفة بوجه عام[1].

كان شعور المفاوضين الجزائريين مزيجًا من الرغبة الملحة في إنهاء الحرب وتخوف من المستقبل القريب، نظرًا لمعطيات الوضع السياسي عندهم ومن خلال هذا فإن ما يقدموه من تنازلات سيزيد في حدة الوضع ، كما سيضعف موقفهم تجاه خصومهم في الجبهة[2].

تناولت هذه الندوة جميع القضايا التي تدارسها المتفاوضين في مدينة لي روس، ولكن الوضع الذي نال حصة الأسد فيها هو الفترة الانتقالية لأن هناك مشاكل كثيرة بقيت محل خلاف وأصبحت هذه المسألة ذات أهمية في نظر الجبهة، ومنذ الندوة السابقة لاحظنا اختلافاً في مجالات الاهتمام عند الطرفين، فالأهم عند الفرنسيون (البنود العسكرية، الأقلية الأوروبية)، فيما أصبح أهم عند الجزائريون هو الفترة الانتقالية التي تتضمن الإجراءات والضمانات التي ستؤدي إلى إعلان الاستقلال، حيث اكتسب هذا الملف أهمية فائقة في نظر سعد دحلب ورفقائه[3].

إلى جانب نقاط قليلة ومحددة في مختلف الملفات، تركزت المناقشات إذًا في هذه الجولة على الفترة الانتقالية، وكان من أهم المسائل التي تم بحثها بصورة متكررة مشكلة القوة المحلية والهيئة التنفيذية وإجراءات وقف القتال[4].

---

[1]– Saade.Dahlab :op.cit.p171

[2] – بوعلام بن حمودة: المرجع السريع، ص470.

[3] – بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص38.

[4] – بورقعة لخضر: المصدر السابق، ص95.

- القوة المحلية:

في المفاوضات السابقة اتفقوا على المبدأ واختلفوا حول حجم هذه القوة وتشكيلها، من جديد حيث ظلت القضية موضع خلاف لا سيما حول العدد، كان الفرنسيون قد اقترحوا ومازالوا يريدون قوة قوامها 40.000 رجل، بينما الجزائريون أرادوا ضعف هذا العدد 80.000 رجل كانت في رأيهم ضرورة لمواجهة المشاكل الأمنية الصعبة نظرًا لجنون الواص والتواطؤات التي تحظى بها في مختلف الأوساط الفرنسية المدنية والعسكرية[1].

- الهيئة التنفيذية المؤقتة: بقيت العديد من النقاط لم يتم الفصل فيها في المفاوضات السابقة، ومن ضمنها أسماء الأشخاص المدعوين للعضوية فيها، عند افتراقهم الأخير قرروا تبادل قوائم بالأسماء المقترحة قبل استئناف المفاوضات الرسمية في الجولة الأخيرة، حان الوقت للفصل في الموضوع، حيث اتفقوا على أن تتكون هذه الهيئة من 11 عضوًا 05 من الجبهة و03 أوربيون و03 مسلمون وكذلك رئيس للهيئة كانت الخلافات حول الأسماء ولا سيما رفضها الجانب الأخر، بالاتفاق على رئيس الجمعية الجزائرية قديمًا، عبد الرحمان فارس[2].

- مشكلة التوقيع على الاتفاقيات: بقي الوفد الفرنسي رافضا للتوقيع المشترك على اتفاق بين الطرفين، ومتمسكًا بالصيغة المتمثلة في التوقيع على محضر مرفوق بتصريح مشترك يتضمن من ناحية تقرير المصير وتنظيم الفترة الانتقالية ومن ناحية أخرى مواصفات نظام الاستقلال في إطار التعاون.

كريم بلقاسم وزملاؤه رأوا بالعكس من ذلك أن ما أراد الجانبان التوصل إليه كان من الناحية السياسية أهم أن يقدم كمجرد محضر لمناقشات بل هو في تقديرهم أكثر حتى من اتفاق، رفضت الحكومة الفرنسية مصطلحي الاتفاقيات والمعاهدات لأنهما يعبران عن

[1] - صالح بلحاج: المرجع السابق، ص:418.

[2] - نفسه، ص:419.

نصوص تملك قيمة الاتفاقيات الملزمة بين حكومتين ودولتين وهي لم تكن تعترف بوجود دولة ولا حكومة جزائرية.[1]

وكان ديغول في إليزي يتابع سير المفاوضات ويضغط على مندوبيه من أجل إبرام الاتفاق، في المكالمات الهاتفية التي أجراها مع لوي جوكس وروبير بيرو، ومن تسوية إلى أخرى، اتفق المتفاوضون على مجمل القضايا وعلى وقف القتال الذي تقرر إعلانه في وقت واحد من كل طرف على حدى[2].

يوم الأحد 18 مارس 1962 تقدم المفاوضون الفرنسيون الثلاثة لوي جوكس وروبير بيرو، جون دوبروغلي، ليضعوا توقيعاتهم بجانب توقيع واحد هو توقيع كريم بلقاسم عن الجانب الجزائري[3].

بعد ما امتنع بن طوبال وسعد دحلب عن التوقيع، قائلين إن كريم رئيس الوفد وسيوقع وحده باسم الجزائر، ثم نهض الحاضرون وتصافحوا لأول مرة، وقف القتال تقرر أن يدخل حيز التنفيذ يم الإثنين 19 مارس في منتصف النهار، بعد أن رفض الجزائريون فجر ذلك اليوم المقترح من الفرنسيون، لتعذر وصول الأوامر إلى الولايات في ذلك الوقت[4].

في اليوم نفسه بعد التوقيع، أعطى الجنرال ديغول الأوامر للقوات الفرنسية بوقف القتال، وبعده بقليل فعل بن خدة الشيء نفسه من إذاعة تونس قائلا: "باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المفوضة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن وقف القتال في كامل أنحاء التراب الجزائري ابتداء من يوم الاثنين 19 مارس على الساعة الثانية

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص ص: 419–420.

[2] – بن يوسف بن خدة :المصدر السابق، ص36

[3] – بورقعة لخضر: المصدر السابق، ص:97.

[4]– Saad.Dahlab:opcit.p173.

عشرة، إنني أمر باسم الحكومة المؤقتة جميع القوات المقاتلة لجيش التحرير الوطني بإيقاف العمليات العسكرية والأعمال المسلحة في كامل التراب الجزائري"[1].

المطلب الثاني: امضاء اتفاقيات ايفيان واعلان وقف إطلاق النار

بعد أن تم التصويت على نص اتفاقيات إيفيان جدد المجلس الوطني للثورة (CNRA) ثقته بالحكومة المؤقتة، وكلفها بمتابعة المفاوضات، ففي 07 مارس افتتحت المفاوضات الجزائرية الفرنسية بصفة رسمية وعلانية إيفيان للمرة الثانية، وترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم، أما الوفد الفرنسي فترأسه لويس جوكس، إذ تم التطرف إلى أصغر وأدق المسائل، ويحكم أن هذه الاتفاقيات أصبحت تتعلق باحتمال تطبيقها على أرض الواقع كانت أهم النفاط التي نوقشت هي:

- تطبيق وقف إطلاق النار، وتحركات جيش التحرير الوطني في مختلف النواحي.
- ملازمة الجيش الفرنسي قواعده وبقاؤه مؤقتًا بالجزائر.
- القوى المحلية المكلفة بالحفاظ على الأمن على الأمن في الفترة الانتقالية.
-إطلاق سراح المعتقلين.
- عودة اللاجئين
- تنظيم الفترة الانتقالية من خلال تشكيلة الهيئة التنفيذية إمكانياتها وصلاحياتها[2].

ودامت المناقشة بين الطرفين مدة اثني عشر يومًا للوصول إلى اتفاقية وقف إطلاق النار، ففي 18 مارس 1962، حوالي الساعة السادسة مساءًا، وقع كل من جوكس وكريم بلقاسم على اتفاقيات إيفيان، وبعد لحظات وفي نفس اليوم، أمر بن يوسف بن خدة بوقف إطلاق النار الذي تم تطبيقه في 19 مارس 1962، عبر أمواج إذاعة تونس بهذه العبارة: "باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة

[1] – رضا مالك: المصدر السابق، ص:301

[2] – سعد دحلب: المصدر السابق، ص170.

الجزائرية، أعلن وقف إطلاق النار في كافة انحاء التراب الجزائري إبتدءًا من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر، أمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات الجيش التحرير المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني[1].

وكذلك قام الجنرال ديغول بدوره من خلال إعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية بوقف إطلاق النار[2].

لقد كان هذا الإعلان بداية للمرحلة الانتقالية التي سوف تتكفل فيها الهيئة التنفيذية المؤقتة بإدارة شؤون البلاد، فقد كانت تتكون من 12 عضو (03 أوروبيين و09 جزائريين)، و05 أعضاء من جبهة التحرير الوطني، كان يترأسها عبد الرحمان فارس[3] غير أن هذه الهيئة عرفت عدة مشاكل حول تشكيلة الجيش الذي كان من المفروض أن يضم 4000 جندي، أي ما يعادل عدد أفراد جيش التحرير الوطني، لم يكن بين يدي جبهة التحرير الوطني، بل تحت قيادة محامي من تلمسان هو عبد القادر حصار، كان ضمن الجيش الفرنسي، ويستفيد من مساعدة مستشارين تقنيين فرنسيين، فهذا دليل على أن فرنسا تريد خلق نظام اجتماعي مناقض لأهداف جبهة التحرير الوطني، مما جعل جيش التحرير الوطني، يرفض هذا الوضع اذا كان من المفروض اللجوء أيضًا إلى استشارة قيادات من الجيش الجزائري[4].

حتى أنه نجد عشية وقف إطلاق النار تأزم الوضع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة، فحدد الخلاف بين الطرفين بلغت دورتها إذ أصبح الصراع الآن حول

---

[1] – جريدة المجاهد–عدد117، 1962/03/20، ص6.

[2]–Le monde,N5340,mardi20mars1962,p01.

[3] – ولد في 20 جانفي 1911 [اقبو (بجاية)، رجل سياسي جزائري، وعضو بالمجلس الوطني الجزائري سنة 1946، ثم في سنة 1953، كتب مذكراته سنة 1982، أنظر: القرص المضغوط المرجع السابق.

[4] – مصطفى هشماوي: المصدر السابق، ص202.

القيادة فالحكومة المؤقتة تريد البقاء، كممثل حصري للشعب الجزائري، أما هيئة الأركان فكانت سياستها تقوم على عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية واعتباره بمثابة هيئة تجاوزها الزمن، وهو الذي أعلن سابقًا عن تأسيسها وحدد مهمها هذا ما يوحي أنها تخطط لانقلاب، خاصة بعد أن وجهت امر الجيش التحرير الوطني الذي بدأ بجملة..." أيها الضباط وصف الضباط، أيها المجاهدين، والمسبلون...إن وقف إطلاق النار ليس هو السلام المنشود، وكما أن السلام ليس هو الاستقلال، فإن الاستقلال ليس هذه الثورة،... أي أن المعركة لازالت مستمرة وستتكون أكثر ضراوة واكثر دقة من اي وقت مضى...".[1]

وفي ظل أزمة الخلاف بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة وظهور الزعماء الخمس كطرف مساند لهذه الاخيرة، وهذا عن طريق تأييد بن بلة لها كما ذكرنا سابقًا، فقد كان ينظر إلى جيش الحدود بمثابة عامل حماية للثورة، ومن اجل تقييم هذا الوضع تمت الدعوة لعقد اجتماع الوطني، وبالتالي نجد أن الوضع بينهم بلغ درجة التأزم[2].

كانت الحكومة المؤقتة عند وقف إطلاق النار تعتبر نفسها صاحبة الشرعية الوحيدة لاستلام مقاليد الحكم في البلاد ولكي تكمل أحقيتها في نيل هذه الشرعية كان عليها أن تضمن تدعيم الولايات بالداخل لذلك سارعت قبيل وقف إطلاق النار إلى محاولة بسط سيطرتها على العاصمة باعتبارها المنطقة الاستراتيجية والحيوية في البلاد ففي هذا الصدد يذكر بورقعة في مذكراته وصول عدد من الإطارات بشكل مفاجئ إلى الولاية الرابعة ليلة وقف إطلاق النار محملين من طرف بن خدة بمهمة الإشراف على منطقة الجزائر العاصمة[3].

[1] – جمال بلفردي: المرجع السابق: ص143.

[2] – نفسه، ص ص 153–154.

[3] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص86.

ولما كان بين هؤلاء الإطارات كل من عمر وأوصديق والرائد عز الدين فقد رفضت الولاية القرار[1] والتزمت الحياد اتجاه صراع الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان[2].

وبعد إعلان وقف إطلاق النار دعى بن خدة على اجتماع مجلس الوزراء للتباحث حول كيفية انتقال السلطة، وفي موعد الاجتماع المحدد بيوم 19 أفريل زار بن بلة جيش التحرير الوطني على الحدود التونسية الجزائرية فانتقال السلطة حسب رأيه لا يمكن أن يتم الأمر خلال دورة المجلس الوطني للثورة وهو الأمر الذي رفضته الحكومة المؤقتة[3].

هذا التشبث بالشرعية الذي دعمه انتصارها السياسي في اتفاقية إيفيان بين بن بلة وبومدين إلى اتهام أعضاء الحكومة المؤقتة وخاصة العسكريين الثلاثة بالبرجوازية وعملاء الاستعمار الجديد.[4]

وقد اخذ كريم بلقاسم النصيب الأوفر من هذه الاتهامات خاصة بعد توقيعه للاتفاق السري مع منظمة الجيش الفرنسي وفي ظل هذا الجو المكهرب خرج آيت أحمد عن صمته ودعم فكرة دعوة المجلس الوطني للانعقاد فتحصل بذلك بن بلة على غالبية الأصوات لصالح اقتراحه[5].

---

[1] – تعود اسباب هذا الرفض حسب محمد حربي إلى تورط عمر أوصديق في قضية المؤامرة الزرقاء، وحتى وقف إطلاق النار لم يكن قادة الولاية الرابعة قد فهموا بعد أن الأمر يتعلق بعملية تسميم من جانب الاستخبارات الفرنسية، أنظر: حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص123.

[2] – بورقعة: المصدر نفسه، ص87.

[3] – شتواح: المرجع السابق، ص123.

[4] – لونيس: المرجع السابق، ص57.

[5] – حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص124.

المبحث الثالث: منظمة الجيش السري (1961-1962)

المطلب الأول: ميلاد منظمة الجيش السري ونشاطها الإرهابي

ظهرت "O.A.S" ابتداء من مظاهرات الحادي عشر ديسمبر 1960 داخل صفوف الجزائر الفرنسية، بعد أن تلقي أنصارها بان الأمم المتحدة اعترفت في دورتها العاشرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره[1].

وفي 11-فيفري-1961 تم تأسيس منظمة عسكرية بإسبانيا[2] واتفق" ليغراد"و"سوزيتي"على تسميتها باسم منظمة الجيش السري، ، وكانت فكرة لغيارد حيث يأكد أنه وضع اسم منظمة الجيش السري المختصرة في « O.A.S".

وجاء في النص المؤسس للمنظمة في فقراتها الأولى: "إن الساعة الأخيرة لفرنسا في الجزائر هي الساعة الأخيرة لفرنسا في العالم..." وبدأ شعارها يظهر في جدران العاصمة وقاموا بإلصاق مناشير سرية على الجدران في شوارع العاصمة، محرضة تتضمن نداء لكل الفرنسيين للدفاع عن كل ممتلكاتهم وتعاون معهم الكثير من الموظفين في الإدارة الفرنسية، واستجابوا لها ودعموها بكل المعلومات والتقارير العامة[3].

وتكونت المنظمة من خليط من المغامرين المدنيين والعسكرين والناشطين في ساحة الحكومة العامة، والجنرالات كلهم تجمعوا ضمن "O.A.S" وكان من بين أعضائها: شاطو

---

[1] – أوليفي دارد: في قلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف، فاطمة بن شعلال، وزارة الثقافة الجزائر، 2012، ص:71.

[2] – تواتي دحمان: منظمة الجيش السري في الجزائر بين الحقيقة والنعش (1961-1962)، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، وزارة الثقافة الجزائر، 2009، ص:154.

[3] – حسينة حاميد: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية (54-1962)، منشورات الحبر، الجزائر،2007، ص:84.

روبارت، غاردي دوفور، جان ماري، النقيب غلاسير، الملازم بارنار، مونتا نيون، بوايو، دلهوم، كوتلام، روبارت، دوفيكار...[1]

وفي 20- ماي قامت بعقد أول اجتماع لهيئة اركان "المنظمة السرية" بحضور شخصيات بارزة منهم: غودار[2]، غاردي، سرجان[3]، بيريز وسوزيني وقد أعلنت عن مد نفوذها إلى باريس فأسست هناك منظمة اطلقت عليها métro نسبة إلى الميتروبول العاصمة وقد قام النقيب سرجان في 01 جوان بزيارة باريس أعلن فيها تنظيم منظمة في باريس، وفي 05 أوت اعلنت المنظمة عن ميلاد إذاعة سرية لها في الجزائر لتبليغ رسالتها للأوروبيين في الجزائر.[4]

وفي يوم 07 أفريل 1961 أذاعت الحكومة الفرنسية خبر استئناف المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، فوضع المتآمرون حدًا لترددهم وبعد مساعي حثيثة من قبل الجنرال جوهر[5] قبل الجنرال شال قيادة الانقلاب العسكري، وبعث سوزيني وفراندي رسالة إلى الجنرال شال الإعلامية بأن O.A.S تبقى مسؤولة على الشؤون المدينة

---

[1] – بوعلام نجادي: الجلادون (1830-1962)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص96.

[2] – ولد في 21-12-1911 تخرج من الكلية العسكرية سانت سير، ترقى إلى رتبة عقيد واصبح مساعد للجنرال ماسو، شارك في تنفيذ انقلاب أفريل 61، ساهم في تأسيس O.A.S غادر الجزائر نهاية جوان ليعيش المنفى بالخارج، أنظر: أوليفي لونغ: المرجع السابق، ص79.

[3] – ولد في 1927، مقاوم منذ سن 17 ثم دخل الكلية العسكرية، ساهم في التحضير للانقلاب حكم عليه بالانعدام غيابيا، اصبح رئيس القيادة العليا للمنظمة السرية في باريس، وفي 14 أفريل 63، أعلن على أنه زعيم الجيش السري، أنظر: أوليفي لونغ: مرجع سابق، ص83.

[4] – سعدي بوزيان: منظمة الجيش السريO.A.S في الجزائر خلال ثورة التحرير من النشأة إلى السقوط، مجلة الراصد، ع2، المركز الوطني للدراسات، الجزائر، ص17.

[5] – ولد في 2 أفريل 1905 بوهران، تخرج من الكلية العسكرية، اختار العمل في الطيران وتزعم تنظيم المقاومة للجيش الفرنسي، ثم نقيب للمنطقة الجوية الخامسة في الجزائر في الجزائر 1957، تقلد منصب قائد الهيئة العليا للجيش الجوي 1958، وأحيل للتقاعد في 15 أكتوبر 1960، شارك في انقلاب أفريل 1961، وبعدها قائد ثاني للمنظمة السرية بعد الجنرال سالان، انظر: رضا مالك: المرجع السابق، ص380.

للأوروبيين وتبعًا لذلك شرعت المنظمة في سلسلة من التفجيرات في الجزائر وباريس وعلى الرغم من النجاح الأولي الذي ظهر في بداية الحركة في 21 أفريل.[1]

حيث سيطرة القوات الانقلابية على العاصمة وضواحيها، وقامت باعتقال بعض الشخصيات مثل الجنرال غابنير، واحتلوا المناطق الاستراتيجية كقصر الحكومة، وقامت إذاعة فرنسا بإنشاد أن الجنرالات شال وجوهر وزيلر قد سيطروا على زمام الأمور في العاصمة.

وناشدوا الأوروبيين بأن يبقوا في هدوء وأن يذهبوا غلى أعمالهم كالمعتاد وهتفوا "يحيا الجيش، تحيا فرنسا، الجزائر فرنسية لم تمت، لاوجود للجزائر المستقلة ولن تكون أبدًا".[2]

وبمجرد سماع هذا الخبر بدأ الأوروبيون ينشدون معبرين عن فرحتهم عن طريق صفارات السيارات، الإذاعة والتلفزيون، وقاموا بوضع دوريات عسكرية في الشوارع ووضعت السيارات في ساحة الحكومة ساحة الشهداء حاليا، موجهة مدافع رشاشاتها نحو القصبة تحسبًا لما يحدث من جبهة التحرير الوطني، كما قامت O.A.S بعمل كبير حيث اقتحم اعضاؤها مراكز الشرطة وقاموا بالاستيلاء على الأجهزة والعتاد وأطلقوا سراح أقربائهم واستولوا كذلك على أكبر فندق بالجزائر.[3]

كما القى الجنرال ديغول خطابًا في ليلة 23 أفريل 1961 حيث شن حربًا على الانقلابين واتهمهم بالخيانة، وأمر أن تستعمل كل الوسائل لسد الطريق أمام هؤلاء الرجال، وذكر الجنرال ديغول "إنه لأمر غريب في حياتي أن أجد نفسي دائما مجبرًا على

[1] – حسينة حاميد: المرجع السابق، ص:185.

[2] – عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص:344.

[3] – أوليفي دارد: المرجع السابق، ص:73.

محاربة من كانوا أصدقائي..." وفي هذا السياق لم ينتبه المتآمرون أن خطاب الجنرال ديغول وضع حدًا لهذا التمرد.[1]

ودام هذا التمرد أربعة أيام وثلاث ليال، ونتج عنه خسائر قدرت بنسبة الملايين، أي ما يعادل 61 مليون فرنك، كما انتشرت الأحقاد بين ضباط الوحدات وانكسرت معه المؤسسة العسكرية[2].

وفي 03 ماي صدر منشور ل "O.A.S " وجاء فيه: "ابتدأت الحرب ...جيش كبير تنظيم، لقد استدرج النظام بعض الضباط وقضى عليهم لكن الأوفياء من قواتنا يواصلون القتال أطيعونا وكل شيء يمكن انقاذه....لا تسلموا اسلحتكم نظموا أنفسكم داخل مجموعات صغيرة اقتلوا كل من يريد إيقافكم، احرقوا قصور النظام، اقتلوا كل الخونة صغارًا كانوا كبارًا، دمروا الصحافة وأحرقوا مخازنها، لاتضعوا إلى الراديوا...".[3]

وبالرغم من عمليات المطاردة التي قامت بها السلطات الديغولية فقد فشلت في ايقاف رؤوس التمرد، واستطاع سوزيني الاختفاء في بئر توتة وعمل روبير مارتل بنقل سالان وجوهر داخل متيجة أما لغدار وسرجان فقد انتقلا إلى بئر مراد رايس، أما العقيد غودار فقد اختفى داخل مدينة الجزائر وشرع هؤلاء في القيام باتصالات داخل الجزائر ومتيجة ونتج عنها اجتماعات تحضيرية واخطر شيء جرى هو إعادة تجمع المدنيين والعسكريين في منتصف ماي، وإعلانهم الرسمي عن إنشاء O.A.S الثانية بالجزائر في شهر ماي 1961.[4]

ورأى غودار ضرورة الإسراع في تنظيم الأوروبيون داخل منظمة مهيكلة حتى لا يترك فرصة للفوضى، كما واجهتهم صعوبة في اختيار القادة وكان على المجتمعون أن

[1] – حسينة حاميد: المرجع السابق، ص91.

[2] – تواتي دحمان: المرجع السابق، ص200.199.

[3] – نفسه، ص:210.

[4] – عمار عمارة: المرجع السابق، ص:345.

يختاروا بين سالان أو جوهر، لكن في الأخير وقع الاختيار على سالان رئيسا باعتباره أكبر رتبة في التسلسل العسكري وشكلوا ما يسمى بالمجلس الأعلى لمنظمة الجيش السري، يعمل على إصدار القرارات التي يصدرها الجنرال سالان في شكل تعليمات.[1]

- نشاطها الإرهابي:

بعد فشل التمرد العسكري في أفريل 1961، خرجت المنظمة المسلحة من سريتها وترجمت سخطها بتحركات علنية وعمليات إجرامية واتبعت سياسة الأرض المحروقة فرمت بمنشوراتها في الشوارع واول منشور وزع في الجزائر العاصمة جاء فيه: "نداء إلى الفرنسيين من كل أصل".[2]

ومن أجل تحقيق أهدافها التي تكونت من أجلها عملت على:

- التخريب والقتل الفردي والجماعي.
- تصفية الإطارات الفرنسية.
- اغتيال الفرنسيين ذوي الأفكار الحرة وغير الموالين للمنظمة.
- النهب والسرقة بالأخص البنوك والبريد.
- تدمير المؤسسات الإدارية الثقافية والاقتصادية.
- تحريض الإطارات على الولاية العامة والاستيلاء عليها بقيادة سالان.
- تكوين هيكل للمنظمة في الوطن الأم[3].

وعملت O.A.S على مضاعفة الانفجارات وتكثيف عمليات التخريب إلى جانب التركيز على الجانب الإعلامي حيث اصدرت العديد من المنشورات الدعائية إلى الانضمام إلى صفوفها والامتثال لأوامرها والانطواء تحت لواءها، ثم ظهرت جريدتها

---

[1] – حسينة حاميد: المرجع السابق، ص:93.

[2] – كريم مقنوش: جرائم المنظمة المسلحة السرية في الجزائر، مجلة المصادر، ع9، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2004، ص14.

[3] – محمد الواعي: منظمة الجيش السري O.A.S منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، الجزائر، ص:303.

الرسمية المسماة "نداء فرنسا" "Appel en France" التي يشرف على تسييرها سوزيني نفسه.[1]

وعملت على تحطيم معنويات الشعب الجزائري، وتصاعدت عمليات التدمير والقتل، وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والسلطة الفرنسية، حيث أصدرت المنظمة بيانات في كل المدن في الجزائر العاصمة، عنابة، وهران وغيرها، تحت الفرنسيون على الوقوف ضد اتفاقيات إيفيان[2].

وتعبير عن سخطها قامت باغتيال ريس بلدية ايفيان "كامبل" في 01 أفريل 1961، وهذه السياسة المطبقة لكل من يقف ضدها، كما ارتكبت هذه المنظمة العديد من الجرائم البشعة خاصة في الجزائر العاصمة حيث استهدفت عدد كبير من الجزائريين الأبرياء من مختلف شرائح المجتمع رجالاً ونساءً بتقتيل الفردي والجماعي، وفي مدينة وهران قاموا بعمليات وحشية ضد مستشفى وهران نتج عنها خسائر مادية ضخمة.[3]

وقد قامت المنظمة بنشاط إرهابي كبير في العديد من المناطق الجزائرية منه:

- من 23 أفريل إلى 10 أوت 1961، بلغ عدد القنابل التي فجرها المتطرفون 1430 قنبلة في كل من العاصمة، عنابة، سيدي بلعباس، وهران.

- في 16 سبتمبر 1961، انفجرت 07 شحنات من البلاستيك في العاصمة ضد الجزائريين ومحلاتهم التجارية.

[1] – محمد العربي الزبيري: انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة الجنرال ديغول، مجلة الذاكرة، ع6، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 2000، ص116.

[2] – عمار عمارة: المرجع السابق، ص:346.

[3] – كريم مقنوش: المرجع السابق، ص:262.

– 20 سبتمبر انفجرت 20 شحنة أمام مقر بن حداد والي قسنطينة وأكثرت O.A.S من عملياتها الإرهابية في شهر أوت 1961، حيث تم أحصاء 430 متفجر مما أدى وفيات والعديد من الجرحى.[1]

واستمر هذا الوضع إلى 1962 حيث سجل في شهر فيفري حوالي 533 قتيل، وعملت المنظمة على تفجير 130 عملية في العاصمة حيث لم يمر إلا وقتل فيه العديد من المسلمون أو الأوروبيون[2]. وتم قتل مولود فرعون[3] الكاتب الجزائر في 15 مارس 1962.

وفي يوم 17 جانفي 1962، وقعت انفجارات في باريس وشملت عدة احياء، حيث بلغ عددها 18 انفجارًا، مما أدى إلى مقتل 08 فرنسيين وفي هذه الظاهرة ثار الشعب الفرنسي ضد المنظمة السرية، حيث تظاهر ألاف من سكان مدينة باريس في 08 فيفري 1962، أمام ميترو شارون احتجاجًا على الأعمال الإجرامية التي ترتكبها " O.A.S " في الجزائر وباريس، وقد تصدى لهذه الظاهرة عدد كبير من افراد الشرطة بإشراف "موريس بابون".[4]

ومن خلال ما سبق ظهرت "O.A.S " وكان لها هدف واحد وهو الدفاع عن الجزائر فرنسية بالدرجة الأولى، لذلك اتبعت سياسة النهب والقتل والتدمير مع الجزائريين، مما استطاعت أن تنشر الرعب في نفوس الجزائريين.[5]

---

[1] – محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954–1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص795.

[2] – محمد الواعي: المرجع السابق، ص:304.

[3] – من مواليد 1913، كاتب وأديب جزائر، اشتغل في سلك التعليم من مدينة تيزي وزو، كما كان مهتمًا بقضايا وطنه من خلال كتابته وسقط على يد المنظمة السرية في 1962، أنظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، 713.

[4] – سعدي بوزيان: المرجع السابق، ص:18.

[5] – أوليفي داراد: المرجع السابق: ص:74.

المطلب الثاني: نشاطها بعد إعلان وقف إطلاق النار

كانت فترة المفاوضات من أحرج الفترات على الجزائر وشعبها كما تعتبر كذلك مرحلة بالغة التأثير علة مستقبل الجزائر وفرنسا ولذلك قررت O.A.S استعمال العنف والتقتيل والتخريب كوسيلة لتحقيق هدفها وهو الحفاظ على الجزائر فرنسية، والعمل على إفشال مشروع المفاوضات، ولتحقيق ذلك خططت ودرست كل الإمكانيات للوصول إلى هدفها، لكن مع كل هذا لم تنج في إفشال المفاوضات بين الطرفين.[1]

فبعد الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 زادت المنظمة من أعمالها الإجرامية، فرفضت اتفاقية إيفيان حيث تمرد الجنود الفرنسيون وبعض القادة على المواطنين الجزائريين وكذلك المؤسسات الإدارية والاقتصادية التي قاموا بتخريبها وحرقها، مما ادى إلى سقوط العديد من الضحايا لكلا الطرفين، وندد ديغول بهذه المجازر ولجأ إلى تطبيق المادة 16 لمعاقبة المجرمين والتي تنص على: "تمنح للرئيس صلاحيات خاصة تسمح له باتخاذ ما يراه ملائمًا من إجراءات في الظروف الاستثنائية".[2]

وفي 20 مارس 1962، أصدرت "O.A.S " تعليمة رقم 29 تحت قيادة الجنرال سالان إلى جميع الفرنسيون مدنيين أو عسكريون التابعين للمنظمة ملخصها ما يلي: "...القيام بالأراضي المحروقة الخراب، الدمار، إعادة الجزائر إلى ماكنت عليه في 1830، حرق العمارات العمومية، تخريب جميع المصالح الحكومية، وضع المتفجرات في الأماكن العامة"[3].

---

[1] – Olivier Dard et victor Pereira :vérités et legendes d'une « O.A.S internationale »,éditions sedia,alger,2014,p74.

[2] – تواتي دحمان: المرجع السابق، ص:212.

[3] – محمد قنطاري: عيد النصر في 19 مارس 1962، مجلة الذاكرة المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص:107.

وفي نفس اليوم قصفت ساحة الحكومة في القصبة بعدة قذائف وأودت بحياة 24 شخصا و59 جريحًا، وفي 23 مارس قامت المنظمة بتجريد بعض وحدات الجيش الفرنسي من سلاحها ولم تجد أي مقاومة وكانت تقتل كل جندي يرفض تسليم سلاحهُ.[1]

وهجوم 03 إلى 04 أفريل بحي بوفريزي وإطلاق النار على المرضى بكل برودة وتدمير العمارة التي كانوا يداوون فيها المرضى، بمادة البلاستيك ومخلفين 10 موتى و06 جرحى.[2]

وفي 02 ماي 1962، تم تفجير سيارة مفخخة من نوع بيجو (302) وضعت في مدخل الميناء الذي يدخل منه العمال، ولحسن الحظ كان العمل يبدأ على الساعة السادسة وثلاثين دقيقة صباحًا، ولولا تأخر الانفجار بعشر دقائق عن الوقت المقرر لكانت الكارثة، والأفظع من ذلك أن عصابات O.A.S كانت متخفية في العمارات المجاورة لمكان الانفجار تراقب نتائج العملية، وقد سارعت تلك العصابات إلى أطلاق النار على الأفراد اللدين نجو من الانفجار[3].

وتواصلت الأعمال الإرهابية من طرف O.A.S في العديد من المدن وخاصة الجزائر العاصمة، التي عرفت عمليات تخريبية التي مست المنشأة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الثقافية[4].

كما ركزت المنظمة على القطاع الوهراني، باعتباره عاصمة للأوروبيون فوزعت مناشير عبر المدن الغربية للجزائر، فشعار مطالبها "لا الحقيبة ولا التبوت، بل التقسيم"

---

[1] – محمد تقية: الثورة الجزائرية، المصدر الرمز المال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص:587.

[2] – حسينة حاميد: المرجع السابق، ص:95.

[3] –علي هارون: خيبة الانطلاق أو فتة صيف1962،تر: الصادق عماري ,امل فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2002، ص:

[4] – كريم مقنوش: المرجع السابق، ص263.

بينما كان شعار الجزائريين في هذه المظاهرات "الجزائر جزائرية الحقيبة أو التابوت لا للتقسيم" ومن خلال هذا تأزم الوضع وتبع عنه صراع الأوروبيون وO.A.S والجزائريين وخلف هذا الصراع ضحايا وخسائر فادحة في الأرواح، إذ تم تسجيل 110 عملية في مارس و230 عملية في شهر أفريل و763 عملية في شهر ماي[1].

وفي يوم 07 جوان تم حرق مكتبة وطنية بالجزائر العاصمة مما أسفر عن هذا العمل إتلاف 300ألف كتاب (300.000) من مختلف العلوم وأكثرها من المخطوطات النادرة، وتم تدمير المبنى تدميراً كاملا، فهذا العمل أفظع جريمة قامت بها O.A.S.[2]

كما قامت بتدمير مخابر الكيمياء والعلوم والطب ومعهد الدراسات السياسية، وحاولت بكل الوسائل حرق مصنع برلي ومما دمرته آلات نسخ جريدة صدى الجزائر.[3]

ومن الصور الوحشية لهذه المنظمة هو ما قام به بيريز في ممارسته للعنف والتعذيب للمسلمين في قاعة تحت الأرض بباب الواد، لذا تمكنت الشرطة من العثور على جثتين مغطستين في مادة الأسيد في القاعة المذكورة.[4]

ومما سبق نلاحظ أن منظمة O.A.S عملت على تدمير وقتل وتخريب الجزائر، حيث لا يمر يوم واحد دون أن تحدث فيه العشرات من العمليات الإرهابية، ومن أجل وقف إطلاق النار أعلنت ثورتها على الشعب الجزائري لكي يردوا على الأعمال الإرهابية التي تقوم بها المنظمة، وذلك يكون خرق لاتفاق وقف إطلاق النار.[5]

---

[1]– Olivier Dard et victor pereira :opcit.p :76.

[2] – محمد يوسفي: منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر: عبد الحميد بوجلة، مفر للنشر، الجزائر، 2011، ص116.

[3] – تواتي دحمان: المرجع السابق، ص:213.

[4] – أوليفي دارد: المرجع السابق، ص:76.

[5] – كريم مقنوش: المرجع السابق: ص:264.

الفصل الثالث:

الرهانات المستقبلية للحكومة المؤقتة الثالثة

المبحث الأول: من وقف القتال إلى إعلان الاستقلال.....98

المطلب الأول: تجسيد التحالف بين بلة وقيادة الأركان.....98

المطلب الثاني: التحضير لاجتماع المجلس الوطن.....100

المبحث الثاني: انعقاد مؤتمر طرابلس وتفاقم الأزمة (27 ماي-6 جوان 1962)...105

المطلب الأول: سير أشغال مؤتمر طرابلس.....105

المطلب الثاني: تفاقم الأزمة بعد مؤتمر طرابلس.....111

المبحث الثالث: الإعلان عن الاستقلال وتطور الأزمة.....118

المطلب الأول: تجديد المواجهة بين أطراف الأزمة.....119

المطلب الثاني: المكتب السياسي في مواجهة الولايات.....127

المبحث الأول: من وقف القتال إلى إعلان الاستقلال.

المطلب الأول: تجسيد التحالف بين بلة وقيادة الأركان

لم يكن لمبدأ التضامن الحكومي أي أهمية عند أحمد بن بلة ومحمد خيضر، فالأول بمجرد خروجه من السجن لم يعر أي اهتمام لكونه، نائب رئيس الحكومة كان من المفروض أن يعمل من داخلها على إصلاح الأمور فيها، وإن أمكن حتى التخفيف من حدة التوتر بينها وبين خصومها، بلا من ذلك كانت مواقفه في الفترة اللاحقة جملة من الهجمات الكلامية، وعندما أطلق سراح الخمسة يوم 19 مارس وفي اليوم التالي التقوا في سويسرا بالمفاوضين الجزائريين، قال خيضر عندما رآهم "ها هي العصابة الوسخة"، فرد عليه بن طوبال إن السلطة لكم فخذوها، وفي أول اجتماع للحكومة بكاملها يوم 22 مارس، جدد بن بلة هجومه على المركزيين فيها بوجه خاص بن خدة ودحلب ويزيد قائلاً: "أنتم المركزيون تريدون مصادرة الثورة" .[1]

في هذه الأثناء زعم بن خدة أن عزالدين وعمر أوصديق أرسلا لمكافحة ال O.A.S.، وادعى كريم ان الرائد فاسي ذهب إلى القبائل للسهر على تطبيق وقف القتال.[2]

وفي يوم 25 مارس نزل الخمسة ضيوفًا على قيادة الأركان العامة في وجدة على إثر دعوة تلقوها، دون الأخرين في الحكومة طبعًا، من العقيد بومدين، قبل الذهاب إلى مقر القيادة، طلب بوضياف وآيت أحمد ضمانات من قائد الأركان وهي أن يعامل الضيوف جميعهم على قدم المساواة، ورغم الموافقة التي أعطيت لها، قام مساعده عبد العزيز بوتفليقة والنقيب سي الحواس، اثناء تنظيم حفل الاستقبال بإعطاء الأوامر من أجل الهتاف

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص525.

[2] – نفسه، ص526.

باسم بن بلة وحده، في الخطاب الذي ألقاه هذا الأخير بالمناسبة، جدد انتقاده للحكومة ولاتفاقيات إيفيان.[1]

لم تكن زيارة الخمسة مرضية تمامًا لقيادة الأركان، فقد كان بومدين ونوابه يتمنون لو اتخذوا جميعاً موقف المعارضة للحكومة لأن ذلك كان من شأنه أن يسهل لهم عملية الاستيلاء على السلطة، فإذا بهم يكتشفون نهائيا أن الخمسة غير موحدين ويسجلون انقسامات عميقة بينهم لا سيما بين آيت أحمد وبوضياف من ناحية وبن بلة من ناحية أخرى، بحيث كان هذا الأخير وحده هو الذي تصرف وفق ما كانت تتمناه قيادة الأركان تجاه مؤسسة الحكومة هذه التي أصبحت في نظره وبكل بساطة عبارة عن بحر من الأوساخ.[2]

بالإضافة إلى الخلافات العديدة بين الحكومة وبن بلة ، شهد شهر أفريل 1962، سلسلة أخرى من المشاجرات بين الأخير من ناحية، وآيت أحمد وبوضياف من ناحية أخرى، بحيث تحدد تمامًا في نهاية الشهر خصوم بن بلة، اي كل الحكومة بما في ذلك بوضياف وآيت أحمد ما عدا خيضر وبيطاط، واصدقاءه، اي هذين الأخيرين وقيادة الأركان، كان الخلاف الأول في هذه السلسة مع بوضياف بشأن، الزيارة، قرر بن بلة أن يقوم بها إلى مصر تلبية لدعوة عبد الناصر دون علم الحكومة.[3]

كانت الحكومة متمسكة بالسهر على احترام اتفاقيات إيفيان وتطبيقها، والتصدي لهجمات بن بلة، تمثلت خطة عملها في الحيلولة دون انعقاد المجلس الوطني تفاديًا لمناقشة المستقبل، والتعرض لانتقادات خصومها أثناء هذه المناقشة في ضوء الاتفاقيات التي أبرمتها، وتفاديًا كذلك لمناقشة موضوع المؤسسات المقبلة قبل انتخاب المجلس الـــتاسيسى

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص527.

[2] – نفسه، ص528.

[3] – عار بوحوش: المرجع السابق، ص506.

لأن مناقشة هذا الموضوع تنطوي على خطر إقالتها إذا نجحت اقتراحات بن بلة وقيادة الأركان الرامية إلى تعويضها بقيادة جديدة، وهي تريد ربح الوقت بهدف الوصول إلى تقرير المصير، واستباق الجميع على إثره إلى العاصمة، لوضعهم أمام الأمر الواقع، معتمدة في ذلك على ورقتين هما دعم الولايات لها، وما كان لها من سمعة دوليًا[1].

كان بن بلة حاملاً لبرنامج مماثلاً لبرنامج قيادة الأركان، لكنه بالإضافة إلى ثلاثة مواضيع معروفة في هذا البرنامج، التصنيع والثورة الزراعية والعدالة الاجتماعية، كان يركز في هذا على العروبة والإسلام، وكان جيش الحدود، يتمتع عنده بمنزلة خاصة، باعتباره "أداة أساسية للدفاع عن الثورة، لم ينكر بن بلة وقتها أنه يريد السلطة العليا لكنه أظهر في ذلك الوقت استعداده لاقتسامها مع منافسيه من القادة التاريخيين، خاصة بوضياف وآيت أحمد، ومثلما هو الأمر بالنسبة إلى البرنامج كان بينه وبين قيادة الأركان اتفاق في مسألة القيادة، لا بد من قيادة جديدة، مكتب سياسي مثلاً، بديلة للحكومة المؤقتة إلا أنه بخلاف قيادة الأركان التي لم تعد تنتظر شيئاً من المجلس الوطني وحكمت عليه بالعجز النهائي عن حل أي مشكل، كان بن بلة ينادي بسيادة هذا المجلس ويعترف بسلطته ويدعو بإصرار إلى انعقاده.[2]

المطلب الثاني: التحضير لاجتماع المجلس الوطن

في خضم الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، كان علي منجلي يطوف على وحدات الحدود ويصيح فيها: "إن الداخل لا يمثل شيئًا إنكم أنتم المستقبل"، ومن هنا بدأ ناقوس الخطر، وبوادر الحرب الأهلية وإضعاف قدسية جيش التحرير الوطني وبطولة الشعب.

[1] – مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص208.

[2] – بلحاج: المرجع السابق: ص532.

وفي بداية شهر أفريل 1962 بدأت التحضيرات للاجتماع حيث أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات[1] مرفوقين بجميع أعضاء مجالسهم، ولأول مرة توفرت شروط الحضور الجماعي لإجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل، ورغم ما قيل فإن جدول الأعمال كان يتضمن بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقيات إيفيان.

– المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس

– تشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على هذه المرحلة الانتقالية حتى ينظم مؤتمر تقييمي.[2]

في هذه الأجواء كانت الحكومة كما راينا عاجزة عن المبادرة والعمل بصورة عادية نتيجة انقساماتها الداخلية، وكان واضحًا لدى الكثير من القيادات أنه لابد من القيام بشيء ما، كان بن بلة وخيضر وبيطاط يقولون لابد من عقد دورة المجلس الوطني، فقال بن بلة مهددًا أنه سيشهر علانية بالحكومة المؤقتة وينفصل عنها إن لم تحقق مراده، فرجوعه إذًا إلى الشرعية من خلال الاحتكام إلى المجلس الوطني الذي قال إنه سيحترم إرادته لم يمنعه من انتهاك هذه القانونية بالتمرد على حكومته، ورفض الانصياع لقرار أغلبيتها[3].

أمام هذا السؤال كانت الحكومة ترى أن الحل لا يكمن في استدعاء المجلس، وتعمل للحيلولة دون انعقاده في النهاية ولأسباب عديدة منها اقتناع الكثير بضرورة عمل شيء ما، وبفائدة المؤتمر المرتقي، وتردد الحكومة وتزايد عدد المعارضين لها توصل بن بلة في النصف الأول من ماي إلى تحقيق أغلبية[4] داخل الحكومة، مؤيدة لاقتراحه بعد أن

---

[1] – حضر المؤتمر مجالس الولايات ووزراء الحكومة المؤقتة ,اعضاء فيدرالية فرنسا وكذلك تونس والمغرب، بلغ عددهم 52 عضو، أنظر: حكيمة شتوح: المرجع السابق، ص124.

[2] – علي كافي: المصدر السابق، ص282.

[3] – صالح لحاج: المرجع السابق، ص531.

[4] – تنص المادة 13 من القانون الأساسي للجبهة (جانفي 1960) في فقرتها الثانية على أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية يستدعي لدورة طارئة بطلب من ثلثي أعضائه أو من الحكومة ، أنظر: المرجع نفسه، ص531.

قرر آيت احمد دعم موقفه المتعلق باستدعاء المجلس الوطني للقيام بوضع برنامج البلاد وتعيين قيادة جديدة مكلفة بوضع برنامج للبلاد وتعيين قيادة جديدة مكلفة بتطبيقه وتقرر أن تبدأ أشغاله يوم 27 ماي في العاصمة الليبية طرابلس وانطلقت على الفور أشغال "التحضير في الخارج، وفي الداخل أيضًا بالنسبة إلى بعض الولايات.[1]

في هذا الإطار شكلت لجنة تحت إشراف بن بلة، ضمت محمد يزيد، من الحكومة، وبن يحي ولشرف، من مكتب سياسي، ورضا مالك، مدير المجاهد ومحمد حربي رئيس المديرية المركزية بوزارة الخارجية، وعبد المالك تمام، عضو سابق بالمجلس كان قد خرج من السجن منذ مدة قصيرة، في الواقع بسبب المرض كانت مشاركة بن يحي محدودة، ومن ثم كانت العناصر الأكثر ديناميكية وإسهامًا في اللجنة هي لشرف ورضا مالك وحربي، وبحكم ما اشتهر به الثلاثة من توجهات تحديثية ويسارية، كان متوقعا أن تضع اللجنة برنامجًا يسارياً معارضًا للحكومة، لأن أعضائها لم يكونوا من الدائريين في فلك الرئيس بن خدة، وأبرز الوزراء، أعني: الباءات الثلاثة، ودحلب ولأن رئيس اللجنة كان بن بلة المعارض للحكومة، قامت اللجنة بأشغالها في مدينة الحمامات التونسية، حسب محمد حربي، لم تصل اللجنة لأقتراحات الولايات ولا مشروع[2] فيدرالية فرنسا.[3]

ويقول كافي في هذا الموضوع: " والغريب والجدير بالتسجيل تاريخيا وفي هذه الظروف الحاسمة، أرسلت هيئة الأركان العامة إلى الولاية الثانية بعض الضباط[4] لاحتلالها، ولا داعي لذكر أسمائهم "

---

[1] – عمار بوحوش: المرجع السابق، ص507

[2] – قدمت فيدرالية فرنسا اثناء الدورة إلى أعضاء المجلس مشروع برنامج تميز بسياسته المتشددة بالمقارنة مع برنامج الحمامات، وكان بن بلة شديد الارتياب تجاه ذلك النص الذي اعتبره مشروعًا مضادً للشرعية، قدم بإيعاز من بوضياف الذي كان معروفًا بتعيينه في فيدرالية فرنسا، أنظر شتواح: المرجع السابق.

[3] – بلحاج، المرجع السابق، ص533.

[4] – هم النقيبان شادلي بن جديد والهاشمي هجرس والملازمان محمد عطايلية ومحمد الطالح بشيش، وكلهم أوقفوا بأمر من قيادة الولاية الثانية، أنظر: بلحاج، ص534.

– ماذا دهاكم؟ أجننتم؟ انسيتم أن الولاية الثانية هي ولايتكم؟

– فقال أحدهم:

– لدينا أوامر من هيئة الأركان العامة باحتلال الولاية.

– فقال صالح بنديرة

–أين كنتم عندما كنا في أمس الحاجة إليكم؟

– ولهذا وتماشيا مع مواقفها، مع مباديء الثورة وروح أول نوفمبر عقد وفد الولاية الثانية بقيادة بوبنديرة اجتماعا ضم جميع إطارات الولاية لتحديد موقف حول المحاور الأتية:

– لابد من المصادقة على اتفاقيات إيفيان حيث أن المطالب الأساسية للثورة الجزائرية معترف لها علنا وبوضوح في هذه الاتفاقيات وهي السيادة الوطنية ووحدة التراب ووحدة الشعب.

– المؤسسات التي أنشأتها الثورة، أي المجلس الوطني للثورة الجزائرية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يجب الإبقاء عليها بعد الاستقلال ولمدة تحدد، يتم بعدها تنظيم مؤتمر حقيقي للتقييم وضبط الخطوط العريضة للسياسة المستقبلية للأمة[1].

كان العمل باتجاه هذه الولاية أمرًا في غاية الأهمية بالنسبة إلى هيئة الأركان، من حيث الموقع الجغرافي، كان المتوقع أن يواجه جيش الحدود مشاكل الانتشار في شرق البلاد مباشرة بعد دخوله في حالة مقاومة الولاية الثانية والحال أن الانقسامات كانت قد دبت في صفوف قيادة هذه الولاية بعد انحياز الرائدين لعربي براجم ورابح بلوصيف لقيادة الأركان، وكان على هذه أن تعمل لتعميق الخلاقات في صفوفها وإضعاف معارضتها فبادرت بإرسال مجموعة من ضباطها ضمن هذا المنظور، لتدعيم مواقع الهيئة والتشهير بالحكومة[2].

[1] – علي كافي: المصدر السابق، ص286.

[2] –زهير احدادن: المرجع السابق، ص534.

وفي هذا الإطار أي من اجل التحضير للمجلس الوطني والتصدي لمطامع هيئة الأركان في الولاية، بادرت قيادة هذه الأخيرة بعقد جمعية طارئة موسعة شارك فيها قادة كل الأقسام وإطارات الولاية واتخذت فيها سلسلة من القرارات أهمها المصادقة على اتفاقيات إيفيان واحترام المؤسسات التي أنشأتها الثورة، وبعد هذا الاجتماع وقبل الانطلاق نحو تونس ومنها إلى طرابلس للمشاركة في المؤتمر، اتصل قائد الولاية الثانية بوبنديرة بقيادة الولايات الأولى والثانية والرابعة، على التوالي طاهر زبيري، ومحند والحاج والعقيد سي حسان، من اجل التنسيق بين مواقفهم وتحديد تصورات مشتركة للدفاع عنها في طرابلس، وحث زملاءه على المشاركة في المؤتمر، خاصة قائد الرابعة الذي أطلعه على نيته في التغييب عن الموعد، تبين بعد ذلك أن الولاية الرابعة لم تذهب فعلا إلى طرابلس، وأنها فوضت الرائد احمد بن الشريف الذي استخدم أصواتها لصالح بن بلة بطريقة مخالفة أيضًا لإرادة محند والحاج ونوابه، أما العقيد زبيري الذي كان في اتصاله مع بوبنديرة قد أبدى تأييده لموقف المعارضة من قيادة الأركان فاتضح أنه غير موقفه قبل وصوله إلى طرابلس وأعلن انضمامه إلى بن بلة وإليها[1].

[1] – زهير احدادن: المرجع السابق، ص535.

المبحث الثاني: انعقاد مؤتمر طرابلس وتفاقم الأزمة (27 ماي-6 جوان 1962)

المطلب الأول: سير أشغال مؤتمر طرابلس

بدأت أشغال الدورة يوم 27 ماي 1962، في مدينة طرابلس بليبيا في فندق المهاري في ظروف أمنية جيدة، وشارك جميع الأعضاء بعد إطلاق السجناء الخمسة، وصار في مقدور الولايات أن ترسل ممثليها إلى طرابلس[1].

كما تمحورت أعمال هذه الدورة حول نقطتين رئيسيتين وهما:

1- تحديد برنامج لجبهة التحرير ولمستقبل الدولة الجزائرية: جاء في هذا الميثاق ليحدد معالم الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وطبيعة نظام الحكم فيها، مكون من 59 صفحة موزعة على ثلاث محاور رئيسية:[2]

أ- صورة مجملة عن الوضعية الجزائرية:

تحدث فيها عن أوضاع الجزائر منذ تاريخ احتلالها، كما ركزوا فيها عن السياسة الاستعمارية والسيطرة، ثم على حركة التحرير الوطني وختم هذا المحور بذكر المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية وهي تحقيق الديمقراطية والامتداد الشعبي وتكوين قيادة واعية وبناء ثقافة جديدة[3].

ب- لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية:

جاء في هذا المحور عن اقتصاد الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وانعكاسه على الأوضاع الاجتماعية للجزائريين، ثم تطرق إلى مباديء السياسة الاقتصادية المتمثلة في مواجهة الهيمنة الأجنبية والليبرالية الاقتصادية والاعتماد على التخطيط وإشراك العمال

---

[1] - علي كافي: المصدرالسابق، ص286.

[2] - بلحاج صالح: أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2006، ص103.

[3] - علي هارون: المصدر السابق، ص64.

كما تكلم عن المهام الاقتصادية للثورة الديمقراطية الشعبية وتطور المنشأت التي تشمل الطرق ووسائل النقل، والثروات المعدنية والطاقة والاهتمام بالصناعة، كل هذه الاستراتيجية الاقتصادية من أجل تحقيق المطامع الاجتماعية للجماهير المتمثلة في رفع مستوى المعيشة وتطور الثقافة الوطنية، ومجانية العلاج وترقية دور المرأة في المجتمع[1].

أما السياسة الخارجية فستكون مبنية على محاربة الاستعمار والإمبريالية ودعم حركات النضال من اجل التعاون الدولي لتحقيق السلام والمساواة والاحترام المتبادل[2].

ج-ملحق خاص بالحزب:

الحزب هو الهيئة التي ستشرف على تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية تم التطرق إلى تطوير جبهة التحرير الوطني وعلاقتها بالدولة و المنظمات الجماهيرية الشبانية، الطلابية، النقابية بالإضافة إلى جيش التحرير الوطني.[3] ومن خلال تتبعنا لميثاق طرابلس يظهر لنا يسارية هذا الميثاق الذي جسدتها توجهات دائرة ضيقة من قيادة جبهة التحرير الوطني لا سيما مصطفى لشرف ورضا مالك ومحمد حربي وبقدر أقل بن يحي، وتم إدراج مصطلح الاشتراكية بطلب من علي هارون، ويتبين ذلك ايضا من خلال تفسير الأحداث على اساس طبقي مركزين على فئة العمال والفلاحين ونبذ الطبقة البرجوازية والنظام الاقطاعي[4].

وتم الـــاكيد ايضا على مواجهة الإمبريالية في رسم السياسة الخارجية للجزائر، وتقوية العلاقة مع الدول الاشتراكية وتغليب الملكية العمومية واعتماد سياسة التأميم في المجال الاقتصادي بالإضافة إلى فصل نهضة الأمة عن الإسلام مع الاقرار بالانتماء إلى

[1] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص159.

[2] – علي كافي: المصدر السابق، ص:287.

[3] – بلحاج صالح:ازمات جبهة التحرير الوطني. المرجع السابق، ص104.

[4] – عباس محمد: اغتيال حلم، احاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2003، ص205.

الحضارة الإسلامية التي أثرت في تاريخ البشرية ككل[1].

كما تم إقرار سياسة الحزب الواحد وكان ذلك بطلب من بن بلة وهذه الطريقة في ممارسة السياسة لم يتعود عليها الشعب الجزائري الذي مارس التعددية وهو تحت السيطرة الاستعمارية ولم يكن توحيد تيارات الحركة الوطنية تحت غطاء جبهة التحرير الوطني إلا من أجل استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال[2].

وتم التصويت بالإجماع على هذا المشروع مع إقرار بعض التعديلات البسيطة، على الرغم من انه لا يتطابق مع توجهات وأفكار كثيرة من الأعضاء.[3]

2- اختيار أجهزة السلطة السياسية أو تشكيل قيادة عليا للثورة باسم "المكتب السياسي":

بتعيين أعضاء المكتب السياسي، القيادة الجديدة للثورة ولهذا تم تشكيل لجنة مكونة من محد الصديق بن يحي[4] والحاج بن علا وعمر بوداود وقادي بوبكر، لسبر آراء المشاركين واقتراح قائمة يمكن أن تنال ثقة ثلثي الأعضاء.

ومن خلال سبر الآراء تم اقتراح قائمتين:

-قائمة بن بلة: مكونة من سبعة أعضاء وهم السجناء الخمس الذين كانوا لمدة طويلة في السجن، ومحمدي السعيد[5] والحاج بن علاء، ونلاحظ أنها كانت إقصائية لأنصار

---

[1] – علي هارون: المصدر السابق: ص65.

[2] – Boudaoud omar :du PPa au FLNmemoire d'un conbattant,ed casbah.alger,2007,p232.

[3] – صالح بلحاج: ازمات جبهة التحرير الوطني .المرجع السابق، ص:547.

[4] –ولد في جيجل يوم 3 جانفي 1932، ناضل في حزب الشعب كان في صف المركزيين كما كان عضو في المجلس الوطني للثورة، عضو في الوفد الجزائري لمفاوضات لي روس وإيفيان الثانية، ثم وزير التعليم العالي والبحث العمي (1970)، وعضو في مكتب السياسة لجبهة التحرير، توفي في 03 ماي 1982، أنظر رضا مالك: مصدر سابق، ص378.

[5] – احد نواب كريم بلقاسم، قائد الولاية الثالثة (1956-1957) مسؤول قيادة العمليات العسكرية الشرقية، ايد كيرم في اجتماع العقداء 1959، كما كان وزير المجاهدين، أنظر: رضا مالك، مصدر سابق، ص:380.

الحكومة المؤقتة باستبعادها لشخصيات كان لها دور كبير في قيادة الثورة كالباءات الثلاث واحتوائها على شخصيات ليس لها وزن سياسي مثل بن علاء ومحمدي السعيد بالمقارنة مع رئيس الحكومة بن خدة مثلا[1].

ونلاحظ أيضا أن بن بلة باقتراحه بوضياف وآيت أحمد ضمن قائمته هو محاولة لإقصائهما بطريقة ذكية من خلال إبقائهما كأقلية لأن باقي الأعضاء محسوبين على بن بلة وقد تفطنا لذلك ورفضا الدخول في هذا المكتب وأرجع بوضياف ذلك إلى رغبته في أن يكون المكتب السياسي أوسع عددًا وأحسن تمثيلاً وأكثر كفاءة.[2]

أما القائمة الثانية كان على رأسها كريم بلقاسم، مكونة من تسعة أعضاء وهم السجناء الخمسة والباءات الثلاث وسعد دحلب، نلاحظ أن هذه القائمة لم تقص شخصيات بشكل الذي كانت عليه القائمة الأولى وحاول أصحابها أن تكون ممثلة لجميع الأطراف إلا أنها سعت لتكريس الأغلبية للحكومة المؤقتة الشيء الذي لا يمكن لبن بلة وأنصاره القيام يه.

واصلت اللجنة عملها ولم تحصل أثناء المشاورات أي قائمة على أغلبية الثلاثين اللازمة[3].

وفي يوم 4 جوان دعى المؤتمرون إلى جلسة عامة استهلها مقرر اللجنة الصديق بن يحي قائلا: "لقد استمعنا إلى آراء كل الأعضاء في المجلس، في ضوء هذه الآراء حاولنا أن نعرض على الاقتراع قائمة من شأنها أن تحصل على أغلبية الثلثين ومقبولة من الإخوة اللذين سيشكلونها وانه لمن واجبنا الأليم أن نخبركم أننا قد أخفقنا في مهمتنا وعليه فنحن نقترح عليكم ودون أن نفتح اي نقاش تعيين لجنة أخرى"[4]

---

[1] – علي كافي: المصدر السابق، ص288.

[2] – بلحاج صالح: ازمات جبهة التحرير الوطني. المرجع السابق، ص103.

[3] – علي هارون: المصدر السابق، ص:66.

[4] – المصدر نفسه، ص67

ولم تنل قائمة رضا الاغلبية المطلوبة ولم يعرف احد عدد الاصوات التي كانت ستحصل عليها كل واحد منها.فوقع الانسداد وعلقت الجلسات لتشاور أي للعمل من اجل الحصول على المزيد من الاصوات.

وبعد تعليق الجلسات العامة، ظهرت مساعي للتوفيق والمصالحة بين الجميع، أهمها محاولة تمت تحت إشراف مكتب المجلس حيث قام اعضاءه، بعقد اجتماع تشاوري غير رسمي حضره حوالي 22 عضوا في المجلس من ممثلي الولايات وبعض الأعضاء في الحكومة ومندوبي فيدراليات فرنسا وتونس والمغرب، بهدف إيجاد تسوية مرضية للجميع، تسمح بالخروج من الانسداد واستئناف الأشغال وتفادي الانفجار[1].

واتفقوا على صيغة تتمثل في مكتب سياسي من سبعة أعضاء بالتشكيلة التي اقترحها بن بلة ماعدا إحلال كريم محل محمدي السعيد وكلفوا كافي أن يقدم الاقتراح باسمهم لبن بلة[2].

وقد قبل بن بلة بالاقتراح ثم تراجع بعد تدخل رابح بلوصيف الذي قال لبن بلة "لاتكن واهما لقد اتفقوا عليك" ومنهم من رأى أن تراجع بن بلة جاء نتيجة ضغوط هيئة الأركان العامة التي كانت ترفض وجود كريم في المكتب السياسي.[3]

في يوم 05 جوان عادوا إلى الجلسة العامة، وانطلق نقاش ساخن منذ البداية حول قضية الوكالات، فطلب العقيد الزبيري أن تسجل له وكالات ثلاثة رواد، من مجلس الولاية الأولى تطبيقا للنظام الداخلي رفض مكتب المجلس تصحيح تلك الوكالات لأن زبيري لم يكن حائزًا لتفويض مكتوب بهذا الشأن كما ينص عليه القانون الأساسي للجبهة، وثار نزاع بين المكتب من ناحية وزبيري وبن بلة من ناحية ثانية[4].

---

[1] – عباس محمد: المرجع السابق، ص206.

[2] – الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص276.

[3] – محمد حربي: المصدر السابق، ص270.

[4] – علي كافي: المصدر السابق، ص291.

زبيري يؤكد أنه سيصوت بأسماء الغائبين وبن بلة يدعمه ثم تدخل بن خدة لدعم مكتب المجلس فصارت المواجهة بينه وبين بن بلة، وبدأ بن بلة بسب وشتم رئيس الحكومة، فرد عليه صالح بوبندير بنفس الشتائم، كما اتهم بن طوبال بن بلة بنشر الدسائس، وانتشرت الفوضى وبدأ أعضاء هيئة الأركان العامة بتوجيه الاتهامات إلى الحكومة ولم يبقى أمام رئيس الجلسة عمر بوداود[1] إلا رفعها، خوفًا من أن تأخذ الأمور منحى خطير لأن بعضهم كان مسلحًا[2].

وفي اليوم الموالي غادر بن خدة طرابلس عائدا إلى تونس، من دون إشعار مكتب المجلس، وتبعه بعد ذلك كريم وبوصوف والوزراء غير المؤيدين لبن بلة، باستثناء آيت أحمد وأعضاء آخرون عادوا إلى تونس وفرنسا[3].

وبعد رحيل بن خدة، قام بن بلة ومن بقي معه بتحرير محضر عاينوا فيه عجز الحكومة وامضاه فيما يبدو 39 عضو، تبين فيما بعد أن ثلاثين منهم فقط كانوا مناصرين لبن بلة، لأن التسعة الأخرين احتجوا على التوقيعات التي وضعت بأسمائهم قائلين إنهم لو كانوا حاضرين لما صوتوا على ذلك الذي سمي لاحقاً "محضر قصور" وشكل الأساس القانوني لجماعة بن بلة في الحالات التي رأى فيها ضرورة الحديث على مساندة قانونية لدعم تصرفاتها السياسية[4].

برر بن خدة فيما بعد مغادرة طرابلس فقال: "مراوحة المجلس الوطني وعجزه عن تعيين مكتب سياسي وانعدام سلطة مركزية، كل هذا أقنعني أنه كان من الأفضل الاحتفاظ

---

[1] – هو مناضل جزائري انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري ألقى عليه القبض في 1945 ثم اطلق سراحه بعد صدور العفو العام في 1946، يعتبر أحد مناضلي منطقة القبائل، بعدها انتقل إلى فرنسا والتحق مباشرة بجبهة التحرير ثم عضو في المجلس الوطني للثورة عام 1959، انظر: رضا مالك: المصدر السابق، ص367.

[2] – بلحاج صالح: ازمات جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، 550.

[3] – بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر،ط1، 2004، ص179.

[4] – علي هارون: المصدر السابق، ص68.

بالحكومة المؤقتة، على الأقل إلى غاية الاستقلال لأنها رغم نواقصها كانت تحظى بسمعة عظيمة، لهذه الأسباب بادرت بالعودة إلى تونس لاستئناف مسؤولياتي"[1].

هكذا انتهى الاجتماع الذي سمي "مؤتمر طرابلس" فهو ليس مؤتمر بأي مقياس، فالوثيقة التي جرت المصادقة عليها كانوا يعلمون أنهم مختلفون حولها، حتى إن الكثير من اعضاء المجلس لم يكونوا قد كلفوا نفوسهم عناء قراءتها.[2]

بالفعل لم تكن القيادة في مستوى التحديات والمشاكل الناجمة عن الحرب، ولا في مستوى التقدير كان للثورة الجزائرية في أنحاء مختلفة من العالم.[3]

فكان مؤتمر طرابلس إذن معرض للسب والشتم والتجريح واستعراض العضلات، ومع ذلك سيظل الحديث جاريا عن المؤتمر وعن المكتب السياسي المنتخب في طرابلس لتخليد لقاء لم يتمم أشغاله ولم يتخذ أي قرار، وانتهى بأسوء مما بدأ به.[4]

المطلب الثاني: تفاقم الأزمة بعد مؤتمر طرابلس

بعد انتهاء أشغال المؤتمر دون الاتفاق بدأت مرحلة أخرى من الصراع على السلطة اتسمت بتطبيق سياسة الهروب إلى الأمام وفرض الأمر الواقع واستثمار كل طرف في أخطاء الطرف الأخر.[5]

1-الاتفاق بين الهيئة التنفيذية المؤقتة ومنظمة الجيش السري:اشتدت هجمات منظمة الجيش السري خلال المرحلة الانتقالية بالشكل الذي أصبح يعرقل عمل الهيئة التنفيذية، وأمام بساطة إمكانية هذه الأخيرة لا سيما على المستوى العسكري لم يكن هناك حل سوى

[1] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص88.

[2] – علي كافي : المصدر السابق: ص292.

[3] – صالح بلحاج: ازمات جبهة التحرير الوطني .المرجع السابق، ص551.

[4] – عباس محمد: المرجع السابق: ص207.

[5] – مالك رضا: المصدر السابق: ص328.

التفاوض مع هذه المنظمة والخروج باتفاق سياسي ومن هذا المنطلق جرت عدة لقاءات بين الطرفين[1].

وفي يوم 07 جوان وصل إلى طرابلس عبد الرحمان فارس[2] وشوقي مصطفاوي ومحمد بن تفتيفة من الهيئة التنفيذية المؤقتة، كانت مهمة الوفد امتدادًا لاتصالات عديدة تمت من قبل بين فارس وزعيم منظمة الجيش السري جاك سوزيني، بفضل وساطة الليبرالي جاك شوفالي(Jacques chevallier) في منزله بهدف التوصل إلى اتفاق بين المنظمة والجبهة.

وكان السفر إلى طرابلس بغرض الحصول على الموافقة من الحكومة لإبرام الاتفاق، كان بن خدة وغالبية الوزراء قد غادرو طرابلس فأثار فارس الموضوع مع بن بلة وخيضر ومحمدي السعيد، حاول بن بلة الامتناع عن إظهار موقفه في الموضوع، وعندما ألح عليه مصطفاوي قال: "نحن هنا أقلية الأغلبية في تونس ولها أن تتخذ القرار"، فقال مصطفاوي: "وإذا حصلنا على تعليمات من هذه الأغلبية"، فأجاب بن بلة: "نحن داخل الحكومة متضامنون وعندما تتخذ الأغلبية موقفا، فإنه يلزم الحكومة بكاملها".[3]

في اليوم الموالي غادر مصطفاي ورفقائه طرابلس متجهين إلى تونس واجتمعوا أعضاء الحكومة المؤقتة من أجل شرح موقف فارس ومصطفاي، فكان موقفهم داعمًا

[1] – تواتي دحمان: المرجع السابق، ص 215.

[2] – ولد في بجاية في 30 جانفي 1911، انتخب في المجلس التأسيس عام 1949، ترأس المجلس في الجنوب الجزائري عام 1953، ثم استقر منذ 1956 بفرنسا، لكن اعتقلته الشرطة الفرنسية عام 1960 ثم اطلق سراحه بعد إعلان وقف القتال، عين أثناء المرحلة الانتقالية على راس الهيئة التنفيذية، ثم عام 1962 سلم منصبه إلى فرحات عباس كريس مؤقت ، توفي في 13 ماي 1991 بزموري، أنظر رضا مالك: مصدر سابق، ص379.

[3] – تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري الفرنسي، وزارة الثقافة، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص:266.

لإيقاف المجازر بشرط عدم المساس باتفاقيات إيفيان وعدم قبول أي تنازل يمكن أن يفسر في هذا الاتجاه.[1]

وفي يوم 10 جوان عاد أعضاء الهيئة التنفيذية إلى روشي نوار في بومرداس مصحوبين بكريم بلقاسم الذي انطلق مباشرة نحو القبائل التي لم يراها منذ شهر مارس 1957، كان بوضياف وقتها في سويسرا من أجل العلاج، فأرسل إليه كريم مبعوث ليلتحق به في الجزائر.[2]

كان الوزيران كبقية اعضاء الحكومة، ممنوعين من الدخول إلى الجزائر قبل إعلان الاستقلال، لكن الحكومة المؤقتة كانت قد طلبت في منتصف ماي الماضي من السلطات الفرنسية السماح بالدخول ثلاثة وزراء للمساهمة في السهر على تطبيق اتفاقيات ايفيان وبعد أيام من اتفاق 17 جوان عارض أحمد بن بلة ومحمد خيدر ومحمد السعيد الاتفاق وصرحوا بأن الحكومة ليس من حقها إبرام مثل هذه التسوية.[3]

محاولين استغلال الموقف لضرب الحكومة المؤقتة، وجاء رد هذه الأخيرة من القاهرة يوم 18 جوان على لسان حسين آيت أحمد بأن الحكومة لا علاقة لها بذلك الاتفاق، ورد رئيس الحكومة بن يوسف بن خدة على اسئلة الصحافيين أنه لا يستطيع اتخاذ اي موقف قبل حصوله على نص الاتفاق، والملاحظ أنها إجابة سياسية حاول من خلالها بن خدة الدفاع عن الحكومة من المزايدات السياسية التي أطلقها أحمد بن بلة وانصاره وفي نفس الوقت لم ينف صلة الحكومة بهذا الاتفاق، واصدر في اليوم الموالي بيان صحفي جاء فيه:

---

[1] – عبد الرحمان فارس: الحقيقة المرة مذكرات سياسية (1945–1956)، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر الجزائر، ص164.

[2] – أوليفي دارد: المرجع السابق، ص247.

[3] – تواتي دحمان: المرجع السابق، ص279.

"الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تم انشاءها بالاتفاق بين الحكومة المؤقتة والحكومة الفرنسية مهمتها خلال المرحلة الانتقالية هي حفظ الأمن وإيجاد الظروف المادية والمعنوية من أجل السير الحسن لتقرير المصير يوم 01 جويلية المقبل، وفي هذا الإطار لها سلطة اتخاذ القرارات المناسبة."[1]

وحسب بن خدة دائما فقد قامت وكالة الأخبار الفرنسية بتحريف مضمون بيانه بشكل الذي فهم على أنه إدانة للاتفاق بين الهيئة التنفيذية ومنظمة الجيش السري.[2]

وفي يوم 27 جوان 1962، استقال عبد الرحمان فارس ومجموعة جبهة التحرير الوطني من الهيئة التنفيذية المؤقتة، وبررّت ذلك بحملة الاستنكار والتهديد من طرف وزراء الحكومة المؤقتة وتردد الحكومة في إنشاء هيئة التنسيق بين الولايات.[3]

كان عبد السلام بلعيد في تندوف في مهمة لتنظيم استفتاء تقرير المصير والوقوف على التحركات المغربية الرامية إلى فصل المنطقة عن التراب الوطني، وعند عودته واطلاعه على الأوضاع رفض الاستقالة بحجة أن موعد استفتاء تقرير المصير على الأبواب. وبعد ذلك رفض وتراجع عبد الرحمان فارس عن الاستقالة ورفضت استقالة باقي الأعضاء من طرف الحكومة المؤقتة واستمرت الهيئة في ممارسة مهامها إلى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية في سبتمبر 1962.[4]

ونلاحظ من خلال هذه الأزمة حجم الهوة التي كانت بين طرفي الصراع إلى درجة استغلال اتفاق ساهم بشكل كبير في حقن دماء الجزائريين خلال المرحلة الانتقالية، ولولا

[1] – بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص31.

[2] – رضا مالك: المصدر السابق، ص:229.

[3] – تواتي دحمان: المرجع السابق، ص280.

[4] – عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص165.

تراجع مجموعة جبهة التحرير الوطني عن الاستقالة من الهيئة التنفيذية لدخلت الجزائر في أزمة كبيرة بالأخص أن استفتاء تقرير المصير على الأبواب.[1]

2-اجتماع زمورة وعزل قيادة الأركان العامة:

يعتبر اجتماع زمورة ثمرة تنسيق بين الولايات المناهضة لهيئة الأركان العامة وتحالفها مع بن بلة، انعقد يومي 24-25 جوان 1962 في زمورة وحضرته الولايات الثانية والثالثة والرابعة والمنطقة المستقلة للجزائر وفيدرالية فرنسا[2]. بينما رفضت الدعوة الولايتان الأولى والسادسة وتذرع قائد الولاية الخامسة العقيد عثمان ببرنامج عمل مكثف.

ونرى أن سبب عدم مشاركة هذه الولايات يرجع إلى تأكد تحالفها مع هيئة الأركان العامة التي كانت متأكدة بأن قرارات هذا الاجتماع لن تكون في صالحها خاصة بعد دعم خصومه لهذا الاجتماع وهما كريم بلقاسم ومحمد بوضياف.[3]

قررت الولايات المشاركة في الاجتماع عدم التصرف بصورة انفرادية وشكلت لجنة تنسيق بين الولايات اسندت إلى نفسها مهمة إعداد القوائم الخاصة بالمرشحين للمجلس الوطني التأسيسي وتنظيم إدماج وحدات جيش التحرير المرابطة في الحدود ضمن الولايات التابعة لها، وتحديد الشروط اللازمة للمشاركة في المؤتمر الوطني المقبل للجبهة، ومن أجل مقاومة الأعمال التي تقوم بها قيادة الاركان أعلنت اللجنة حالة الطوارئ في أقاليم الولايات المشاركة.[4]

عندما ننظر إلى هذه الصلاحيات نلاحظ أن تقدير المجتمعين لقوتهم كان منطويا على قدر غير يسير في المبالغة.

---

[1] – بلحاج صالح: ازمات جبهة التحرير الوطني. المرجع السابق، ص:558.

[2] – الولاية الثانية بقيادة صالح بوبندير والولاية الثالثة بقيادة محند أولحاج والولاية الرابعة بقيادة يوسف الخطيب، ومنطقة الجزائر المستقلة بقيادة الرائد عز الدين وفيدرالية فرنسا بقيادة عمار بوداود.

[3] – محمد حربي: المصدر السابق، ص286.

[4] – بلحاج صالح: مرجع سابق، ص123.

كما كان جدول أعمال هذا الاجتماع يدور حول الوضع الذي آلت إليه الجزائر عشية الاستقلال وتطور الأزمة خلال وبعد مؤتمر طرابلس، تم توجيه انتقادات إلى كل من الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة، فالأولى أعيب عليها انقسامها وضعفها وافتقارها لسلطة القرار واتهمت الثانية بالتمرد.[1]

تحدث المجتمعون في زمورة عن موقف الحياد إزاء جميع الأعضاء في الحكومة، في الواقع لم يكن ذلك صحيحا لأن معارضتهم للوزراء المتحالفين مع هيئة الأركان كانت واضحة، فقد كان عزالدين في العاصمة مناوئًا لبن بلة وكانت الولايتان الثانية والثالثة مرتبطين على التوالي ببن طوبال وكريم، وبالتالي كانتا ضد بن بلة وانصاره في الحكومة، بالنسبة إلى الولاية الرابعة اختلف الأمر، إذ يمكن القول إن موقف الحياد المعلن كان له معنى عندها بدليل مواقفها اللاحقة[2].

لم تشارك في استقبال الحكومة عند دخولها يوم 03 جويلية ومنعت رئيسها بن خدة من عقد التجمعات التي أراد تنشيطها في مناطقها أما في الطرف المقابل عند قيادة الأركان فكان الاجتماع زمورة سببا آخر لتصعيد الأزمة[3].

في اليوم التالي من اجتماع زمورة حمل الرائد عزالدين والرائد حميمي والدكتور سعيد حرموش وعمر بوداود قرارات الاجتماع وذهبوا إلى تونس للاطلاع الحكومة عليها، كانت هذه الأثناء فكرة القيام بعزل قيادة الأركان واردة عند بعض الوزراء وخارج الحكومة.

كان الرائد عزالدين قد طرحها صراحة في الواقع، جاء ذلك منسجمًا مع موقف الحاضرين في زمورة الذين تحدثوا عن قيادة الأركان السابقة وذكروا بأنها مستقلة منذ

---

[1]– gilbert meynier :histoire interieire du FLN 1954-1962,casbah editions.alger.2003.p661.

[2] – بلحاج صالح: المرجع السابق، ص123.

[3] – محمد حربي: المصدر السابق، ص343.

سبتمبر 1961، في اليوم نفسه انعقد بتونس اجتماع للحكومة وفي جدول أعماله نقطتان هما: مقررات اجتماع زمورة ومسألة قيادة الأركان.[1]

فكان التوتر شديدًا حول النقطة الأولى وأشد حول الثانية، وافق بوضياف وآيت أحمد على قرارات زمورة، وعارضها صراحة بن بلة وخيضر، أما فيما يتعلق بقيادة الأركان فكان بن خدة يريد عزلها، وكانت الأغلبية أيضا مؤيدة له، أما بن بلة وخيضر فثار غضبهما بحيث غادر الأول القاعة، وأدان الثاني العزل وقدم استقالته احتجاجًا عليه، يوم 27 جوان، غادر خيضر تونس إلى الرباط ليثبت للحكومة أن لن يخطو بعد ذلك اليوم خطوة واحدة معها، ويوم 28 فعل مثله بن بلة فقفز فجأة إلى طائرة مصرية حملته إلى بنغازي في طريقه إلى القاهرة.[2]

وبرر بن بلة فيما بعد صرفه فذا قائلا إنه علم أن الحكومة التونسية ستقوم باعتقاله بناء على طلب من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهو احتمال ضئيل لأنه لم يكن من مصلحة الحكومة أن تجازف بإجراء كهذا نظرًا لموقفها الضعيف في جو الأزمة التي كانت تعيشها."[3]

في الواقع بحكم المواقف السابقة لخيضر وبن بلة لا بد أنهما كانا على ألاقل منذ مؤتمر طرابلس ينتظرون أول فرصة لإعلان انسحابهم مع الحكومة، ثم جاء اجتماع زمورة وقرر عزل قيادة الأركان فتحقق المنتظر وأعلنا انفصالهما عم مؤسسة لم تعد لها أي شرعية في نظرهما، وكانت تعيش الربع الأخير من عمرها.[4]

---

[1]-gilbert meynier:opcit.p662.

[2] – محمد حربي: الصدر السابق، ص:344

[3]– Boudaoud omar.duPPA. au FLN.opcit.p233

[4] – محمد حربي: المصدر نفسه، ص:343.

المبحث الثالث: الإعلان عن الاستقلال وتطور الأزمة

بعد استفتاء تقرير المصير يوم الفاتح من جويلية، تم الإعلان عن الاستقلال يوم 03 جويلية، وفي يوم 05 جويلية جرت الاحتفالات الرسمية بهذا النصر العظيم بسيدي فرج، تعبيرا عن الاحتلال الذي بدأ من هذه المنطقة قبل قرن ونيف[1].

وفي خضم الاحتفالات الشعبية الصاخبة بهذا النصر الكبير، كانت القوى المتصارعة على الشرعية تستعد للمواجهة وللبحث عن الدعم الخارجي، حيث تمكن أحمد بن بلة من الحصول على وعد بتقديم مساعدات عسكرية من مصر[2].

ومن جهته بعث بن خدة برسالة إلى رئيس الحكومة الليبية محمد عثمان الصيد، يطالبه بتسليم الأسلحة الخاصة بالثورة الجزائرية، وخوفًا من نشوب حرب أهلية جزائرية ووفاءًا للوعد المقدم لبن بلة رفض عثمان الصيد تلبية هذا الطلب، كما عرض ملك الأردن على بن خدة مساعدات عسكرية، لكنه رفضها مخافة أن يقحم البلاد في صراع الحرب الباردة، نظرًا لارتباط الحكم الهاشمي بالأنغلوأمريكيين وسعى بن بلة وبومدين للبحث عن مساعدة عبد الناصر والاتحاد السوفياتي، كما أن جميع وزراء حكومة بن خدة كانوا ضج المواجهة العسكرية، ما عدا كريم بلقاسم وبوضياف الذين صمما على ذلك.[3]

---

[1] – علي هارون: المصدر السابق، ص84.

[2] – تحصل بن بلة على هذه الموافقة بعد لقاء سري جمعه بعبد الناصر دون استشارة علي كافي رئيس البعثة الدبلوماسية آنذاك، وعندما اطلع هذا الاخير على الأمر سارع إلى الرئيس عبد الناصر يطلب منه التراجع عن هذا القرار، أنظر : علي كافي، مصدر سابق، ص294/293.

[3] – حكيمة شتواح: المرجع السابق، ص139.

المطلب الأول: تجديد المواجهة بين أطراف الأزمة

1/المساعي الأخيرة للتسوية:

على صعيد التحركات والمساعي السياسية شهدت الأسابيع الثلاثة الأولى من جويلية بعض المحاولات الفاشلة للتوصل إلى تسويةـ تمت إحداهما يوم 02 جويلية وقام بها الرئيس المصري عبد الناصر الذي نصح بن بلة أن يدخل مع الحكومة المؤقتة إلى الجزائر وهو ما رفضه بن بلة رفضًا قاطعًا ما دامت الحكومة لم تجمد قررتها المتعلق بعزل قيادة الأركان.[1]

كانت لوساطة عبد الناصر خلفيات حيث كان الرئيس المصري مطلعًا على الموقف من الساحة الجزائرية بعد مؤتمر طرابلس، وكان بالطبع مؤيدا لبن بلة، لكن مبادرته في ذلك الوقت عبرت عن رغبته في عدم التسرع بإحداث القطيعة مع الحكومة المؤقتة التي لم يكن فشلها قد صار أمراً واقعًا بصورة نهائية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أراد جمال عبد الناصر الحفاظ على حظوظ مفضلة لبن بلة للوصول للسلطة لأن بقائه في الخارج ذكره بمصير صالح بن يوسف التونسي فيما لو نجح خصومه[2].

كما قامت لجنة التنسيق بين الولايات المشكلة من زمورة، بمحاولة أخرى، إذ واصلت تحركاتها في إطار ما اتفق عليه يوم 26 جوان فأجريت مشاورات وقررت عقد اجتماع يوم 06 جويلية بالولاية الرابعة، وكلف الضابطان يوسف بولخروف من الرابعة وحسان محيوز من الثالثة بالاتصال مع الولايات الأخرى، حيث رفض طاهر زبيري الدعوة ووافق على الحضور عقيد الخامسة عثمان وقائد السادسة شعباني لم ينعقد الاجتماع يوم 06 جويلية وفشلت المحاولة لأن الولايتين الخامسة والسادسة، لم تكونا في الموعد بسبب دخول الحكومة المؤقتة وحديث رئيسها عن الديكتاتورية العسكرية والسلطة الشخصية، في

[1] – علي هارون، المصدر السابق، ص87.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص566.

الواقع لم تتقيد بقرار الحياد تجاه الحكومة المتخذ في زمورة، سوى الولاية الرابعة التي امتنعت عن المشاركة في استقبالها، أما الولاية الثالثة والمنطقة المستقلة فلم تلتزما به حيث ذهبا عزالدين ومحند أولحاج لانتظار بن خدة[1].

وهناك مسعى ثالث تم يوم 09 جويلية بالرباط، حيث التحق بخيضر وبن بلة وبيطاط ويزيد، وذهب لرؤيتهم هناك وفد عن لجنة التنسيق بين الولايات ضم العقيد محند أولحاج والعقيد سي حسان والدكتور سعيد حرموش، كان الهدف من المسعى إبعاد بن بلة وخيضر[2]، عن قيادة الأركان لكن من دون نتيجة، وبهذه المناسبة قال بن بلة لحرموش: كنتم بضعة قطط وضرتم الآن آلافا"[3].

في الواقع كان هذا الرقم أقل من الواقع بكثير، إذ كان صحيحا أن الولايات ضاعفت أعدادها بعد وقف القتال بتجنيد أصحاب 19 مارس، فالصحيح أيضأ أن قواتها عشية ذلك التاريخ لم تكن "بضعة قطط" كما قال بن بلة ولا 5000 فقط، حتى المصادر الفرنسية التي كانت دائماً تقلل منها قدرتها في ذلك الوقت ب10.000 مقاتل، لكن لا ضمير في ذلك بالنسبة لابن بلة ما دام الهدف من هذا التصغير هو إثبات شرعية جيش الحدود و:ان الشرعية تقاس بالعدد فقط، وفي هذه الأثناء أعلن بن بلة أنه قرر العودة إلى البلاد.[4]

يوم 11 جويلية، استقبل بن بلة استقبالاً حارًا في مدينة تلمسان واقام مقره في Villa rivaud بالمدينة نفسها، في الوقت الذي كانت فيه مدينة تيزي وزو تستقبل بنفس الحرارة كريم بلقاسم ومحمد بوضياف، يقول بن بلة: استقرينا أولاً في تلمسان، ومنذ دخولنا شرعنا في حملة توضيح فدعونا كوادر الحزب وممثلي الولايات وشرحنا لهم ما حصل في

[1] – هشماوي: المرجع السابق، ص152.

[2] – كان جواب خيضر صريحًا وحادًا إذ قال لأعضاء الوفد: إما أنكم معنا أو ضدنا، لابد أن تختاروا، أنظر بلحاج: المرجع السابق، ص566.

[3] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص567.

[4] – نفسه، ص546.

طرابلس و الطريقة التي غادرت بها الحكومة المؤقتة المؤتمر بعد الهزيمة، دون أن تعترف باقتراعاته بعد هذه التوضيحات وتبادل وجهات النظر، نشرنا لأول مرة منهاج طرابلس المرحلي وتركيب المكتب السياسي.[1]

وهكذا تكونت بعد انضمام عدد من المتحالفين الجدد إلى بن بلة، جماعة تلمسان التي تضم نواة صلبة سميت جماعة وجدة المستندة إلى جيش الحدود، مقابل جماعة تيزي وزو الأقل تماسكا والتي نجد ضمنها بوضياف وكريم ولآيت أحمد أحيانا وبن خدة[2] بصورة متقطعة ايضا، والولاية الثالثة والمنطقة المستقلة للجزائر، في غضون ذلك كان الرائد سليمان معتقلا من قبل جنود صالح بوبندير، ولخضر بن طوبال في الولاية الثانية يحث جنودها على عصيان قيادة الأركان.[3]

من جانب بن بلة وقيادة الأركان كان وقتها شيء من الاختلاف حول الأساليب التي يجب استخدامها، كان بن بلة مصمما على تحقيق مراده لكن بعد استنفاذ وسائل المصالحة التي يمكن أن تحقق له ذلك، فهو إذًا كان يؤجل إلى اقصى حد ممكن استخدام القوة، بينما كانت نظرة قيادة الأركان أكثر خشونة.[4]

في هذه الأثناء كان يريد إعلان المكتب السياسي فورًا[5]، والتقدم نحو العاصمة دون أن تعير أدنى اهتمام للحكومة التي لم يعد لها ولا المجلس الوطني في نظرها أي وجود، ذلك التصور نجده مثلا في تصريح أدلى به رائد متحدث باسم قيادة الاركان لمراسل صحيفة لوموند يوم 06 جويلية "ليس هناك أي حل عن طريق التسوية...وقد بدأ امتحان

---

[1] – أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بت بلة، إ.روبير ميرل، ت، العقيق الأخضر، دار الأدب، ص141.

[2] – في إطار موقف الحياد منعت الولاية الرابعة بن خدة من تنشيط تجمعات في البلدية مما حمله على الذهاب إلى تيزي وزو من حين إلى آخر: انظر: شتواح، المرجع السابق، ص124.

[3] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص568.

[4] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص90.

[5] – كانت قد اقترحت القيام بذلك بعد توقف اجتماع طرابلس مباشرة.

القوة لحل الأزمة، لابد من اجتماع المجلس الوطني...وعقد مؤتمر وطني للإطارات جبهة التحرير الوطني قبل استدعاء المجلس التاسيسي وجيش التحرير الوطني هو الشعب الجزائري والحال أن الشعب الجزائري قد اثبت أنه مستعد لتحمل مسؤولياته."[1]

تمثلت خطة عمل بن بلة منذ مؤتمر طرابلس في إقناع الولايات بالمصادقة على المكتب السياسي الذي اقترحه وانفرط دون تركيبه وعندما استقر صاحب الاقتراح في تلمسان، طلب من ممثلي الولايات أن يذهبوا للتفاوض معه من أجل هذا العرض، وأدلا ذلك إلى المحاولة الأخيرة قبل الانتقال إلى الأفعال[2].

إلى حين موعد اجتماع تلمسان اجتمعت ولايات الداخل بدورها في بمدينة الأصنام في منتصف شهر جويلية لدراسة الوضع والأخذ بجميع الآراء، انتهت مداولاته إلى اتفاق مبدئي نص على ما يلي:

1- وضع حد لكل عمليات المزايدة

2- الإسراع بعقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة، وفي حالة عدم حضور جميع الأعضاء، يتم تشكيل مكتب سياسي يضم قادة الولايات الست، يضاف اليهم عضوان من فيدرالية فرنسا، وعضوان آخران يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية.[3]

تمسك ممثلوا الولايات المؤيدة لبن بلة بالصيغة المقترحة في طرابلس، وقبلتها الولاية الثالثة شريطة أن يحل كريم محل محمد السعيد، وهو ما رفضه العيد شعباني والزبيري وعثمان، للخروج من الانسداد، اقترحت الولاية الرابعة مكتبًا سياسيًا مؤقتًا يضمن قادة الولايات وتكون مهمته الدعوة إلى عقد مؤتمر للجبهة[4].

---

[1] – صحيفة لوموند: 07 جويلية 1962، ص88-89.

[2] – علي هارون: المصدر السابق، ص89.

[3] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص91.

[4] – صالح لحاج: المرجع السابق، ص569.

على إثر هذا الاتفاق انتقل مندبوا الولايات إلى تلمسان للتباحث مع بن بلة، وحسب لخضر بورقعة، أحد المشاركين في هذه المهمة فقد صمم بن بلة وجماعته فرض آرائهم على الجميع ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة، مستندين في ذلك على دعم كل من الولايات الأولى، الخامسة والسادسة التي تراجعت عن اتفاق الأصنام[1] .

بعد أخذ ورد طلب العقداء الثلاثة، زبيري وعثمان وشعباني، يوم 21 جويلية مهلة للتشاور مع نوابهم وذهبوا إلى تلمسان في حين كان الآخرون في انتظار عودتهم، عندما سمعوا في اليوم التالي 22 جويلية نبأ الإعلان من تلمسان عن قيام المكتب السياسي في ندوة صحفية نشطها أحمد بومنجل، الناطق باسم الجماعة، بحضور بن بلة وخيضر وبومدين وفرحات عباس وأحمد فرانسيس والحاج بن علة والعقداء المنتظرين في الأصنام زبيري وعثمان وشعباني. [2]

كان اجتماع الأصنام في نظر مختلف الأطراف لقاء الفرصة الأخيرة للتسوية لكن في الواقع، كان إخفاق هذا الاجتماع متوقعًا إلى حد كبير بالنظر إلى ظروف انعقاده، فقد ذهب إليه قادة الولايات المؤيدة لجماعة تلمسان فقط من أجل اقناع الولايات الأخرى بالمصادقة على المكتب السياسي الذي اقترحه بن بلة، ولم تشارك فيه قيادة الأركان، أي الطرف الأساسي في الأزمة، والذي لم يكن منطقيا أن يتصور أي حل لم تشارك في صنعه.[3]

أمام الواقع الذي أحدثه إعلان قيام المكتب السياسي، ردت الحكومة والولايات بصورة متشتتة في الحكومة، اعتبر بوضياف وكريم بلقاسم هذا الإعلان استخدامًا للقوة، اما الأعضاء الأخرون استول عليهم الارتباك، وأبلغ بن خدة جماعة تلمسان أن الحكومة المؤقتة موافقة على المكتب السياسي المعلن بشرط استدعاء المجلس الوطني، فيما بعد

[1] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص92.

[2] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص569.

[3] – نفسه، ص570.

للمصادقة عليه، وقدم وزير الخارجية سعد دحلب استقالته وكذلك فعل آيت أحمد يوم 27 جويلية موضحًا أنه مستقيل من جميع الهيئات القيادية للجبهة كما عارضت الولاية الثالثة الإعلان وبشدة، وكان موقف الولاية الرابعة غامضًا.[1]

وفي يوم 25 جويلية هاجمت قوات قيادة الأركان وحدات الولاية الثانية ووسيطرت على مدينة قسنطينة بعد اشتباكات خلفت قتلى وجرحى، واعتقل بالمناسبة بن طوبال وبوبنديرة، نفذ هذه العملية الرائد براجم[2] انطلاقًا من مركز قيادته في عين مليلة بالولاية الأولى، مستخدمًا الفيالق التي وضعتها تحت أوامره قيادة الأركان[3].

2/ انتخاب الجمعية التأسيسية وتشكيل حكومة الاستقلال

مع تطور الأحداث تراجع بوضياف عن موقفه، وصرح بأن واجبه يقتضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي أملاً في أن يجتمع المجلس الوطني للثورة في دورة عادية و يعيد النظر في قضية هذا المكتب.[4]

نتيجة لهذا الموقف، وقع اجتماع في أوت بالجزائر العاصمة بين جماعة تيزي وزو الممثلة من طرف بوضياف، كريم بلقاسم، ومحند ولحاج، وجماعة تلمسان المتمثلة من طرف خيضر وبيطاط أسفر هذا الاجتماع عن النتائج الآتية:

- يتم الاعتراف بالمكتب السياسي لفترة شهر.
- تجرى انتخابات المجلس الوطني التأسيس في شهر أوت حوالي 27 منه.
- بعد أسبوع من الانتخابات، يعيد المجلس الوطني للثورة النظر في المكتب السياسي[5].

---

[1] – علي هارون: المصدر السابق، ص89.

[2] – من المعروف أن قيام العربي براجم بعد سيطرت قسنطينة، كان بدافع الرغبة في الانتقام من قادة الولاية الثانية، المسؤولين في رأيه عن تهميشه اثناء الثورة، لكن العملية اندرجت ضمن خطة قيادة الأركان لنشر قواتها في شرق البلاد تمهيدا لدخول العاصمة، انظر: بلحاج: المرجع السابق، ص572.

[3] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص94.

[4] – علي هارون: المصدر السابق، ص153.

[5] نفسه، ص106.

وعلى إثر الاتفاق المبرم بين الجانبيين، استقر المكتب السياسي في العاصمة بالتشكيلة المعلن عنها في تلمسان، ما عدا آيت أحمد الذي رفض الالتحاق به، وفي اليوم التالي اجتمع المكتب السياسي وقام بتوزيع المهام والوظائف ،على أعضائه بطريقة بينت أنه لا يريد الاكتفاء بدور القيادة الحزبية الذي أسند إليه في برنامج طرابلس ولا الاقتصار على تحضير الانتخابات واستدعاء المجلس الوطني للانعقاد، كما نص عليه اتفاق 12 أوت.[1]

يقول بن بلة، ابتداءًا من هذه اللحظة اصبح موقفنا قويا جدًا إذ أننا أصبحنا نمتلك مكتبًا سياسيًا منتخبًا من مؤتمر الحزب بصورة نظامية، ومنهاجًا واضحًا للإصلاح، ورضاءًا شعبياً واسعًا، ومن جهة أخرى فإن جيش التحرير الذي دخل إلى الجزائر عبر الحدود التونسية قد تمركز في جهة قسنطينة والأوراس ووهران، وفي الواقع في كل مكان توجد فيه ولايات وفيّة لنا.[2]

وقد تمكن المكتب السياسي من تحقيق انتصار مهم وهو إخفاء الحكومة المؤقتة نهائيًا وفعليًا من الساحة السياسية، وفي الواقع من حيث الوزراء، لم يكن قد بقي منها شيء يذكر، آيت أحمد المستقيل كان في جنيف، ودحلب مستقيل ايضًا وبوصوف وبن طوبال كان من الصعب على المراقبين أن يروهما أو يسمعوا تصريحًا منهما، ومحمد يزيد المتفائل دائمًا بحل الأزمة كان قد اتجه إلى تونس ومنها إلى باريس لإقامة مؤقتة فيها، دون الحديث عن بيطاط ومحمدي المتحالفين مع بن بلة وخيضر، ولم يبقى سوى الرئيس بن خدة، معزولا في العاصمة.[3]

في تلك الأثناء كان بن خدة في العاصمة ومنذ إعلان المكتب السياسي في 22 جويلية، يدلي بتصريح تلو الأخر، معترفًا بسلطة المكتب السياسي ومشترطًا فقط أن تتم

[1] – صالح بلحاج: المرجع السابق، ص755.

[2] – أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص141.

[3] – بلحاج: المرجع السابق، ص576.

المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني الذي كان يطالب بانعقاده، وقد كان بن خدة في نداءاته المتكررة يدعوا إلى الوحدة والتعقل وضبط النفس وتغليب المصلحة الوطنية التي كانت تقتضي تفادي المواجهة والسماح للشعب باختيار حكامه.[1]

عندما شرع المكتب السياسي في إعداد القوائم التي سترشح باسم جبهة التحرير الوطني لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية لكن حدث ما كان يخشى منه، فقد استقال بوضياف من المكتب السياسي بعد اربعة أيام، ورفض حسين آيت أحمد المشاركة في اجتماعاته، وتولت جماعة بن بلة عملية اختبار المرشحين لكن الولاية الرابعة، اعترضت في منتصف أوت 1962 على ترشيح مجموعة من الشخصيات في منطقة الجزائر على غرار الشيخ خير الدين، وعبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة، بالإضافة إلى المحامي سنتوف، غير أن المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني رفض احترازات الولاية الرابعة على هذه الشخصيات، وتشنجت العلاقة بين الطرفين بعد تمسك كل طرف برأيه، وفي يوم 19 أوت 1962 نشر المكتب السياسي قائمة الأسماء التي رشحها لانتخابات التشريعية القادمة التي ستجرى بدون مشاركة الأحزاب والأحرار، فلجأت الولاية الرابعة للعنف للاحتجاج على اللجنة الانتخابية التي عينها المكتب السياسي، وحتى هيئة الأركان استاءت لعدم استشارته لهم في اختيار المرشحين لانتخابات المجلس التأسيسي.[2]

وباستقرار المكتب السياسي في العاصمة وانتهاء ما بقي من الحكومة المؤقتة، وقطع تحالف بن بلة وقيادة الأركان اشواطًا بعيدة نحو الهدف، لكن الأمر لم ينته بعد، فهناك معارضة الولايات التي لا تسمح للمكتب السياسي أن يقيم سلطته على الجزائر بأسرها[3].

[1] – بلحاج: المرجع السابق، ص576.

[2] – الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص287.

[3] – نفسه، ص288

المطلب الثاني: المكتب السياسي في مواجهة الولايات

إن ما رفضته الولايات الثانية والثالثة والرابعة منذ البداية هو الانضمام تحت راية قيادة الأاركان وفي جيش الحدود، فبعد نهاية الحكومة المؤقتة كان لابد ان يمر أكثر من شهر قبل الحل النهائي للأزمة اذ بقي للمكتب السياسي أن يحيّد الولايات المعارضة له، وأن يفرض سلطته على العاصمة التي ستقام فيها السلطات المركزية، وكان عليه أن يوضع الموقف الذي يقي غامضًا في الولاية الثانية منذ اجتماع 25 جويلية الماضي، ويتغلب على معارضة الولايتين الثالثة والرابعة.[1]

وبالإضافة إلى عدم التحكم في العاصمة، لم يكن في مقدور المكتب السياسي أن يجري الانتخابات لأنه كان قد سمح لمجالس الولايات بالمشاركة في إعداد القوائم الانتخابية.[2]

- الوضع في الولاية الثانية:

في الولاية الثانية كان الموقف العسكري لصالح بن بلة وقيادة الأركان وبقي الوضع معقد فيما يتعلق بإقامة السلطات المدنية والعسكرية والفصل بينهما.

وكان السبب في ذلك الانقسام الذي حصل في قيادة الولاية الثانية التي كانت أكثر تماسكًا، نتيجة انضمام اثنين من مجلس الولاية، الرائد العربي براجم ورابح بلوصيف إلى قيادة الأركان.[3]

فيما بقي الأعضاء الأخرون، العقيد بوبنيدر والرائد الطاهر بودربالة وعبد المجيد كحل الراس، وإطارات الولاية وجنودها مناوئين لهيئة الأركان، ثم وقع السيطرة قسنطينة

[1] – محمد حربي: المصدر السابق، ص:341.

[2] – علي هارون: المصدر السابق، ص:69.

[3] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص91.

على يدي العربي براجم بالاتصال مع ضباط قيادة الأركان في الوقت الذي كان فيه بوبنيدر بصدد التفاوض مع بن بلة، بعد احتلال قسنطينة.[1]

وبعدها نشأ وضع محرج لبن بلة لأنه وجد نفسه بين العربي براجم المدعوم من قيادة الأركان من جهة، وأنصار بوبنيدر المستعدين لاقتسام السلطة تحت راية المكتب السياسي من جهة أخرى. وتمثلت المشكلة التي واجهت بن بلة في أن براجم وضباط قيادة الأركان، علي منجلي وشابو والشاذلي بن جديد، اللذين صاروا أولى الأمر في الشرق الجزائري، وكانوا رافضين لإشراك بوبنيدر وأنصاره في السلطة.[2]

وفي السادس من أوت، ذهب بن بلة إلى مدينة قسنطينة من أجل تسوية الخلاف، وبعدها قام بتوزيع الوظائف فكان على رأس سلطات الحزب بوبندير و كحل الراس وبولوصيف اما بالنسبة لقيلدة الجيش فكان براجم وبودربالة، لكن براجم بالتنسيق مع منجلي رفض تطبيق القرار.[3]

وتواصل الصراع، فقرر المكتب السياسي استشارة إطارات الولاية الثانية ,ارسل اثنين من أعضائه، حاج بن علة ورابح بيطاط للإشراف على العملية، ولكن سي العربي لم يوافق على ذلك فشن حملة اعتقالات واسعة.[4]

لكن المكتب السياسي كرر نفس الوضع، حيث عين بوبنيدر محافظا وطنيا للجبهة عن الشمال القسنطيني، وبهذا القرار أيضًا تم اعتقال براجم، غير أن الحظ أسعفه إذ وقع بين أيدي جنود كانوا يعرفونه فأطلقوا سراحه، وبهذا حسم الوضع في الولاية الثانية حيث كان الموقف لصالح جماعة تلمسان عمومًا وقيادة الأركان تحديدًا.[5]

---

[1]– لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص92.

[2]– علي كافي: المصدر السابق، ص:293.

[3]– علي هارون: المصدر السابق، ص:71.

[4]– محمد حربي: المصدر السابق، ص:342.

[5]– عبد الرحمان فارس: مصدر سابق، ص:200.

أما بالنسبة للولاية الثالثة فعتمد المكتب السياسي على الحذر الشديد في علاقته معها، فكان الهدف من هذا هو الابتعاد على المشاكل والمواجهة.

- الوضع في الولاية الرابعة:

منذ بداية الأزمة كانت للولاية الرابعة خلاقات مع الحكومة المؤقتة من ناحية ومع بن بلة وقيادة الأركان من جهة أخرى. فالخلافات مع الحكومة المؤقتة بدأت عندما أرسلت الحكومة مبعوثين إلى الولاية الرابعة بهدف التحكم في قيادتها.[1]

أما موقف الولاية الرابعة تجاه بن بلة وقيادة فكان معارضًا، ففي اجتماع طرابلس رأينا أنها وكلت للتصويت باسمها الرائد بن الشريف الذي تصرف لصالح بن بلة، وشهد موقفها نحو بن بلة شيئا من التردد والغموض على إثر إعلان المكتب السياسي، لأن بن بلة كان قبل ذلك قد حث الرائد بوسماحة من الولاية الرابعة غلى إنهاء سيطرة المنطقة المستقلة على العاصمة.[2]

مهما يكن من أمر فإن سيطرة الولاية الرابعة على العاصمة بصورة كاملة لن تتم إلا بعد قيام هيئة الأركان باحتلال قسنطينة، أي في الأيام الأخيرة من شهر جويلية التي شهدت زوالا نهائيا لسلطة عزالدين وعمر أوصديق، ومعهما الحكومة، وبعد اختفاء الحكومة المؤقتة في شهر أوت لم يبقى في العاصمة إلا المكتب السياسي والولاية الرابعة.[3]

فابتداء من منتصف أوت، اشتد النزاع وتدافعت الأحداث بوتيرة متسارعة فتمحور النزاع بين المكتب السياسي والولاية الرابعة حول بعض الترشيحات في قائمة الولاية

[1] – علي هارون: المصدر السابق، ص72.

[2] – لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص92.

[3] – عبد الرحمان فارس: المصدر السابق، ص201.

الرابعة، مثل عبد الرحمان فارس والشيخ خير الدين اللذين وضعهما المكتب السياسي ورفضتهما الولاية الرابعة.

وفي 19 أوت قام المكتب السياسي بنشر قوائم المرشحين للانتخابات المقرر إجراءها يوم 02 سبتمبر، وبهذا أعلنت الولاية الرابعة حالة طوارئ ووضعت قواتها في حالة استنفار من أحجل الاستعداد إلى أي هجوم.[1]وفي يوم 24 أوت أعلنت الولايتان الثالثة والرابعة في بيان لهما أن مجلسيهما سيظلان في مكانهما إلى غاية إقامة مؤسسات منبثقة عن المجلس بصورة شرعية، ومعنى هذا الانتخابات لن تقضي على ازدواجية السلطة بين سلطتين أساسيتين.

وبهذا أعلن يوم 25 أوت تأجيل الانتخابات المقررة ليوم 02 سبتمبر إلى وقت لاحق[2].

ونتيجة تدهور الوضع بسبب تأجيل الانتخابات، جعل احتمال قيام المكتب السياسي وحلفائه باستخدام أساليب أخرى، وهذا ما دفع بوضياف إلى الانفصال مجددً عن المكتب السياسي.

وفي 29 أوت وقع اشتباك مسلح في القصبة بين وحدة تابعة للولاية الرابعة ورجال ياسف سعدي، ففي هذه المرة كان القتلى أكثر عددًا (13 قتيل) وعشرات الجرحى.

وفي 30 أوت أمر المكتب السياسي قوات جيش الحدود والولايات الأولى والثانية والخامسة والسادسة أن تسير باتجاه مدينة الجزائر وتحركت قوات العقيد شعباني باتجاه قصر البخاري وقوات العقيد الزبيري نحو سور الغزلان، وكانت فيالق جيش الحدود تحت أوامرها في المقدمة.[3]

---

[1]– Boudaoud Omar :opcit.p234.

[2] – علي هارون: المصدر السابق، ص:73.

[3] – نفسه: ص74.

ويوم 02 سبتمبر وقعت المواجهة الكبرى بين وحدات الولاية الرابعة وقوات جيش الحدود والولايات المؤيدة لها، والتي كان العقيد بومدين قد اطلق عليها تسمية الجيش الوطني الشعبي تميزا لها، أي الثالثة والرابعة.

كما وقعت مواجهات عنيفة في جبل ديرا بين قوات الزبيري وقيادة الاركان ضد وحدات الولايتين الثالثة والرابعة، فكانت حصيلة هذه المواجهات 1000 قتيل، وبرغم من هذا وضع المكتب السياسي بشن الهجوم النهائي في موقف صعب للغاية وزرع في صفوفهم الارتباك والتردد.[1]

فقد كانوا بين خيارين إما الاستسلام والسماح لجيش الحدود السير نحو العاصمة، أو الخضوع لأوامر القيادة إما المقاومة الجادة بكل ما لها من عواقب أولها خطر الحرب الأهلية، وبطبيعة الحال لم يكن ذلك أمرًا سهلا على الاطلاق[2].

وفي يوم 04 سبتمبر بطلب من العقيد سي حسان تفاوض محند والحاج مع بن بلة وتم الاتفاق على تسوية تقضي بوقف القتال وخروج الولاية الرابعة من مدينة الجزائر، ويوم 06 سبتمبر 1962 تم انعقاد اجتماع آخر في Villajoly، مقر المكتب السياسي بحيدرة بين بن بلة وخيضر ومحند ولحاج وسي حسان، وذهب على إثر هذا الاجتماع بن بلة وقائد الولاية الرابعة لمواصلة العمل على وقف القتال[3].

وقبيل إجراء الانتخابات، قامت جماعة تلمسان على إثر مساومات بين قيادة الأركان والمكتب السياسي، بشطب حوالي ستة وخمسين اسماً، وعوضت بأسماء جديدة وبهذا تم غلق أبواب المجلس امام العديد من الوجوه المعروفة أمثال بن خدة، بوصوف، بن طوبال، دحلب، كافي،...الخ.

---

[1] – عبد الرحمان فارس: المصدر السباق، ص202.

[2] – صالح بلحاج: أزمات جبهة التحرير: ص: 125.

[3] – محمد حربي: المصدر السابق، ص343.

وفي يوم 20 سبتمبر 1962، جرت انتخابات المجلس التأسيسي وانتهت الأزمة بانتصار جماعة تلمسان، وفي الواقع الذي انتهى هو أزمة صيف 1962.[1]

[1] – علي هارون: المصدر السابق، ص:74.

الخاتمـــة

الخاتمـــــة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، وذلك بناءًا على مختلف جوانبه التي رسمناها وفق خطة دراستنا، توقفنا أمام حقائق تاريخية عديدة، ميزت موضوع الحكومة المؤقتة الثالثة، وعليه خلصنا إلى النتائج التالية:

– أولاً: إن الخلافات قد ظهرت بين قادة الثورة بعد مؤتمر الصومام مباشرة، وذلك نتيجة أولوية السياسي على العسكري حسب نظرهم، وقد تحمل نتائج هذه الخلافات فقدان العديد من القادة، وبروز حتى بعض التصفيات الجسدية من أجل السلطة.

– ثانيا: عرفت الحكومة للجمهورية الجزائرية ثلاث تشكيلات تشرف فرحات عباس بتولي عهدتين فيها ليحل محله بن يوسف بن خدة في التشكيلة الثالثة.

– ثالثا: لقد كان تشكيل حكومة مؤقتة ثالثة وهيئة الأركان دورًا كبير في زيادة الصراعات الداخلية للثورة، فقد كان شكل هيئة الأركان العامة للجيش أهم حدث عسكري نظرًا للدور الذي لعبته في توحيد جيش الحدود، بعد أن كان مشتتًا بين عدة زعامات.

– رابعًا: بالرغم من نجاح الحكومة المؤقتة في دفع مسيرة المفاوضات نحو وقف إطلاق النار، إلاّ أن الخلافات الداخلية بقيت بين أعضائها.

– خامسًا: لم يتمكن قادة الثورة من حسم قضية القيادة، ووضع حد للخلافات القائمة بينهم، رغم كل مساعيهم لوضع معالم واضحة للثورة، إلاّ أنهم لم يستطيعوا تجسيد على أرض الواقع، وذلك بسبب التباين الكبير في الأفكار، وسيادة روح التحالفات وهذا ما لاحظناه في اجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس 1961.

– سادسًا: مع اقتراب موعد توقيف القتال زادت منظمة الجيش السري من نشاطها الإرهابي، وتقتيلهم للمسلمين من اجل تعطيل مسار المفاوضات، ورب اتفاقيات ايفيان عن طريق تصعيد العنف والإرهاب ضد الشعب الجزائري.

– سابعًا: إن ما حدث في مؤتمر طرابلس عام 1962، يعتبر انحرافًا حقيقيا عن مباديء أول نوفمبر 1954، لأن المجتمعون صادقوا وللإجماع عن اختبار النهج الاشتراكي، ودون نقاش اتبعوا سياسة الحزب الواحد، في حين بدأ الاختلاف وتصاعد

الصراع والشتم، فجاء دور اختيار المكتب السياسي، وزادت رغبة كل طرف في القيادة لتفاقم الأزمة وتزداد حدّة.

– ثامنًا: إن الصراع الأيديولوجي الذي كان بين القادة، لم يكن دائمًا صراع أفكار ومبادئ بل أحيانًا صراع أشخاص وأفراد يبحثون عن تحالفات ظرفية مع خصومهم، وهذا ما لاحظناه في التحالفات التي ظهرت أثناء المرحلة الانتقالية.

– تاسعًا: ولكن لأهم مكسب حققته الحكومة المؤقتة، هو الحفاظ على وحدة الصف، فهي رغم خلافات القادة التي كانت في القمة وصرعاتهم الدائمة، إلاّ أنها تمكنت من الظهور أمام الداخل والخارج بمظهر الكتلة المتماسكة، تقاوم العدو بإيديولوجية بسيطة جدًا ملخصة في كلمة: الجهاد: فهي تعبير عن تشبث الشعب الجزائري بقيمه وإيمانه بضرورة الخروج من عهد الاستعمار والاستغلال إلى عهد الوطنية والسيّادة.

الملاحق

الملحق رقم (01):

قائمة أعضاء الحكومة المؤقتة الثالثة
للجمهورية الجزائرية
(سبتمبر 1961 ـ اوت 1962)

بن خدة بن يوسف ---------- رئيس

كريم بلقاسم ---------- نائب الرئيس وداخلية

بن بلة أحمد ---------- نائب الرئيس

بوضياف محمد ---------- نائب الرئيس

آيت أحمد الحسين ---------- وزير دولة

بن طبال لخضر ---------- وزير دولة

بيطاط رابح ---------- وزير دولة

محمدي السعيد ---------- وزير دولة

بوصوف عبد الحفيظ ---------- تسلح واتصلات عتمة

بزيد أمحمد ---------- اعلام

سعد دحلب ---------- شؤون خارجية

المصدر: دحلب سعد، من أجل استقلال الجزائر المهمة المنجزة

الملحق رقم (02): وصول البعثة الجزائرية الى ايفيان

المصدر: جريدة المحور، العدد 60، 25 مارس 2012.

الملحق رقم (03): مقتطفات من اتفاقيات ايفيان

الفصل الأول : تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير .

أ) إن هدف استفتاء تقرير المصير هو معرفة ما إذا كان الناخبون يرغبون في الاستقلال عن فرنسا ، وفي هذه الحالة ، فيما إذا كانوا يرغبون في قيام تعاون بين فرنسا والجزائر حسب الشروط التي حددتها هذه الاتفاقيات .

ب) سيجرى هذا الاستفتاء في القطر الجزائري كله ، في الولايات الخمسة عشرة التالية :
الجزائر ، باتنة ، عنابة ، قسنطينة ، مدية ، مستغانم ، الواحات ، وهران ، الاصنام ، سعيدة ، ساؤورا ، سطيف ، تيارت ، تيزي وزو ، تلمسان .
وستجمع نتائج مكاتب الاستفتاء المختلفة وتعلن في كافة القطر .

ج) ستكفل حرية وسلامة الاستفتاء طبقا للقانون الذي يحدد شروط الاستفتاء الخاص بتقرير المصير .

د) سيتم تنظيم السلطات العامة بالجزائر إلى أن ينتهي استفتاء تقرير المصير طبقا القانون المرفق بهذا التصريح .
وتشكل هيئة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للأمن العام .
ويمثل المندوب السامي الجمهورية في الجزائر .

وستقام هذه الهيئات وخاصة الهيئة التنفيذية المؤقتة عند البدء في تنفيذ وقف إطلاق النار .

هـ) وسيصبح المندوب السامي أمينا على سلطات الجمهورية في الجزائر وخاصة فيما يخص الدفاع والأمن والمحافظة على النظام لآخر مدى .

ز) سيعهد للهيئة التنفنذية المؤقتة بما يلي :
– إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر ، فستوجه الهيئة التنفيذية المؤقتة إدارة الجزائر وعليها أن تجعل الجزائريين يحصلون على الوظائف في مختلف فروع هذه الإدارة .

– حفظ النظام العام . ولهذا تعد الهيئة المرافق الخاصة بالشرطة ، وقوة النظام تقع تحت سلطتها .
– الإعداد لتنفيذ حق تقرير المصير .

ح) ستشكل محكمة الأمن العام من عدد متساو من القضاة الأوربيين ومن القضاة المسلمين .

ط) ستمارس في أقرب وقت الحريات الشخصية والحريات العامة .

تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية ، وفي حالة عدم الاتفاق تستطيع كل من الدولتين الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية .

ى) ستعتبر جبهة التحرير الوطني كهيئة سياسية ذات صفة قانونية .

ك) سيطلق سراح الأشخاص المعتقلين في فرنسا والجزائر في مدة أقصاها عشرون يوما تحتسب من تاريخ وقف إطلاق النار .

ل) سيعلن العفو فورا ويطلق سراح المعتقلين .

5) لا يمكن اتخاذ أي إجراء تعسفي منطوي على التمييز ، خاص بأموال ومصالح وحقوق الرعايا الفرنسيين ، ولن يحرم أحد من حقوقه بدون تعويض عادل يحدد من قبل .

يخضع قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للفرنسيين ، بما في ذلك نظام الميراث ، للقانون الفرنسي .

يحدد القانون الجزائري الحقوق المدنية والسياسية التي اعترف بها للرعايا الفرنسيين في القطر الجزائري ، كما يحدد شروط قبولهم في الوظائف العامة .

يستطيع الرعايا الفرنسيون المساهمة في إطار القانون الجزائري في نشاط النقابات المهنية والمنظمات التي تمثل المصالح الاقتصادية .

تتمتع الجمعيات المدنية والتجارية في القطر الجزائري ، الخاضعة للقانون الفرنسي التي يكون مقرها في فرنسا ولها أو سيكون لها نشاط اقتصادي في الجزائر – بجميع الحقوق المذكورة في هذا النص ويمكن أن يكون لها شخصيتها المعنوية .

يستطيع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري الحصول على امتيازات وتراخيص وأذونات إدارية ، وإقامة أسواق عامة بنفس الشروط التي يعمل بها الرعايا الجزائريون .

لا يجوز إخضاع الفرنسيين في القطر الجزائري لالتزامات أو ضرائب أو رسوم مهما كانت تسميتها ، تختلف عما يخضع له الرعايا الجزائريون .

تتخذ فيما بعد إجراءات أخرى لمنع التهرب من دفع الضريبة ولتجنب الضرائب المزدوجة .

يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بنفس الشروط التي يخضع لها الرعايا الجزائريون ، الخاصة بجميع الإجراءات التي تلزم الدولة أو الهيئات العامة بتعويض الأفراد عن الخسائر التي تصيبهم سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم .

لا يجوز طرد أحد الرعايا الفرنسيين لخطورته على الأمن ، دون اخطار الحكومة الفرنسية مقدما ، إلا عند الضرورة القصوى ، وذلك بقرار مسبق ، ويترك لمن ينطبق عليه قرار الطرد وقت كاف لتسوية شؤونه الهامة وتصان أمواله ومصالحه تحت مسؤولية الجزائر .

وسيتفق على نظم مكملة ، تكون موضوع اتفاقية تالية .

المصدر: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص: 88-104

الملحق رقم (04): صور لآثار هجمات منظمة الجيش السري.

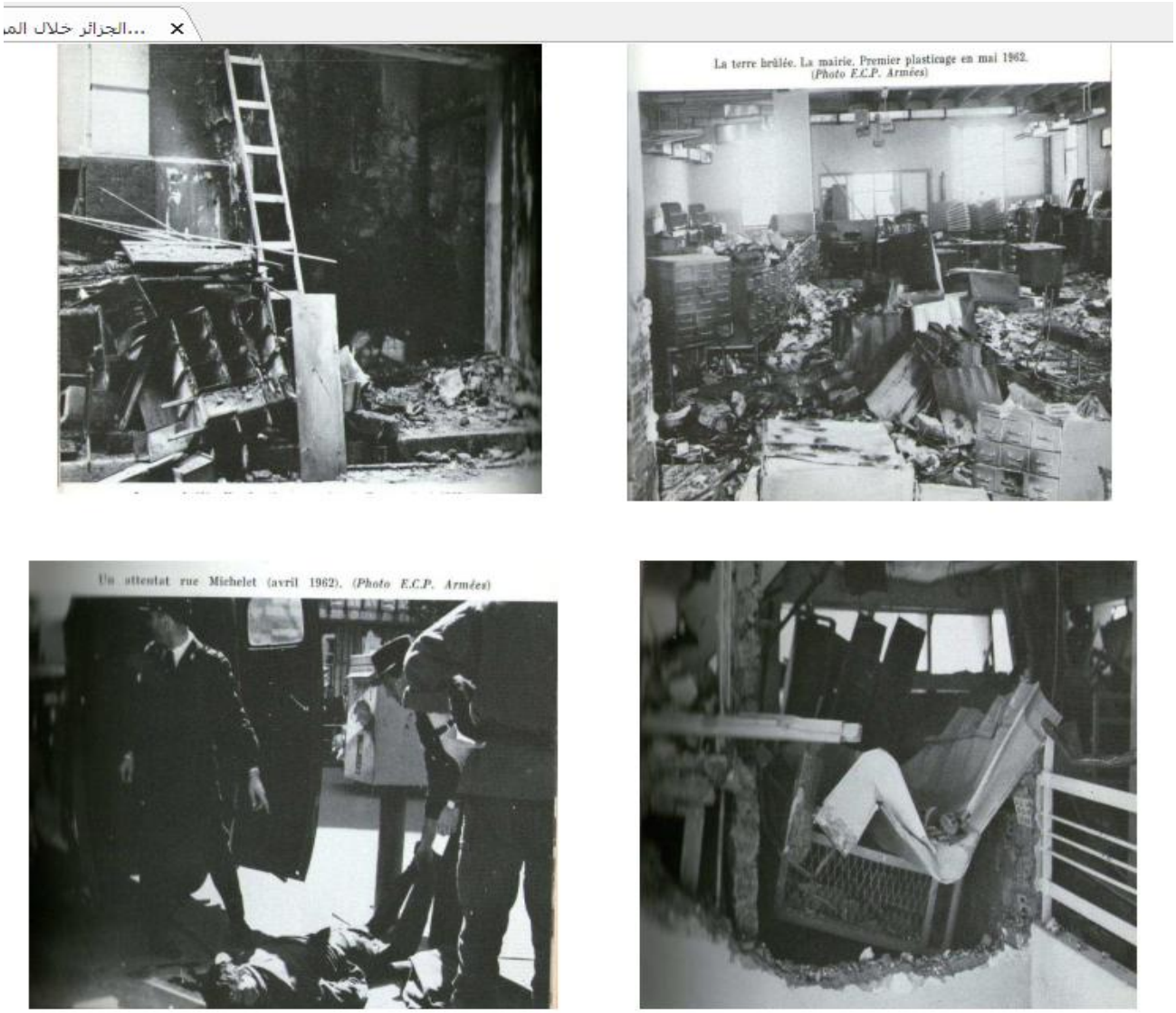

المصدر: تواتي عبد الرحمان، منظمة الجيش السري في الجزائر، مرجع سابق، ص 277.

الملحق رقم (05):

الرئيس بن يوسف بن خدة والعقيد كريم بلقاسم يراجعان اتفاقيان ايفيان التي تم توقيعها في 19 مارس 1962

المصدر: كواسي محمد: الكواسي، ترجمة جيلالي خلاص، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 132.

الملحق رقم (06):

وصول الرئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة الى الجزائر 04 جويلية 1962

C'est fini. Le 4 juillet 1962, les membres du G.P.R.A. sont accueillis par Farès à l'aérodrome de Maison Blanche. Quelques heures plus tard le Président Ben Khedda apparaît au balcon central de la Préfecture d'Alger.

المصدر: دحلب سعد، المصدر السابق.

الملحق رقم (07):

مقتطفات من نص تصريح وقف القتال للسيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة يوم 19 مارس 1962

مقتطفات من
نص تصريح وقف القتال للسيد بن يوسف بن خدة
رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية
الجزائرية (18 مارس 1962)

أيها الشعب الجزائري :

بعد عدة أشهر من المفاوضات الصعبة والمثمرة تم التوصل الى اتفاق عام في مؤتمر ايفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي وهذا يعتبر انتصارا كبيرا يحرزه الشعب الجزائري الذي انتزع ضمان حقه في الاستقلال .

وبهذه المناسبة نعلن باسم الحكومة المؤقتة للجمهمورية الجزائرية المفوضة من المجلس الوطني لثورة الجزائرية وقف القتال في كافة انحاء التراب الوطني ابتداء من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة التاسعة ليلا كما نامر باسم الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية كافةالقوات وقف جميع العمليات العسكرية والاعمال المسلحة في جميع انحاء التراب الوطني .

أيها الجزائريون ! أيتها الجزائريات !

لقد مرت سبع سنوات ونصف تقريبا على حمل الشعب الجزائري للسلاح من اجل التحرر من النير الاستعماري وانتزاع استقلاله وسيادته الوطنية والمجد للشعب الجزائري الذي سجل خلال هذه الفترة في تاريخه الحافل احدى أروع ملاحمه .

أيها الجزائريون ! أيتها الجزائريات !

قلنضاعف الطاقات ولنستعد لانشاء دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة تسمح لنا بارساء أسس متينة لجمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية .

يحيا الشعب الجزائري ، يحيا استقلال الجزائر .

(تونس في يوم 18 مارس 1962)

المصدر: دحلب سعد، من أجل استقلال الجزائر المهمة المنجزة

الملحق رقم (08)

تصريح شوقي مصطفاوي بعد الاتفاق بين الهيئة التنفيذية المؤقتة ومنظمة الجيش السري.

Document n° 15

ALLOCUTION RADIODIFFUSÉE DU DOCTEUR MOSTEFAI
(17 juin 1962 à 13 heures)

(Ce texte constitue ce que l'on a appelé les « accords » du 17 juin 1962 entre l'O.A.S. et l'Exécutif provisoire. En échange, l'O.A.S. s'engageait à interrompre la politique de la terre brûlée.)

Européens d'Algérie qui vivez avec nous sur cette terre, je m'adresse à vous pour la deuxième fois en tant que délégué du F.L.N. au sein de l'Exécutif provisoire, alors que dans quelques jours le destin de notre pays sera fixé, que l'indépendance sera proclamée.

C'est une page de l'histoire de notre pays que nous allons tourner. Une ère nouvelle s'ouvre pour les Algériens : celle des responsabilités. C'est pourquoi nous devons être guidés avant tout par le réalisme politique qui nous fait l'obligation d'affronter les vérités sans échappatoire et tenir compte de l'intérêt supérieur de notre pays, de la dignité de tous ses habitants, de leur aspiration à l'égalité, de leur amour de la paix et du progrès social.

Je sais le désarroi dans lequel vous êtes. Vous vous posez des questions sur votre avenir dans ce pays, sur votre sécurité, sur le respect de votre personnalité et de votre dignité d'homme. Vous êtes probablement meurtris parce que vous pensez que l'avenir de l'Algérie se fait et se fera sans vous et même contre vous.

Tels sont les sentiments d'un grand nombre d'entre vous. Ces sentiments ont été exprimés par les dirigeants des organisations syndicales et professionnelles, et en particulier par les dirigeants de l'O.A.S. avec lesquels nous nous sommes entre-

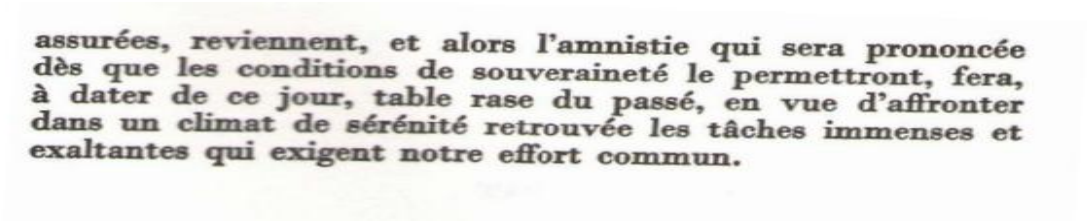
assurées, reviennent, et alors l'amnistie qui sera prononcée dès que les conditions de souveraineté le permettront, fera, à dater de ce jour, table rase du passé, en vue d'affronter dans un climat de sérénité retrouvée les tâches immenses et exaltantes qui exigent notre effort commun.

المصدر: أحمد منغور، موقثف الراي العالمي الفرنسي من الثورة، ص 234

الملحق رقم (09):

شعار منظمة الجيش السري

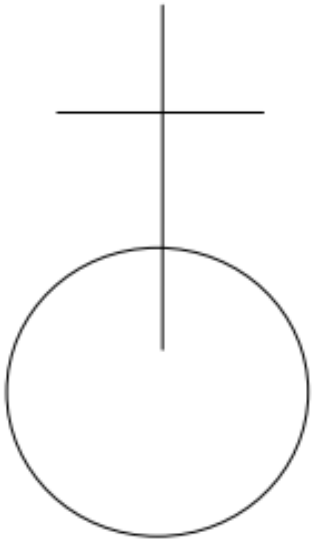

O A S

المصدر: دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1961-1962، وزارة الثقافة ، الجزائر، 2008، ص497

الملحق رقم (10):

أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة في روشي نوار بداية أفريل 1962.

L'exécutif provisoire à Rocher Noir (début avril 1962). (*Photo E.C.P. Armées*).

المصدر: أحمد منغور، مرجع سابق.

الملحق رقم (11):

اجتماع قادة الداخل بزمورة جوان 1962 والتنديد بصراع هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة

RESOLUTION D'UNE REUNION INTER-WILAYAS A ZEMMORAH

25 juin 1962 SOURCE : archives privées.

Participants :
Wilayas 2, 3, 4 — Zone autonome d'Alger — Fédération de France. (Fédération de Tunisie invitée).

Résolution générale :

— considérant que les divisions au sein du gouvernement ont porté atteinte à son autorité,

— considérant que le conflit gouvernement état-major a détruit les principes d'autorité et créé un vide absolu,

— considérant qu'en l'absence d'une autorité effective, les wilayas agissent séparément,

— considérant qu'une menace grave pèse sur l'unité, non seulement du FLN mais de la nation

Les responsables des wilayas 2, 3, 4 des Fédérations de Tunisie et de France et de la zone autonome d'Alger réunis les 24 et 25 juin 1962 à Zemmorah,

Décident :

1. La création d'un comité de coordination inter-wilayas pour unifier leur action et sauvegarder la nation.

Ce comité a pour tâche :

a) de préparer les listes des candidats à la Constituante,

b) d'arrêter les conditions de déroulement et de participation au congrès national,

c) d'organiser l'intégration au sein des wilayas respectives des unités de l'ALN stationnées aux frontières,

d) de faire rentrer l'armement stocké à l'extérieur du pays.

2. Décident de lancer un ultime appel à tous les membres du gouvernement, autorité légitime du pays, pour :

— rester unis jusqu'à l'élection de l'assemblée constituante,

— préparer la prise en charge de la souveraineté nationale après le 2 juillet,

— aider le comité inter-wilayas et la zone autonome d'Alger,

— dénoncer les membres de l'état-major,

— prendre les mesures adéquates pour sauvegarder l'intégrité territoriale et les intérêts de la nation.

Les responsables réunis à Zemmorah prennent l'engagement de rester unis, de défendre les objectifs de la révolution et de tout mettre en œuvre pour construire la patrie en restant fidèles, à la mémoire des martyrs et aux intérêts supérieurs du peuple algérien.

Fait le 25 juin 1962, à Zemmorah

Pour les conseils de wilayas et des Fédérations :
Wilaya 2
Wilaya 3
Wilaya 4

Zone autonome d'Alger
Fédération de Tunisie
Fédération de France

المصدر: حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 197.

الملحق رقم (12):

موقف المساجين الخمسة من استقالة هيئة الاركان

الملحق رقم 16

TRIPOLI, le 27 août 1961

Le Secrétaire Administratif du C.N.R.A.
(Session d'août 1961)

au

Frère Colonel BOUMEDIENNE, Chef de l'Etat-Major de l'ALN

-

Mon Colonel et cher frère,

En date du 12 août 1961, vous avez déposé au Bureau du C.N.R.A., au cours de sa session du mois d'août 1961, une lettre que vous avez reçue des frères ministres emprisonnés par l'ennemi à TURQUAT, dont voici le texte intégral :

" Turquant le 25.7.61

" Destinataires :
Colonel Boumedienne
Commandant Slimane
" Mendjeli
" Azzedine

" Chers frères,

" Le G.P.R.A. nous a fait parvenir hier 24 courant, le mémoire que vous lui avez adressé en date du 15.7.61.

" En raison même de la situation qui nous est propre, il ne nous est pas facile, vous le comprenez aisément de rechercher le bien ou le mal fondé des griefs que vous avancez mais de faire face à la crise grave qui s'annonce au moment même où notre révolution traverse dans sa marche en avant une phase des plus délicates.

" Il va sans dire que nous offririons le plus lamentable des spectacles et que nous assumerions des responsabilités tragiques si, victorieux depuis bientôt sept ans tout au long d'une guerre sans merci, nous nous transformions nous-mêmes subitement en destructeurs de l'oeuvre péniblement édifiée grâce aux sacrifices de nos innombrables martyrs.

" Vos critiques dirigées contre le G.P.R.A., aussi justifiées qu'elles puissent être, ne doivent pas, dans les circonstances présentes, dépasser le cri d'alarme capable de remédier à une situation plutôt que de la compromettre davantage.

موقف المساجين الخمسة من استقالة هيئة الأركان ...

195

المصدر: حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 195.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1- باللغة العربية:

1. احدادن زوهير: المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر.
2. بجاوي محمد: حقائق عن الثورة الجزائرية، الجزائر، 1971.
3. بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ومعالمها الاساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.
4. بن خدة بن يوسف: شهادات ومواقف، دار النعمان للطباعة والنشر ، الجزائر، ط1، 2004.

---------- ، اتفاقيات ايفيان، نهاية حرب التحرير في الجزائر، ترجمة: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

6. بودوود عمر: من حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل ، دار القصبة للنشر، د س ن.
7. بورقعة لخضر: شاهد على اغتيال الصورة، الفريق يعد الدين الشاذلي، تحرير صادق بخوش، ط2، دار الهومة، الجزائر، 2000.
8. الجديد الحاج مسعود (سي علي): مذكرات شهيد لم يمتن دار المعرفة، الجزائر، د س ن.
9. حربي محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

- جبهة التحرير الوطني، الاسطورة والواقع، 1954-1962، ترجمة كميل قيصر، ط1،دار الابحاث العربية، بيروت، 1983.

11. داراد أوليفي: في قلب منظمة الجيش السري، ترجمة عبد السلام يخلف وفاطمة بن شعلال، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012.

12. دحلب سعد: المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات، دحلب، الجزائر، 2007.

13. زبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999.

– : داخل جبهة التحرير الوطني (1954–1962)، دار هومة، الجزائر، 2007.

15. العقيد زبيري الطاهر: مذكرات آخر قادة الاوراس التاريخيين (1929–1962)، منشورات ANEP، الجزائر، (د س ط)

16. علي هارون: خيبة الانطلاق أو فتنة صائفة 1962، ترجمة الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2002.

17. فارس عبد الرحمان: الحقيقة المرة، مذكرات سياسية (1945–1965)، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2008.

18. فرحات عباس: تشريح حرب ، ترجمة: أحمد منور، دار المسلك، الجزائر، 2010.

– دليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005.

20. لونغ أوليفي: الملف السري، اتفاقيات ايفيان، مهمة السويسرية للسلم في الجزائر، ترجمة أوذاينية خليل ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

21. مالك رضا: الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية (1956–1962) ترجمة: فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، لبنان، 2011.

22. المدني أحمد توفيق: حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

23. مذكرات الرئيس كافي علي: من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، قناة الجزائر، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر، 2012.

24. يوسفي محمد: منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية ترجمة: عبد الحميد بوجلة، موفم للنشر، الجزائر، 2003.

2-المصادر باللغة الفرنسية:

1.dahleb Saad ; pour l'inqudance de l'Algérie, mission accomplie, ed dahlab, Alger, 1990

2. Jean la couture ; l'algerie la guerre est finie, Ed complexe nelgique, 1985.

ثانيا: المراجع

1-باللغة العربية:

1. أفينو باتريك، بلانشايس جوند، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة بن داوود سلامنية، د2، دار الوعي، د س ن.

2. بلحاج صالح: تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.

3. بن نادر الطيب: الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008.

4. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

5. بوضربة عمر: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958- جانفي 1960)، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2010

6. بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
7. تقية محمد: الثورة الجزائرية، المصدر الرمز المال، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
8. تواتي دحمان: منظمة الجيش السري في الجزائر، بين الحقيق والنعش (1961–1962)، شمس الويبان للنشر والتوزيع، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.
- تواتي دحمان: منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري الفرنسي، وزارة الثقافة، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
10. حماميد حسينة: المستوطنون الاوروبيون والثورة الجزائرية (1954–1962)، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.
11. الزبري محمد العربي: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1962-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
12. زغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور الثورة الجائرية، م و ك، 1986، الجزائر،، د س ن.
13. زوزو عبد الحميد: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009.
14. سيد علي أحمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960–1961)، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
15. عباس محمد: خصومات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.
– نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954–1962)، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007.

17. عبد القادر حميد: فرحات عباس رجل الجمهورية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
18. عثماني مسعود: الثورة التحريرية، أما الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، دس ن.
19. العمامرة سعد بن البشير: هواري بومدين الرئيس القائد من 1932–1978، قصر الكتاب، ط1، 1977.
20. عمورة عمار: الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر ما قبل التاريخ الى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
21. الغالي العربي: نماذج من سياسة التطبيق الفرنسية خلال الثورة التحريرية السلاك الشائكة المكهربة دار القفصبة 2009.
- فرنسا والثورة الجزائرية، 1954–1958، غرناطة للنشر، الجزائر، 2009.
- نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية، الاسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2009.
24. لونيسي رابح: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ط1، دار المعرفة، الجزائر،2000.
25. مقلاتي عبد الله: مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية، دراسة وتحليل، وزارة الثقافة، الجزائر، دس ط.
26. منغور احمد: موقف الراي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، 1954–1962، دار التنوير ، الجزائر د س ن.
27. نجادي بوعلام: الجلادون (1930–1962)، ترجمة محمد المعراجي منشورات anep، الجزائر 2007.

28. هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، 2000.

29. الواعي محمد: منظمة الجيش السعري OAS، منشورات المتحف الوطني، الجزائر، 1995.

2- المراجع باللغة الفرنسية:

1. Alleg Henri : La Guerre D'algerie, Ed Temps Actuel, Paris, 1981, TIII

2. MARTIN JEAN : De Gaulle Et l'Algérie Non Tenoyage (1960-1962) Ed Allin Michel, Paris, 1999

3. Meynier Gilbert, Histoire Intérieure Du FLN (1954-1962), Ed Casabah, Alger ; 2003.

4. Olivier Dard Et Victor Pereira : Vérités Et Légendes D'une « OAS Internationale » Editions Sedia, Alger, 2014

5. Stora Benjamin, Histoire De l'Algérie Contemporaine, 1830-1988, Casbah, Edition Alger, 2004.

ثالثا: الجرائد والمجلات

1. جريدة المجاهد، عدد 117، 20/03/1962.

2. ذكرات ومآثر الذكرى الـــ39 لمجزرة ساقية سيدي يوسف، مجلة أول نوفمبر المنظمة الوطنية للمجاهدين، العددان 151، 152 الجزائر.

3. مقنوش كريم: جرائم المنظمة المسلحة السرية في الجزائر، مجلة المصادر، عدد 09، المركز الوطني للدراسات لوطنية، 2002.

4. الواعي محمد : منظمة الجيش السري OAS، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، الجزائر، د س ط.

5. سعدي بوزيان: منظمة الجيش السري، OAS في الجزائر حلال ثورة التحرير من النشأة الى السقوط، مجلة الراصد، عدد 02، المركز الوطني للدراسات، الجزائر.

6. صحيفة لوموند العدد 07 جويلية 1962.

7. قنطاوي محمد: عتبد الناصر في 19 مارس، مجلة الذاكرة المتحلف الوطني للمجاهد، 1996.

رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية.

1. بخوش الجودي: دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية (1954–1962) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007.

2. حكيمة شتواح: المباديء التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، اشراف عبد الحميد زوزو، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000.

3. ظيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والاداري للجزئر (1954–1962)، مذكرة لنيل دكتوراه دولة، اشراف عمار بوحوش، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995.

ملخص:

ساهم انشاء الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية في تفعيل الساحة الدولية لصالح القضية الجزائرية وإخراجها من الحيز الضيق الذي فرضته عليها السلطة الفرنسية، حيث أنها لم تتأسس على منوال الحكومتين الاولى والثانية فهي ذات طبيعة مزدوجة حيث انها تمثل حكومة محلية تخوض حربا وحكومة منفى ولعل ابرز مكسب حققته هو الحفاظ على وحدة الصف فهي رغم خلافات القادة التي كانت في القمة وصراعاتهم الدائمة تمكنت من الظهور امام الداخل والخارج بمظهر الكتلة المتماسكة، كما كان لها دور كبيرا في إجبار فرنسا الي طاولة المفاوضات وفقا لشروطها وأهدافها والأسس التي قامت من اجلها.

الكلمات المفتاحية:

الحكومة المؤقتة الثالثة، جيش التحرير، المفاوضات، المنظمة الخاصة، عبد الرحمان فارس

Résumé

La mise en place du troisième gouvernement provisoir de la République algérienne a contribué à l'activation de la scène internationale en faveur de la cause algérienne et à sa sortie de l'étroit espace imposé par l'autorité française, dans la mesure où il ne s'appuyait pas sur le modèle des premier et deuxième gouvernements. C’est maintenir l’unité du rang, malgré les divergences entre les dirigeants qui se trouvaient au sommet et leurs conflits permanents, qui sont apparus à l’intérieur et à l’extérieur de l’apparence d’un bloc cohérent, dans la mesure où il a eu un rôle majeur à jouer pour contraindre la France à la table des négociations, conformément aux termes, objectifs et fondements de la Conférence. Aller

Les mots clefs :

Troisième gouvernement intérimaire, Armée de libération, l’ organisation privée, Abderrahman Fares